جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

أطروحة دكتوراه بعنوان

الاحتجاج للقاعدة في كتاب سيبويه بين السماع والقياس (قراءة في الأبواب الصوتية: الإمالة والإدغام والهمز)

Consulting Grammatical Rules in Sibawayhi's al-kitab between Narrated Usages and Analogy: Reading Chapters: 'imalah, 'idgham, and glottal stop

إعـداد الطالـــب
أحمـــد جبـــر حسينـــات

إشراف الأستاذ الدكتور
سميـــر استيتيـــة

الفصل الدراسي الأول
2013-2012

الاحتجاج للقاعدة في كتاب سيبويه بين السماع والقيـــاس
قراءة في الأبواب الصوتية : الإمالة ، والإدغام ، والهمز

Consulting Grammatical Rules in Sibawayhi's al-kitab between Narrated Usages and Analogy: Reading Chapters: 'imalah, 'idgham, and glottal stop

أحمد جبر حسينات

بكالوريوس اللغة العربية ، جامعة اليرموك ــ ١٩٨٦

ماجستير في اللغة والنحو ، جامعة اليرموك ــ ٢٠٠٧

وافق عليها

الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية ..... رئيسًا مشرفًا

أستاذ اللســـانيات ، جامعة اليرمـــوك

الأستاذة الدكتورة منى أحمد يوسف ..... عضوًا

أستاذة الأدب والنقد ، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد ..... عضوًا

أستاذ اللغة والنحو ، جامعة اليرمـوك

الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد ..... عضوًا

أستاذ اللغة والنحو ، جامعة اليرمـوك

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل ..... عضوًا

أستاذ اللغة والنحو، جامعة مؤتـــة

تاريخ المناقشة : ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٢

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ النحل: ٥٣

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ﴾

الأحقاف: ١٥

الإهـــــــداء

إلى من قال الله بحقهما ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ الإسراء: 23

والدي رحمهما الله تعالى.

إلى زوجتي وأولادي الذين أمضوا معي سنين المعاناة، حذيفة،

جبر، عمران، تقي الدين، سيرين.

إلى الإخوة والأخوات الذين غمروني بصادق مودتهم أهدي

هذه الثمرة.

الباحـــــــث

الشكر والتقدير

يعجز اللسان عن الوفاء لشكري بحق أستاذنا الفاضل سمير استيتية، ولكن لا بُدّ من ذلك، ومن باب الاعتراف بالفضل وإسناده إلى أهله، أتقدم له بجزيل الشكر والعرفان لإشرافه على هذه الدراسة وكانت له إشارة ظاهرة فيها فكان لي مرشدًا وأبًا وأخًا عطوفًا عليّ مسديًا لي النصح والإرشاد، مقومًا عوج دراستي ومشذبًا شاردها، فله مني كل الدعاء بالخير، وأني أدعو له بحياة السعداء، والحشر مع سيد الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأجلاء الذين قبلوا مناقشتي واحتملوا عناء قراءة هذه الأطروحة الأستاذة الدكتورة مي أحمد يوسف والأستاذ الدكتور على توفيق الحمد والأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد، والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل.

ولا أنسى أن أتوجه بجزيل الشكر إلى العاملين في مكتبة جامعة اليرموك، وأخص منهم السيد عاطف خصاونة والسيد أحمد الشلول والسيد يوسف عبيدات.

وإنه من باب الوفاء بالجميل أن أشكر شخصًا قدّم لي دعمًا معنويًا وماديًا من أجل الاستمرار بهذه الدراسة، ذلكم هو الأستاذ الدكتور محمود حسينات، فجزاهم الله جميعًا عني خير الجزاء.

الباحـــــث

المحتويـــــات

الموضـــــــــــوع	الصفحـــــة
الإهداء	د
الشكر والتقدير	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
المقدمة	ط
الفصل الأول: الإمالة	1
المبحث الأول: مفهوم الإمالة	1
المبحث الثاني: من يميل من العرب ومن يفتح	7
المبحث الثالث: غرض الإمالة	10
المبحث الرابع: الإمالة وقانون السهولة واليُسر	13
المبحث الخامس: موانع الإمالة	15
المبحث السادس: حكم الإمالة	18
المبحث السابع: أيهما الأصل الفتح أم الإمالة	20
المبحث الثامن: أسباب الإمالة	22
المبحث التاسع: المواضع السماعية	26
المبحث العاشر: المواضع القياسية	46
الفصل الثاني: الإدغام	60
المبحث الأول: مفهوم الإدغام	60
المبحث الثاني: الغرض من الإدغام	63
المبحث الثالث: أقسام الإدغام	67
المبحث الرابع: أحكام الإدغام	69
المبحث الخامس: القبائل التي تدغم	73
المبحث السادس: المواضع أو الأدلة السماعية والقياسية	77
الفصل الثالث: الهمزة	110
المبحث الأول: مفهوم الهمزة	110
المبحث الثاني: هل الأصل الهمز أم التخفيف	112

المبحث الثالث: مخرج الهمزة	115
المبحث الرابع: من يحقق الهمزة ومن يخفف	118
المبحث الخامس: الهمزة من حيث الجهر والهمس	121
المبحث السادس: الهمزة وقانون السهولة واليُسر	124
المبحث السابع: مواضع زيادة الهمزة	127
المبحث الثامن: تخفيف الهمزة	129
المبحث التاسع: الأدلة السماعية والقياسية	133
الخاتمة والنتائج	154
المصادر والمراجع	155
الملخص باللغة الإنجليزية	161

الملخص

حسينات، أحمد جبر. الاحتجاج للقاعدة في كتاب سيبويه بين السماع والقياس (قراءة في الأبواب الصوتية الإمالة، الإدغام، الهمز). أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك 2012. المشرف الأستاذ الدكتور سمير استيتية.

يتناول هذا البحث بالدراسة ثلاث ظواهر صوتية وردت في كتاب سيبويه هي: الإمالة والإدغام، والهمزة، دراسة نطقية فونولوجية، من أجل استجلاء سمات الاحتجاج في هذه الظواهر الصوتية في كتاب سيبويه، إذ وجدت فيه من توجيهات قررها سيبويه، واحتج لها بأدلة من كلام العرب والقياس على كلامهم.

اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول. تناول الفصل الأول بالدراسة والتحليل الإمالة في العربية: أقسامها، وأسبابها، والقبائل التي تُميل، والقبائل التي لا تُميل، ودرس الفصل كذلك الشواهد التي فيها إمالة، وكيف عالجها النحاة. تناول الفصل الثاني بالدراسة والتحليل ظاهرة الإدغام وأسبابها، وأغراضها، والقبائل التي تدغم، والقبائل التي لا تدغم، وشواهد الإدغام والفك، وكيف عالجها النحاة كذلك. درس الفصل الثالث ظاهرة الهمز وأشكال الهمزة تحقيقًا وتسهيلًا، وشواهد الظاهرة في كتب النحو، وكيفية معالجة النحاة لها.

اتبعت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا، فهي ترصد الظاهرة كما جاءت في كتاب سيبويه، ثم يتم موازنتها بأدلة علماء النحو وصناع الشروح في الأبواب الصوتية التي تبحثها الدراسة تأييدًا أو تقوية أو رفضًا.

وبعد تحليل تلك الشواهد خرجت الدراسة بنتائج كان من أهمها أن هذه الظواهر الثلاث ظواهر صوتية ظهرت عند قبائل البدو من سكان الجزيرة العربية، إذ إنها تمثل حلية أو زينة لغوية لتلك القبائل، وكذلك في هذه الظواهر صعوبة لا تجعلها تتماشى وقانون السهولة والتيسير، وبذلك كشفت هذه النتائج والملاحظات عن الملامح الرئيسية لكل ظاهرة من هذه الظواهر، وفي ضوء تلك الملامح تم قبول أو رد بعض الآراء التي قيلت في قضايا ومسائل تخص هذه الظواهر مما قاله المتقدمون، أو المحدثون، علماء اللغة والأصوات.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاج للقاعدة، سيبويه، الإمالة، الإدغام، الهمزة.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، وشرّف أمتنا بدين الإسلام، وجعل لغتها اللغة العربية، التي حفظها بالقرآن الكريم من الزوال، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

يُعدّ كتاب سيبويه من أهم كتب اللغة العربية التي نالت عناية واهتمامًا من علماء اللغة قديمًا وحديثًا؛ فهو أول ما وصل من كتب القدماء في بابه، وقد ظل هذا الكتاب منبعًا غزيرًا يلجأ إليه الباحثون والدارسون ليسجلوا ظواهر اللغة المختلفة: نحوية، وصرفية، وصوتية.

ومن محاسن ما هيّئ لهذا الكتاب أنه يذكر بذكر صاحبه، فلا يزال الناس يقولون: "كتاب سيبويه"؛ ليظل ذلك اعترافًا بفضل هذا العَلَم في استقصاء اللغة وقوانينها، فلم يترك شاردة ولا واردة إلا نص عليها أو أشار إليها تصريحًا أو تلميحًا، حتى أطلق النحاة عليه "قرآن النحو" ونعتوا صاحبه بـــ "إمام النحو".

وحسبنا أن نشير إلى بعض ما قيل في هذا الكتاب وصاحبه من أقوال العلماء قديمهم وحديثهم، وهي أكثر من أن تُحصى أو يُحاط بها.

يقول السيرافي وهو أحد من شرحوا كتاب سيبويه: "وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد مثله، ولم يلحق به من بعده"[1]. ويقول المازني: "من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"[2]. وفي عصرنا تشير خديجة الحديثي إلى إقبال الدارسين على دراسة كتاب

([1]) مقدمة تحقيق الكتاب، عبد السلام هارون.

([2]) المرجع نفسه.

سيبويه فتقول: "ولم يُحظَ أي كتاب أُلّف قبله ولا بعده بمثل ما حظي به كتاب سيبويه من اهتمام الدارسين والمنتفعين على اختلاف اتجاهاتهم وعصورهم"[1].

وأما صلتي بهذا الكتاب فكانت مقتصرة على مراجعة بعض الأبواب الصوتية، وشاء الله أن تكون هذه الأبواب من هذا الكتاب موضوعًا لدراستي المتواضعة هذه، راجيًا أن يكون ذلك فاتحة خير لي معه.

ولا شك أن كتاب سيبويه يعالج عددًا يفوق الحصر من الظواهر النحوية والصرفية والصوتية، فأصبح نبعًا غزيرًا لمن جاء بعده من النحاة والقراء. بذل المتقدمون من النحويين وعلماء القراءات جهودًا عظيمة ومضنية في رصد هذه الظواهر وتسجيلها وتحديثها. ناقشت الشواهد التي احتج بها سيبويه باعتبارها أدلة على الظواهر الصوتية الثلاث وهي (الإمالة، والإدغام، والهمز)، واحتج بها على صدق هذه الظواهر؛ إذ إن الاحتجاج في النحو معناه: الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعرًا ونثرًا، فالاستشهاد والاحتجاج يتلاقيان في مجرى واحد هو سَوق ما يقطع ويراهن على صحة القاعدة أو الرأي [2]. إذ يستخدم غالبًا في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل بقصد التفوق ونصرة الرأي [3].

تناولت في هذه الدراسة أصلين مهمين في أصول النحو العربي، أولهما السماع والذي يُعد من أهم الأصول التي قام عليها النحو العربي. عرفه الأنباري يقوله: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة" [4] ومن أهم الدواعي التي جاء من

([1]) الحديثي، خديجة، كتاب سيبويه وشروحه، ط1، 1967، ص61

([2])عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1988، ص86.

([3]) نفس المرجع، الصفحة نفسها.

([4])الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين (ت577هـ)، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط2، 1971، 81.

أجلها السماع هو حاجة العرب والمسلمين إلى اللغة العربية خالصة بعيدة عن الشوائب، ولذلك لا بُد من تجاوز الأسواق والاتجاه إلى البادية لأخذ اللغة من أفواه أصحابها صافيةً نقية.

وثانيهما القياس وهو في عرف علماء النحو تقدير الفرع، بحكم الأصل وقيل: "هو حمل فرع على أصل لعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع[1].

فالقياس كما دلت معاجم اللغة وكتبها إنما هو ردّ الشيء إلى نظيره، بإلحاق أحدهما بالآخر، وعلى مثاله، أو بالموازنة بين الشيئين، أو تشبيهه به، أو بالمماثلة بين الفرع والأصل، أو باقتداء أحدهما بالآخر.

اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول. تناول الفصل الأول بالدراسة والتحليل الإمالة في العربية: أقسامها، وأسبابها، والقبائل التي تُميل، والقبائل التي لا تُميل، ودرس الفصل كذلك الشواهد التي فيها إمالة، وكيف عالجها النحاة. وأما الفصل الثاني فتناول بالدراسة والتحليل ظاهرة الإدغام وأسبابها، وأغراضها، والقبائل التي تدغم، والقبائل التي لا تدغم، وشواهد الإدغام والفك، وكيف عالجها النحاة كذلك. ودرس الفصل الثالث ظاهرة الهمز وأشكال الهمزة تحقيقًا وتسهيلًا، وشواهد الظاهرة في كتب النحو، وكيفية معالجة النحاة لها.

وبعد ذلك كله عرضت نتائج الدراسة وفقًا لما كشفت عنه من التحليلات.

اعتمدت هذه الدراسة على عدد كبير من المصادر العربية القديمة في اللغة، التي تُعد بمثابة مفاصل مهمة وضرورية للحديث عن أية ظاهرة لغوية صرفية وصوتية، والتأريخ لها، ومن أمثلتها كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والخصائص لابن جني، وسرّ صناعة الإعراب لابن جني، وشرح المفصل لابن يعيش، والممتع في التصريف لابن عصفور، وشرح

([1]) الأنباري، مرجع سابق، ص93.

الشافية للأستراباذي، وأخرى تشاطرها تلك الأهمية من كتب القراءات، من مثل النشر في القراءات العشر لابن الجزري وحجة القراءات لابن زنجلة، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش.

أسأل الله عز وجل التوفيق والسداد في القول والعمل، فإن أصبت فذلك الفضل من الله يؤتيه من يشاء، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.

الفصل الأول

الإمالة

المبحث الأول

مفهوم الإمالة لغةً واصطلاحًا

الإمالة لغة: قال الزبيدي: العدول عن الشيء والإقبال عليه[1].

الإمالة اصطلاحًا: انطلق معظم علماء النحو والقراءات في تعريفهم للإمالة من التقريب، فقد ذكر ذلك سيبويه في باب أسماه هذا باب ما تُمال فيه الألفات بقوله: "وإنما أمالوها للكسرةِ التي بعدها، أرادوا أن يقرِّبوها منها كما قرّبوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صَدَر، فجعلوها بين الزاي والصاد"[2]. وعرفها المبرد بقوله: وهو أن تنحو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلةٍ تدعو إليه"[3]. وقال ابن السراج: "وهي أن تميل الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة"[4]. وعرفها ابن يعيش بقوله: "الإمالة عدول بالألف عن استوائه، وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء"[5]. وعرفها الأستراباذي بقوله: "الإمالة أن ينحى

---

[1] الزبيدي، محمد مرتضى، (ت1205هـ)، تاج العروس، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، دار صادر، بيروت، 1966، مادة ميل.

[2] سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت 180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، 1982، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ج4، ص117.

[3] المبرد، محمد بن يزيد (ت 285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1963، الجمهورية العربية المتحدة، ج3، ص42.

[4] ابن السراج، محمد بن سهيل، (ت 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988، ج3، ص160.

[5] ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، (ت 643هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د. ت، د. ط، ج9، ص54.

بالفتحة نحو الكسرة"[1]. وتبعه بذلك ابن هشام الذي قال: "وهي أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة، فإن كان بعدها ألف ذهبت إلى جهة الياء"[2]. وعرفها الأزهري بقوله: "أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة، فتشوب الفتحة شيئًا (شيءٌ) من صوت الكسر فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة؛ (فإن كان بعدها) أي الفتحة ألف ذهبت بالألف إلى جهة الياء فتصير الألف بينها وبين الياء"[3].

يتبين مما سبق من آراء النحاة المتقدمين بأن الإمالة عندهم تقريب صوت من صوت بحيث يظهر هذا الصوت بين نطقه الحقيقي وبين نطق الصوت الذي تم تقريبه منه، فلا هو ألف خالصة، ولا ياء خالصة، ولا فتحة خالصة، ولا كسرة خالصة، فهي بين بين، بحيث يكون نطقه وسطًا بين الأمرين.

والناظر في أقوال النحاة المتقدمين يدرك أمرين، أولهما: أنهم قسموا الصوائت إلى مجموعتين المجموعة الأولى: الحركات وهي (الفتحة والضمة والكسرة)، والثانية: حروف المد وهي (الألف والواو والياء) حسب الكمية ودرجة الإشباع وأقرّوا بأنهما شيء واحد.

قال ابن جني: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة؛ فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذالك على طريق

---

[1] الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت 680هـ)، شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسين، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، 2005)، ج3، ص7.

[2] ابن هشام، محمد بن عبد الله ابن هشام، (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الندوة، ط6، (1966)، ج3. ص297.

[3] الأزهري، خالد بن عبد الله، (ت 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العلمية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ج2، (1900)، ص346.

مستقيمة[1]، وأضاف يقول "ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه"[2].

وقال ابن يعيش: "اعلم أن الفتحة قد تمال كما تمال الألف؛ لأن الغرض من الإمالة مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود في الحركة "أي الإمالة" كما هو موجود في الحرف، لأن الفتحة من الألف. وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، لأن الحركات والحروف أصوات، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت فسموا العظيم حرفًا والضعيف حركة، وإن كانا في الحقيقة شيئًا واحدًا"[3]. فابن جني وابن يعيش يقران أنهما (أي الحرف والحركة) في الحقيقة شيء واحد. ولكن الذي حصل أنهم قسموا الحركات باعتبار درجة الإشباع والكمية، وزمن نطق كلٍّ منها فسمّوا المشبع حرفًا، وغير المشبع حركة، والذي ذهب إليه المحدثون أن جميع هذه الأصوات صوائت لا صوامت. قال الدكتور سمير استيتية: "تقسم الحركات في الدراسات الصوتية المعاصرة، بحسب الطول إلى قصار: كالفتحة، والضمة والكسرة، ومتوسطات وهي التي تكون أطول من الحركات القصار، وأقصر من نظائرها الطوال، وهذه المتوسطة ليس لها وجود (فونيمي) في اللغة العربية، ذلك أن إطالة الحركة القصيرة حتى تصبح حركة متوسطة، لا يؤدي إلى تغيير في المعنى، وأما الحركات الطوال فهي

---

[1] ابن جني، عثمان بن جني، (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص18.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص64.

ألف المد وواو المد وياء المد[1]. ويقول: "ومن المعلوم صوتيًا أن الصوامت لا تمال، ولكن الحركات فقط هي التي تمال"[2].

الفرق إذن بين الألف والفتحة، والكسرة وياء المد، والضمة وواو المد، ليس إلا فرقًا في الكمية وفي الزمن الذي يستغرقه نطق كل منهما فالألف هي فتحة طويلة، والياء كسرة طويلة، والواو ضمة طويلة.

وثانيهما أنهم ذهبوا إلى أن هناك فتحة قبل الألف، وكسرة قبل الياء، وضمة قبل الواو، قال ابن جني[3] "واعلم أن الحركة التي يتحملها الحرف لا تخلو أن تكون في المرتبة قبله أو معه أو بعده". وقال ابن يعيش: "فيميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة فيميلون الألف نحو الياء"[4]. يقول حسام النعيمي في رد هذا التصور: "وما يقالُ لنا من أن ما قبل الألف مفتوح إن هو إلا تصور منطقي للحركات لا وجود له في الأصوات؛ فنحن نتكلف كثيرًا إذا زعمنا وجود حركة هي الفتحة الممالة نحو الكسرة، قبل الألف الممالة نحو الياء"[5].

ويرى الدكتور سمير استيتية أن القول إن الحركة الطويلة في الكلمة تكون مسبوقة بحركة قصيرة من جنسها تصور لا يسعفه التحقيق العلمي وذلك بقوله: "أما القول أن الهاء تبقى على حركتها مع وجود الإشباع، فهو تصور يجعل الصوامت وحروف المد التي تليها حركات من جنسها، فالألف في (قال) تكون مسبوقة بفتحة، والواو في (علموا) تكون مسبوقة بضمة، والياء في

---

[1] استيتية، سمير شريف، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، عالم الكتب، اربد، 2005، ص128.

[2] المرجع السابق، ص176.

[3] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص28.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، 54.

[5] النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1980، ص202.

(قولي) مسبوقة في كسرة، وهذا تصور لا يسعفه التحقيق العلمي؛ إذ لو كانت أصوات المد هذه مسبوقة بحركات من جنسها لما كان الإشباع أصلًا مؤديًا إلى الحركات الطويلة (أصوات المد)"[1].

وقال في موضع آخر: "وهذا جار على تصور علماء العربية المتقدمين في أن كل حركة من الحركات الطوال (حروف المد) تكون مسبوقة بحركة قصيرة من جنسها، فالألف في كلمة (جاء) مسبوقة بفتحة والياء في (قيل) تكون مسبوقة بكسرة، والواو في (بيوت) تكون مسبوقة بضمة. وهذا من الناحية الصوتية لا وجود له، وتصوره قائم على أساس غير موجود"[2].

إن مفهوم علماء القراءات للإمالة مطابق لمفهومها عند النحاة، ولم يختلفوا عنهم بشكل عام، فقد قال مكي: "اعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة[3]. وقال ابن الباذش: "الإمالة أن تنحي بالفتحة نحو الكسرة انتحاءً حقيقيًا، كأنه وسط بين الفتحة والكسرة، فتميل الألف من أجل ذلك نحو الياء"[4]. وكذلك قال ابن الجزري: "والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء"[5].

أما المحدثون فلهم آراؤهم الخاصة بهم، فقد قال إبراهيم أنيس: "الفتح والإمالة صوتان من أصوات اللين، سواء كانا قصيرين أو طويلين. وأصوات اللين القصيرة في الاصطلاح الحديث هي ما كان يسميه القدماء بالحركات. أما أصوات اللين الطويلة فهي ما كانوا يسمونه بألف المد وياء المد وواو المد، ولا فرق بين القصيرة والطويلة إلا في الكمية، فمخرج الفتحة ووضع اللسان معها

---

[1] سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص85.

[2] سمير استيتية، مرجع سابق، ص33.

[3] القيسي، مكي ابن أبي طالب ، ت 437هـ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها، تحقيق أحمد مهدلي، لبنان، 2011، (د.ط)، كتاب ناشرون، ص107.

[4] ابن الباذش، محمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، (ت 540هـ)، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق عبد المجيد قطامش، ط1، دار الفكر، دمشق، 1983، ج1، ص268.

[5] ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي، (ت 833هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1900)، ج2، ص30.

هو نفسه مخرج ألف المد، ووضع اللسان معها، والفرق بينهما فرق في الكمية، وكذلك الكسرة وياء المد متماثلان في المخرج ووضع اللسان، كما أن الضمة وواو المد متماثلتان فيهما أيضًا، فلا فرق إذًا بين أن تمال الفتحة أو تمال ألف المد، لأن العملية العضوية في الحالتين واحدة "[1].

وقد عدها عبده الراجحي: "ضربًا من ضروب التأثر الذي تتعرض له الأصوات حين تتجاور أو تتقارب، وهي (أي الإمالة) والفتح صائتان، وقد يكونان طويلين أو قصيرين" [2].

أما الدكتور سمير استيتية فقد عرفها من مفهوم صوتي معاصر بقوله: "الإمالة أية حركة واقعة بين أعلى حركة وأدنى حركة، (سواء أكانت الحركة أمامية أم خلفية)؛ فأعلى حركة أمامية هي الكسرة (والكسرة الطويلة وهي ياء المد)، وأدنى حركة أمامية هي الفتحة المرققة (والفتحة الطويلة وهي الألف)، وأي حركة واقعة بين الكسرة والفتحة المرققة أو بين ياء المد والألف المرققة هي حركة مماله. كذلك فإن أية حركة واقعة بين الضمة والفتحة المفخمة (أو بين واو المد والألف المفخمة) هي في حقيقتها إمالة"[3].

---

[1] أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ط8، 1992، ص64.

[2] الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الريـــاض، ط1، 1999، ص160.

[3] سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، ص223.

المبحث الثاني

من يميل من العرب ومن يفتح

تكاد كتب النحو والقراءات القرآنية تجمع على أن أصحاب الإمالة من العرب هم قبائل عامة نجد من تميم وأسد وقيس، وأن أصحاب الفتح من العرب هم قبائل أهل الحجاز؛ فقد قال ابن يعيش: "والإمالة لغة بني تميم والفتح لغة أهل الحجاز[1]. "وأضاف قائلًا: "وعامة أهل نجد من تميم، وأسد، وقيس، يسرون إلى الكسر من ذوات الياء"[2]. غير أن الجزري أورد هذه الفكرة، وأشار إلى فُشُوّ الفتح والإمالة، وهذه الإشارة تحمل بين طياتها دفاعًا عن الفتح والإمالة كليهما من حيث أنهما سائران على ألسنة كثير من العرب، ولا يحق لأحدٍ أن يردّ أيًّا منهما. وزاد على ذلك بأن جعلهما سِمَتين من سمات النطق العربي الفصيح بقوله: "والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين تنزّل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة نجد من تميم، وأسد، وقيس"[3]، أما السيوطي أراد أن يُبيّن كسرة الإمالة بالقياس إلى عدمها، فقال: "فمنهم من أمال وهم تميم وأسد وقيس وعامة أهل نجد، ومنهم من لم يمل إلا في مواضع قليلة وهم أهل الحجاز"[4]. وفي عبارة السيوطي ما يدل على تخصيص لغة أهل الحجاز بقلة الإمالة. لكن ليس فيها ما يدل على أن غيرهم كان لا يُميل، ومع ذلك وردت في كتاب سيبويه عبارات تدل على خلاف ما قاله السيوطي. يقول سيبويه: "ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات والياء والواو، ومما هما فيه عين إذا كان أول فَعَلْتُ مكسورًا، نَحَوْا نحو الكسر كما نَحَوا نَحْوَ الياء فيما كانت ألفه

([1]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص54.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص30.

[4] السيوطي، الهمع، ج6، ص184.

في موضع الياء وهي لغة بعض أهل الحجاز، فأما العامة فلا يميلون"[1]. وقوله: "وجميع هذا لا يميله ناس كثير من بني تميم وغيرهم"[2].

وقال الأنباري: "وهي تختص (أي الإمالة) بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم"[3]. والمتمعن في النقول السابقة يدرك أن الإمالة لم تكن لغة لقبيلة دون أخرى؛ إذ إن الحجازيين يميلون في مواضع قليلة وبنو تميم لا تميل في مواضع معينة.

يرى المحدثون أن الإمالة لم تكن محددة في قبيلة دون أخرى، فقد جعلها ضاحي عبد الباقي تعم جميع شبه الجزيرة ولكن بتفاوت، فمنهم من أكثر كتميم ومجاوريهم، ومنهم من كان مقلًا كأهل الحجاز"[4]. وقال إبراهيم أنيس: "نخلص من كل هذا إلى أن الإمالة كانت الصفة الشائعة بين قبائل وسط الجزيرة وشرقها، وأنها شاعت بعد الإسلام في اللهجات العربية ببلاد العراق"[5].

وهذا ما ذهب إليه عبده الراجحي إذ رأى أن الإمالة كانت في القبائل التي تسكن في وسط الجزيرة العربية وشرقيها بقوله: "فنحن نستطيع إذن أن ننسب الإمالة إلى القبائل البادية في وسط شبه الجزيرة العربية وشرقيها والفتح إلى غربها"[6].

وقال عبد الفتاح شلبي مؤكدًا أن الإمالة لم تكن مقصورة على تميم دون غيرها "إن الإمالة لم تكن مقصورة على تلك القبائل التي أشار إليها الأقدمون في كتبهم، وإنما كانت ظاهرة أكثر

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص120.

[2] المصدر نفسه، ج4، ص120.

[3] الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد، (ت 577هـ)، أسرار العربية، ت. بركات يوسف هنود، شركة دار الأرقم، بيروت، ط1، 1991، ص279.

[4] عبد الباقي، ضاحي ، لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1985، بيروت، ط1، ص272.

[5] إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص63.

[6] عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص168.

شيوعًا مما ذكروه؛ فقد كانت تنتظم معظم القبائل العربية وإن تفاوتت قلة وكثرة، فهي إذن صفة كثيرة الشيوع جدًّا في العرب في نطقهم"[1].

إنَّ الأقوال والنقول التي أوردتها تدل على أنَّ المحدثين متفقون على أنَّ الإمالة لم تكن في اللهجات العربية كلها، وإنما كانت في بعضها دون الآخرين. غير أنّ هؤلاء العلماء مختلفون قليلًا في تحديد جغرافية الإمالة، فبعضهم يجعلها في شرق الجزيرة، وبعضهم يجعلها في وسط الجزيرة وشرقيها.

[1] شلبي، عبد الفتاح، في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، دار مكتبة الهلال، بيروت، 2008، ص133.

المبحث الثالث

غرض الإمالة

اتفق النحاة على أن الغرض من الإمالة هو التجانس، والتشاكل، والتناسب، وطلب الخفة، وأول من قال بذلك هو سيبويه، فهو يقول في معرض حديثه عن ذلك: "وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها، كما قرّبوا في الإدغام الصاد من الزاي، حين قالوا صَدرَ، فجعلوها بين الزاي والصاد، فقربها من الزاي والصاد التماس الخفة؛ لأن الصاد قريبة من الدال، فقرَّبها من أشبه الحروف من موضعها بالدال وبيان ذلك في الإدغام، فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك"[1].

وإلى ذلك ذهب ابن يعيش الذي قال: "وكذلك في الإمالة قرّبوا الألف من الياء؛ لأن الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله وأدناه فتنافرا، ولما تنافرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء فصار الصوت بين بين فاعتدل الأمر بينهما وزال الاستثقال الحاصل بالتنافر"[2].

وهذا ما ذهب إليه أحمد علم الدين الجندي من المحدثين، حيث يقول: "ففي الإمالة تقريب الألف من الياء؛ لأن الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله فتتنافران؛ ولهذا أجنحت الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، وزال الثقل"[3].

ما أوردته من أقوال العلماء المتقدمين يدلّ على أنّ غرض الإمالة كان متَّفقًا عليه؛ فهو يهدف إلى تقريب الألف إلى الياء، وتقريب الفتحة إلى الكسرة. ولم يخالفهم المحدثون في ذلك.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص117.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص55.

[3] الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1983، القسم الأول، ص276-277.

وبذلك ينعقد إجماع العلماء على أنّ الهدف من الإمالة هو تقريب الحركة الأمامية السفلى (الألف أو الفتحة) من الحركة الأمامية العليا (ياء المدّ أو الكسرة).

ما ذهب إليه ابن يعيش والجندي من أنّ الألف تطلب من الفم أعلاه، وأنّ الكسرة تطلب من الفم أسفله غير صحيح بمقتضى المعايير الصوتية الحديثة؛ فعند نطق الألف والفتحة يكون اللسان مستويًا في قاع الفم خلف الأسنان السفلى، وعند نطقنا بالكسرة الطويلة (الياء)؛ أو الكسرة القصيرة، يرتفع اللسان إلى أعلى الفم، فالذي حدث هو العكس تمامًا لما قاله ابن يعيش وأحمد علم الدين الجندي.

يشير الدكتور سمير استيتية إلى أن الألف ليست صوتًا مستعليًا فيقول: "إن ما ذكره سيبويه ليس صحيحًا من الناحية الصوتية العلمية المعاصرة، فإن الألف ليس صوتًا مستعليًا، ولا معنى لقوله (أي سيبويه): والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فاللسان عند نطق الفتحة ومدها (وهو الألف) ينزل إلى أقصى درجة ينزل إليها عند نطق حركة"[1].

وقد جعل ابن الجزري الغرض من الإمالة سهولة اللفظ فقال: "وأما فائدة الإمالة فهي سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع"[2]، وقد تمت مناقشة الشق الثاني في قول ابن يعيش.

وذهب السيوطي إلى أن غرض الإمالة هو: "تناسب الصوت، وذلك أن الألف والياء وإن تقاربا في وصف فقد تباينا من حيث إن الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم"[3].

وقول السيوطي بحاجة إلى مراجعة؛ فالألف والياء صوتان فمويان، ولكن اللسان يكون مستويًا في قاع الفم عند نطق الألف، ويكون في أعلى الفم عند نطق ياء المدّ.

---

[1] سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، ص227.

[2] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص35.

[3] السيوطي، همع الهوامع، ج6، ص183.

تثبت النقول التي أوردتها وجود بعض الخلافات بين المتقدمين والمتأخرين حول بعض التفصيلات النطقية، مثل وضع اللسان عند نطق الألف، وكون الغرض من الإمالة هو التيسير وتناسب الأصوات والانسجام بينها.

أما غاية الإمالة عند المحدثين فهي التخفيف والانسجام بين أصوات اللين وطلب التشاكل والتجانس بينها، فقد اتفقوا في ذلك مع القدماء فقد جعلوها لضرب من التجانس والتشاكل بين الأصوات المتجاورة؛ لأن هذا التجانس يؤدي إلى الخفة والاقتصاد في الجهد. يقول عبده الراجحي: "وأما إمالة الألف غير المنقلبة عن أصل فليس هذا إلا نوعًا من الانسجام بين الصوائت، وهذا الانسجام أقرب إلى السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي"[1].

إن ما قاله النحاة والقراء هي أن غاية الإمالة هي السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي أمر يحتاج إلى إعادة نظر؛ وذلك أن ما ثبت مؤخرًا هو العكس تمامًا، وسيتم مناقشة ذلك عند مناقشه الإمالة وقانون السهولة واليُسر.

---

[1] عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص163، انظر، أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، ص276، إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص67، عبد الفتاح شلبي، في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، ص223، 226.

المبحث الرابع

الإمالة وقانون السهولة والتيسير

يقول إبراهيم أنيس: وانتقال الإمالة إلى الفتح ليس له ما يبرره سوى الاقتصاد في الجهد العضلي، والميل إلى السهولة التي يلجأ إليها الإنسان في معظم ظواهره الاجتماعية"[1].

يظهر التحليل النطقي والأكوستيكي أن الإمالة لا تعمل بمقتضى قانون السهولة والتيسير، فالحركات الممالة تحتاج إلى طاقة أكثر وضغطها أكبر وترددها أعلى.

يقول الدكتور سمير استيتية: "وأما الخفة والسهولة فلا علاقة لهما بالإمالة، وقد قستُ ترددات الألف ممالة وغير ممالة على جهاز CSL فتبين لي أن ترددات الألف الممالة أكثر من ترددات غير الممالة وزمن نطق الممالة أكثر من زمن غير الممالة"[2].

وتقول عبير بني مصطفى: "والحقيقة أن هذه الخفة التي أجمع عليها العلماء القدماء والمحدثون على السواء باعتبارها علة للإمالة أمر أثبتت عكسه الدراسة الأكوستكية باستخدام الأجهزة الصوتية الحديثة، فليس في الإمالة تخفيف بل شدة إكوستيكية، وطاقة أكبر، وتردد أعلى وليس فيها سرعة، بل إنها كما هو الحال في الفتح أو عدم الإمالة"[3].

تهدف النقول التي أوردتها إلى أنّ المحدثين قد اختلفوا حول مسألة الاقتصاد في الجهد العضلي، والميل إلى السهولة؛ فهذه الفكرة ينادي بها بعض علماء الأصوات المحدثين ويدحضها آخرون.

---

[1] إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص67.

[2] سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص118.

[3] بني مصطفى، عبير، التحليل النطقي والاكوستيكي للظواهر الصوتية في القراءات الشاذة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، 2003، ص244.

يميل الباحث إلى أنّ الإمالة لا تعمل بمقتضى قانون السهولة والتيسير، وإنما هي عادة لغوية لمن تعودها.

المبحث الخامس

موانع الإمالة

تمتنع الإمالة في الألف لعاملين:

أولهما: إذا كانت الألف مسبوقة أو متبوعة بأحد الأصوات المستعلية وهي سبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، ولكنها قد قيدت لدى النحاة بقيود، فقد تكون سابقة للألف أو لاحقة له، وهذا بيان ذلك:

أ. أن تسبق هذه الأصوات الألف من غير فاصل، مثل: صامد، وقاعد، وغائب، وخامد، قال سيبويه: "ولا نعلم أحدًا يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته"[1].

ب. أن يكون أي واحد من هذه الأصوات متحركًا بالكسر، مع كونه قبل الألف فإنه لا يمنع الألف من الإمالة، والإمالة في ذلك جائزة، قال سيبويه: "فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسورًا فإنه لا يمنع الألف من الإمالة"[2]. ومن أمثلة ذلك: الألف في كلٍّ من: ضِعَاف وصِعَاب، وقِبَاب.

ا ا ا

ج. أن يكون أحد هذه الأصوات ساكنًا بعد صوت مكسور وفي هذه الحالة لا يمنع الاستعلاء الإمالة. قال ابن يعيش: "فإذا كانت ساكنة بعد مكسور لم تمنع الإمالة نحو مصباح، ومِطعام"[3]. ا

ا

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص129.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص130.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص60.

د. أن يكون أحد هذه الأصوات بعد الألف ملاصقة لها من غير فاصل نحو عاصم، وناضل وواغل. فإنه يمنع الإمالة.

هـ. إذا كان أحد هذه الأصوات بعد الألف بحرف، وذلك نحو نافخ ونابغ ونافق وشاحط لم يمنعه الحرف الذي بينهما من هذا (أي من التأثير) كما لم يمنع السين من الصاد في صبقت ونحوه، قال سيبويه: "واعلم أن هذه الألفات لا يميلها إلا من لا يؤخذ بلغته"[1].

و- إذا كان أحد هذه الأصوات بعد الألف بصوتين فالأصل عدم الإمالة، قال سيبويه: "إن كان شيء منها بعد الألف بحرفين، وذلك قولك مناشيط ومنافيخ ومعاليق... وقد قال قوم المناشيط حين تراخت وهي قليلة"[2].

يتبين مما سبق أن منع الإمالة في نظر العلماء المتقدمين يرجع إلى أن هذه الأصوات حروف مستعلية. قال سيبويه: "وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها"[3]. قال ابن يعيش: "والألف إذا خرجت من موضعها اعتلت إلى الحنك الأعلى، فإذا كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها"[4].

ثانيهما: الراء

يذكر علماء النحو أن الراء إذا وقعت بعد الألف تمال للتكرار، وأما معظم العلماء فجعلوا الكسر لصوت للراء.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص129.

[2] المرجع السابق، ج4، ص130.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص129.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص59.

قال سيبويه: "وإذا كانت الراء بعد ألف تمال لو كان بعدها غير الراء لم تمل في الرفع والنصب وذلك قولك (هذا حِمار)، كأنك قلت هذا فِعالل". ثم قال: "وأما في الجر فتميل الألف كان أول الحرف مكسورًا أو مفتوحًا أو مضمومًا؛ لأنها كأنها حرفان مكسوران"[1].

وقال: "المبرد فإذا جاءت (أي الراء) بعد الألف مكسورة مالت الألف من أجلها وذلك قولك هذا عارم وعارف"[2].

وقال الأزهري: "فكأن الحرف منها في تقدير حرفين وكأن الكسرة فيها في تقدير كسرتين"[3].

يتبين مما سبق أن الراء إذا كانت مكسورة فكأنها حرفان فكسرتها ككسرتين وإن كانت مفتوحة ففتحتها كذلك؛ ولذلك جعلوا الراء المكسورة من أسباب الإمالة والمفتوحة والمضمومة من موانعها.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص136.

[2] المبرد، المقتضب، ج3، ص48.

[3] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص351.

المبحث السادس

حكم الإمالة

ذهب النحاة المتقدمون إلى أن حكم الإمالة هو الجواز، فقد قال سيبويه: "واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه، فينصب بعضٌ ما يميل صاحبه، ويميل بعضٌ ما ينصب صاحبه، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره، ممن ينصب، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر، فإذا رأيت عربيًا كذلك فلا تُرَيِّنَّهُ خلّط في لغته ولكن هذا من أمرهم"[1].

والناظر في كلام سيبويه يدرك أن الإمالة وعدمها تتوقف على العادة التي تعودها أصحاب اللهجات، فمن تعوَّد الإمالة منهم لزمها، ومن تعوَّد الفتح لزمه.

وقد ذهب ابن السراج إلى ما ذهب إليه سيبويه أي جواز الإمالة. وذكر ذلك صراحة حينما قال: "وهذه الإمالة تجوز ما لم يمنع من ذلك الحروف المستعلية أو الراء إذا لم تكن مكسورة"[2].

وذهب إلى ذلك الأزهري والسيوطي فقد ذكرا أن حكمها الجواز، ووافقهما الأشموني في ذلك[3].

ونأخذ ابن الجزري من القراء فقد ذكر هو الآخر أن الإمالة حكمها الجواز فقال: "وكلاهما جائز في القراءة جار في لغة العرب"[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص125.

[2] ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص160.

[3] انظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص346، السيوطي، الهمع، ج6، ص183. الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني، (ت920هـ)، شرح الأشموني، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، القاهرة، 1993، ج4، ص379.

[4] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص30.

أما المحدثون فلهم آراء في ذلك، قال إبراهيم أنيس: "وإنما هو عادة لكل قبيلة؛ فتلك التي تميل لا تستطيع غير الإمالة، وتلك التي تفتح لا تطاوعها ألسنتها بغير الفتح، فالمسألة لا تعدو أن تكون عادة ككل العادات اللغوية، يتوارثها الخلف عن السلف دون شعور بها"[1].

وقد عقب عبد الفتاح شلبي على كلام سيبويه بقوله: "وكلام سيبويه في هذا النص صريح في أنَّ العربي لا يمكنه أن يتخلى عن عادته اللغوية في الفتح والإمالة"[2].

---

[1] إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص69.

[2] عبد الفتاح شلبي، في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، ص135.

المبحث السابع

أيهما الأصل الفتح أو الإمالة

ذهب بعض علماء النحو والقراءات إلى أن الفتح هو الأصل والإمالة طارئة. قال ابن يعيش: "والتفخيم هو الأصل، والإمالة طارئة، والذي يدل أن التفخيم هو الأصل أنه يجوز تفخيم كل ممال ولا يجوز إمالة كل مفخم، وأيضًا فإن التفخيم لا يحتاج إلى سبب، والإمالة تحتاج إلى سبب"[1].

وذهب الأزهري إلى ما ذهب إليه ابن يعيش قائلًا: "فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لأنه الأصل، إذ الألف إذا لم تمل كانت حقيقية، فإذا أميلت ترددت بين الألف والياء" [2].

أما علماء القراءات فقد ذهبوا إلى ما ذهب إليه النحاة، فقد قال مكي ابن أبي طالب: "اعلم أن أصل الكلام كله الفتح، والإمالة تدخل في بعضه في بعض اللغات لعلة"[3].

وقال ابن الجزري: "فذهب جماعة إلى أصالة كل منهما، وعدم تقدمه على الآخر"[4]. ثم قال: "وقال آخرون إن الفتح هو الأصل، وإن الإمالة فرع، بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب، فإن فُقِدَ سبب منها لَزِمَ الفتح"[5].

يتبيّن مما ذكرته من أقوال المتقدمين حول أصالة الفتح أو الإمالة أنهم اختلفوا في هذا؛ فبعضهم ذهب إلى أصالة الفتح، وبعضهم ذهب إلى أصالة الإمالة. أيًّا كان الأمر، فإن هذا يدل على أنّ البحث في هذه القضية ليس حديثًا كما قد يتبادر إلى الذهن. وأما المحدثون فقد سلكَ بعضهم

([1]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، 54.

([2]) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص346.

([3]) القيسي، مكي ابن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1997، ص168.

([4]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص32.

([5]) المرجع السابق، نفس الصفحة.

مسلكًا تاريخيًا في تفسير وجود الإمالة وعدمها معًا في العربية؛ ذلك أنّ وجود الظاهرتين معًا في السنة العرب يُنَبئ بتطور إحداهما عن الأخرى. يرى إبراهيم أنيس أنّ الكلمات ذات الأصل اليائي تتطور نطقها إلى الإمالة، ثم تطور نطقها إلى الفتح، يقول إبراهيم أنيس: "ولذلك نستطيع أن نرجح إن بعض الكلمات العربية التي اشتملت على ياء أصيلة قد تطورت أولًا إلى الإمالة، ثم إلى الفتح، فالأصل إذن في مثل هذه الكلمات هو الإمالة، وقد تفرع الفتح عنها"[1].

يرى الباحث أنّ الإمالة نوعان: الإمالة النحوية وهي الإمالة المحكومة بضابط نحويّ؛ فهي ما كان أصل الألف فيها ياءً، ثم تدرج النطق بها فأصبحت تنطق ممالة. والإمالة غير النحوية وهي التي لم تتطور عن ياء، كما في الفعل (خاف) فإنه ينطق في قراءة الكسائي بإمالة ألفه وإمالة شديدة، مع أنّ أصل الألف هو الواو لا الياء. وبهذا فإن ما قاله إبراهيم أنيس من أنّ الياء هي الأصل في الإمالة إنما يفسّر إمالة ذوات الياء ولا يُفسّر إمالة ذوات الواو.

([1]) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص66.

المبحث الثامن

أسباب الإمالة

الإمالة ظاهرة صوتية ظهرت عند أغلب سكان الجزيرة العربية وشرقيها، الذين تعودوها في كلامهم، فلا بُدّ أن يكون لها أسباب توجبها، وهي لا تخرج عن كونها تقريب صوت من صوت أو التناسب الصوتي أو تأثر الصوت بما قبله أو بعده. أما أسبابها فقد اختلف النحاة والقراء فيها، فمنهم من جعلها تسعة أسباب كسيبويه، ومنهم من جعلها ستة أسباب، ومنهم من عدّها ثمانية كابن هشام.

لم يذكر سيبويه هذه الأسباب مجتمعة تحت عنوان واحد، وإنما جاءت متفرقة في باب الإمالة، فقد قال: "وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها"، وقوله: "ومما يميلون ألفه كل شيء من بنات الياء والواو، كانت عينه مفتوحة. وقوله: "ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عينٌ إذا كان أول فَعَلْتُ مكسورًا، نَحَوْا نَحَوَ الكسر"، وقوله: "ومما تمال ألفه قولهم: كيّال وبيّاع". وقوله: "ومما يميلون ألفه قولهم: مررت ببابه، وأخذت من ماله، هذا في موضع الجر"، وقوله: "ومما يميلون ألفه كل اسم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك"[1]. وذهب المبرد[2] إلى ما ذهب إليه سيبويه.

أما ابن السرّاج[3] فقد قال: "والأسباب التي يمال لها ستة، أن يكون قبل الحرف أو بعده ياء أو كسرة، أو يكون منقلبًا أو مشبهًا للمنقلب، أو يكون الحرف الذي قبل الألف قد يُكسر في حال، أو

([1]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص117-140.

([2]) المبرد، المقتضب، ج3، ص42-44.

([3]) ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج3، ص160.

إمالة لإمالة"، ووافقه بذلك الأنباري[1] وابن يعيش[2] والسيوطي[3].

وأما من قال إنها ثمانية، فهو ابن هشام، ووافقه في ذلك الأزهري، فقد قال ابن هشام: "أما الأسباب فثمانية، أحدها كون الألف مبدلة من ياء متطرفة، مثاله في الأسماء: الفتى والهدى، ومثاله في الأفعال: هَدَى واشترى. الثاني كون الياء تخلفها في بعض التصاريف كألف ملهى وأرطى وحبلى وغزا، فهذه وشبهها تمال لقولهم في التثنية: ملهيان وأرطيان وحبليان، وفي الجمع حبليات، وفي البناء للمفعول غُزِيَ. الثالث كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك فِلت بكسر الفاء، سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء نحو باعَ وكالَ وهابَ، أم عن واو مكسورة كخافَ وكادَ وماتَ في لغة من قال مِتُّ بالكسر. الرابع وقوع الألف قبل الياء كبايعته وسايرته، وقد أهمله الناظم والأكثرون. الخامس وقوعها (أي الألف) بعد الياء متصلة كبيان أو منفصلة بحرف كشَيبان وجادت يداه أو بحرفين أحدهما الهاء نحو دخلت بيتها. السادس وقوع الألف قبل الكسرة نحو عالم وكاتب. السابع وقوعها (أي الألف) بعدها منفصلة إما بحرف نحو كتاب وسلاح أبو بحرفين أحدهما هاء، نحو يريد أن يضربها، أو ساكن نحو شِملال وسِرداح، أو بهذين وبالهاء، نحو درهماك. الثامن إرادة التناسب وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها أو في كلمة قاربتها قد أميلتا لسبب؛ فالأول كرأيت عمادًا وقرأت كتابًا، والثاني كقراءة أبي عمرو والأخوين (**) (والضحى) بالإمالة مع أن ألفها عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى وما بعدهما[4]"، وقد وافقه الأزهري[5] في ذلك.

([1]) انظر الأنباري، أسرار العربية، ص406.

([2]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص55.

([3]) السيوطي، همع الهوامع، ج6، ص184.

([4]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص297-298. الآيات: الآية 1-2 من سورة الضحى.

([5])الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص347.

(**) الأخوان هما حمزة والكسائي.

استوفى هذا النص أسباب الإمالة في نظر ابن هشام، وهذا النص يثبت عددًا من المسائل التي ينبغي أن نقف عندها. أول هذه المسائل أنّ هذا النص هو أشمل نص عثرت عليه يستوفي ذكر أسباب الإمالة. وثانيها أنّ الإمالة لا يمكن أن تكون دون سبب صوتي أو صرفي أو نحوي. وهذا هو المتداول في علم الأصوات الحديث. وثالثها أنّ ابن هشام كان عميق النظر في تحليل أسباب الإمالة.

أما القرّاء فلم يختلفوا كثيرًا عن النحاة، فقد عدّها ابن الجزري عشرة أسباب ترجع إلى شيئين: أحدهما الكسرة والثاني الياء، وكل منهما يكون متقدمًا على محل الإمالة من الكلمة ويكون متأخرًا، ويكون أيضًا مقدرًا في محل الإمالة، وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ ولا مقدرتين محل الإمالة، ولكنهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة، وقد تمال الألف أو الفتحة لأجل ألف أخرى أو فتحة أخرى ممالة[1].

أما المحدثون فمنهم من عدها عشرًا، وهو عبده الراجحي وذلك بقوله: "وأسباب الإمالة عندهم عشرة ترجع إلى شيئين أحدهما الكسرة والثاني الياء.

1. كسرة متقدمة نحو كتاب.
2. ياء متقدمة نحو شيبان.
3. كسرة متأخرة نحو عابد.
4. ياء متأخرة نحو بايع.
5. كسرة مقدرة في المحل نحو خاف.
6. ياء مقدر في المحل نحو يخشى.
7. كسرة تعرض في بعض الأحوال نحو طاب جاء – زاد لأن الفاء تكسر في ذلك إذا اتصل بها الضمير المرفوع (فِلتُ).

([1]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص32.

8. إمالة لأجل إمالة نحو رايتُ عمادًا.

9. إمالة لأجل الشبه نحو (الحسنى).

10. إمالة لأجل كثرة الاستعمال مثل الحجاج[1].

يتضمن هذا النص الذي نقلته عن عبده الراجحي أسباب الإمالة كما هي عند المتقدمين وما زاد عليها المحدثون إلا سببين. وهذا يعني أن النظر عند المتقدمين كان يسبقُ أزمنتهم بقرون.

[1] عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص164.

المبحث التاسع

المواضع السماعية "الأدلة السماعية"

الإشمام:

الإشمام عند النحاة المتقدمين: "هو تهيئة العضو للنطق من غير تصويت، وذلك أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس، فيراهما المخاطبُ مضمومتين، فيعلم أنا أردنا بضمهما الحركة، فهو شيء يختص بالعين دون الأذن، وذلك إنما يدركه البصير دون الأعمى، لأنه ليس بصوت يسمع"[1].

عدّ سيبويه الإشمام نوعًا من الإمالة، حيث قال: "وأما من ضم بإشمام إذا قال فُعل فإنه يقول قد بُعِنا وقد رُعِن وقد زُدِت، وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليُعلم أن الياء قد حذفت فيضم، وأمال كما ضموا وبعدها الياء لأنه أبين لفُعِلَ" [2]، وقد جاء في شرح الشافية أن سيبويه قد قال: "تميل الضمة وتشمها شيئًا من الكسرة فتصير الواو مشمة شيئًا من الياء وتتبع الواو حركة ما قبلها في الإشمام كما تبعت الألف ما قبلها في الإمالة فإن هذا الإشمام هو الإمالة"[3]، والثابت في علم الأصوات الحديث أن الإشمام ما هو إلا ياء مد أو كسرة مع تدوير الشفتين[4].

ما نقلته عن سيبويه في هذين النصين يتضمن تعريف الإشمام عند المتقدمين، واعتبارهم إياه نوعًا من الإمالة. أما التعريف فليس تعريفًا بالمعنى العلمي الدقيق. فهو وصف أكثر من كونه تعريفًا. وأما ما جاء في النص الثاني من أنّ الإشمام نوع من الإمالة فيحتاج إلى مراجعة؛ لأن الإشمام حركة وليس إمالة.

([1]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص67. انظر: الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص275.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص343.

([3]) الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص29.

([4]) سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص146.

وعرّفه عبد القادر مرعي الخليل بقوله: "الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر"[1]، والصحيح أن الحركة التي بين الضم والكسر شيء مختلف تمامًا عن الإشمام؛ فالإشمام هو نطق ياء المد أو الكسرة مع تدوير الشفتين، وأما الحركة التي بين الضم والكسر فتكون بسحب اللسان إلى وسط الحجرة الفموية وتكون هذه الحركة بتدوير الشفتين أو بدون ذلك.

"فما اصطلح البصريون على تسميته إشمامًا سماه الكوفيون رومًا، وما اصطلحوا على تسميته رومًا سماه الكوفيون إشمامًا"[2].

الموضع السماعي الأول: إمالة الإشمام

قال سيبويه: "ومما يميلون ألفه كل شيء من بنات الياء والواو كانت عينه مفتوحة، أما ما كان من بنات الياء فتمال ألفه لأنها في موضع ياء وبدل منها، فَنَحوْا نحوها كما أن بعضهم يقول رُدَّ.

وقال الفرزدق: (البحر الكامل)

وما حُلَّ من جَهْلٍ حُبى حلمائنا ولا قائلُ المعروف فِينا يعنَّفُ

فيشم كأنه ينحو نحو فُعِلَ فكذا نَحَوْا نحو الياء"[3]. الشاهد فيه مراعاة إشمام ضمة الحاء كسرة.

وَرَدَ هذا الشاهد للاستدلالِ على ظاهرةِ إشمام الضمةِ كسرًا، حيثُ أُشْمت الحاء المضمومة الكسر، وكأنه ينحو بنطق الضم نحو نطق الكسر، وكأنه ينحو بالواو نحو الياء.

([1])الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة، ط1، 1993، ص159.

([2]) سمير استيتية، المرجع السابق، ص48.

([3]) سيبويه الكتاب، ج4، ص118. (حبى جمع حبوه وهو الثوب).

قال ابن جني: "أما المضعف فأكثره عنهم ضمُّ أوله كشُدَّ، ورُدّ، ثم يليه الإشمام كـشُدٌّ ورُدَّ بين ضم الأول وكسره إلا أن الكسرة هنا داخلةٌ على الضمة؛ لأن الأفشى في اللغة الضم. والثالث وهو أقلها شِدَّ وردِّ وحِلَّ وبِلَّ بإخلاص الكسرِ فهذا المضعف"[1].

يتبين من قول ابن جني أن المضعف فيه ثلاث لغات: أولها ضم أوله، وثانيها الإشمام، وثالثها إخلاص الكسر.

وقال أبو حيان الأندلسي: "الفعل الثلاثي الذي انقلب عين فعله ألفًا في الماضي إذا بُني للمفعول أُخلِص كسر أوله، وسُكّنت عينه ياء في لغة قريش ومجاوريهم من بني كنانة، وضمّ أوله عند كثير من قيس وعقيل ومن جاورهم وعامة بني أسد، وبهذه اللغة قرأ الكسائي وهشام، في قُيِل، وغِيض، وحِيل، وسِيء، وسِيئت، وجِيء، وسِيقَ"[2].

وقال ابن الجزري (واختلفوا) في قُيل وغُيض، وجيء، وحُيل، وسبقَ، وسيء، وسيئت فقرأ الكسائي وهشام ورويس بإشمام الضم كسرًا أوائلهن وافقهم ابن ذكوان في (حيل، وسُيقَ وسيءَ، وسيئت) ووافقهم المدنيان في (سُيء وسُيئت) فقط والباقون بإخلاص الكسر[3].

وقال إبراهيم أنيس متحدثًا عن أنواع الإمالة بقوله: "الضمة المشوبة بالكسرة كأن يمال بمثل (بوعَ) نحو الكسرة وهذه اللهجة أقل اللهجات شهرة وشيوعًا"[4].

---

(1) ابن جني، عثمان (ت392هـ)، المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصيف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج1، 1966، ص345.

(2) الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف (ت 745هـ)، البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 1983، الجزء الأول، ص60-61.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج2، ص208، المدنيان هما نافع بن عبد الرحمن بن نعيم المقري المدني وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي.

(4) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص66.

النصوص التي نقلتها عن المتقدمين والمحدثين تثبت أنّ الحقيقة النطقية للإشمام ليست معروفة بدقة. فليس الإشمام ضمة مشوبة بكسرة، ولكنه كسرة مع تدوير الشفتين عند نطقها.

قال الدكتور سمير استيتية: "فإشمام الحركات العربية قريب مما هو معروف في علم الأصوات بالحركة المعيارية الثانوية الأولى (*)، ولا يوجد فرق بين الكسرة والإشمام إلا في تدوير الشفتين عند نطق الإشمام، وعدم تدويرهما عند نطق الكسرة، وحقيقة نطق هذا النوع من الإشمام تتمثل في أن يتقدم اللسان إلى الأمام كوضعه الذي يكون عليه عند نطق الكسرة، وفي تلك اللحظة يتم تدوير الشفتين، وهذه هي الكيفية نفسها التي يتم بها نطق الحركة المعيارية الثانوية الأولى"[1].

إن هذا الدليل (بيت الفرزدق) هو من الأدلة السماعية التي استدل بها سيبويه على إمالة الإشمام، وهي أن تشم الحرف المضموم حركة الحرف المكسور، على الرغم من أنه دليل للإشمام، وليس للإمالة فيه نصيب، وذلك أن اللسان في هذا الوضع يكون في موضعه عند نطق الكسرة مع تدوير الشفتين. وهو فعل مبني للمجهول، وهي لغة بعض قبائل العرب (قيس وعقيل)، وأن الإشمام في هذا البيت يمثل لغةً خاصةً قياسية في لهجة من يشم. لكنها ليست مشهورة كاللغة الأولى والأقوى، وهي حُل بالضم، ولا حِل بالكسر. فهي إذن تمثل مستوىً ثالثًا قليل الانتشار لكنها صحيحة مسموعة.

الموضع السماعي الثاني: إمالة الألف إذا كانت مما أصله ياء أو واو مما يعود إلى فِلتُ عند إسناده لضمير المتكلم

قال سيبويه: "ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عينٌ إذا كان أول فعلت مكسورًا نَحَوْا نحو الكسر، كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء وهي

---

[1] سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، ص49.

(*) الحركة المعيارية الثانوية الأولى هي الكسرة مع تدوير الشفتين.

لغة لبعض أهل الحجاز. فأما العامة فلا يُميلون، ولا يُميلون ما كانت الواو فيه عينًا إلا مـــا كـــان منكسر الأول، وذلك خافَ وطابَ، وهابَ"[1]. ثم قال: "وبلغنا عن أبي اسحق أنه سمع كُثيّر عزة،

يقول صار بمكان كذا وكذا وقرأها بعضهم خاف[2].

والناظر في كلام سيبويه يدرك أنه جعل إمالة هذه الأفعال عائدة لعلتين: الأولى أصل هـــذه الأفعال اليائي، أو الواوي، والعلة الثانية التي أميلت من أجلها أنها تُكسر فاؤها عند إســـنادها إلـــى ضمير المتكلم.

وذكر المبرد ذلك بقوله: "واعلم أنه ما كان من فعل فإمالة ألفه جائزة حسنة وذلك نحو صار بمكان كذا، وباع زيد مالًا، فإنما أملت لتدل على أن أصل العين الكسر؛ لأنه من بِعـــتُ وصِـــرتُ والعين أصلها الكسر، وألفها منقلبة من واو؛ إلا أنه ما كانت ألفه منقلبة من ياء أحسن، فأما الـــواو فهو فيها جيد، وليس كحسنه في الياء؛ لأن فيه علتين، وإنما في ذوات الواو علة واحدة، وهو أنـــه من فَعِل وذلك قولك: خاف زيد كذا، ومات زيد، في قول من قال: مِتُ على وزن خِفت ومن قـــال: مُتُ لم تجز الإمالة في قوله. وقد قرأ القرّاء: "ذلك لمن خاف مقامي"[3].

والمتمعن في قول المبرد يرى أنه يفضل الإمالة فيما كان من بنات الياء، ويعيد ذلك إلى أن الإمالة تكون لسببين: أولهما أنها منقلبة عن الياء، وثانيهما أنها تكسر عند إسناده إلى ضمير المتكلم. أما ما كان من بنات الواو فليس فيه إلا علة واحدة وهي الكسر عند إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم،

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص120 – 121.

[2] المصدر السابق، الصفحة نفسها. وردت الآية في سورة إبراهيم آية 14.

[3] المبرد المقتضب، ج3، ص42 الآية 14 من سورة إبراهيم.

ومن المعلوم صوتيًا أن الكسر جزء من الياء الطويلة، وهي مسوغة للإمالة، كما أن الياء مسوغة لها كذلك. وأما الفعل الواويّ الأصل فليس فيه إلا علة الكسر عند إسناده إلى ضمير المتكلم.

وذكر ابن يعيش ذلك بقوله: "الألف المتوسطة إذا كانت عينًا فلا تخلو من أن تكون من واو أو ياءً؛ فإذا كانت منقلبة عن ياء ساغت الإمالة فيها في اسم كانت أو في فعل. فتقول في الاسم ناب، وعاب، لأنهما من الياء لقولهم في جمع ناب أنياب، وعاب بمعنى العيب، وتقول في الفعل

ا ا

بات وصار إلى كذا وهاب، وإنما أميلت هنا لتدل على أن العين من الياء؛ ولأن ما قبلها ينكسر في

ا ا

بِتُ وصِرتُ وهِبتُ. وإذا كانت منقلبة من واو فإن كان فعلًا على فَعِلَ كَعَلِمَ جازت الإمالة نحو قولك: خاف، ومات في لغة من يقولُ مات يماتُ؛ لأن ما قبل الألف مكسور في خفت ومتُ ومن

ا ا

قال مات يموت لم يجز الإمالة في قوله[1].

ذهب ابن يعيش إلى أن الإمالة في الفعل أو الاسم الذي عينه منقلبة عن ياء مثل صار والتي

ا

أصلها صير، وهاب من الهيبة، جائزة حسنة، وأجود من الإمالة في الألف المنقلبة عن واو؛ لأن

ا

الياء سبب من الأسباب الموجبة للإمالة.

وقال ابن عقيل: "أو لكونها مبدلة من عين ما يقال فيه فِلتُ نحو خاف"، إذ تقول في الماضي

ا

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص58.

مسندًا إلى التاء خِفتُ ووزنه قِلتُ بحذف عينه[1]. وقال المكودي: "إن الألف تمال أيضًا إذا كانت بدلًا من عين الفعل، تكسره فاؤه إذا اسند إلى تاء الضمير؛ فشمل ما عينه واو مكسورة، نحو خاف أصله خوِف بكسر الواو؛ لأنه من الخوف، وما عينه ياء مفتوحة في الأصل نحو دان؛ لأنه من الدين وما عينه ياء مكسورة، نحو هاب فإنه من الهيبة وأصله هَيَبَ، فتمال الألف من ذلك كله؛ لأنه يؤول إذا أسند إلى التاء لفِلتُ، فيقال خِفتُ ودِنتُ وهِبتُ، واحترز به مما لا يؤول إلى فِلتُ بالكسر"[2].

يتبين مما سبق أن النحاة المتقدمين يرون الإمالة في هذه الحالة لبيان أصل الألف في هذه الأفعال وهي إما منقلبة عن ياء مثل صار وأصلها صير وطاب أو منقلبة عن واو مثل خاف التي أصلها خَوِف بكسر أوله في حالة الإسناد إلى ضمير المتكلم (فِلت).

وعقب عبد الفتاح شلبي بقوله: "وسينتهي الباحث إلى ما انتهى إليه مكِّيَّ حيث يقول في الكشف، وقد تأتي الإمالة على ما يتبع فيه الرواية ولا نعرف له علة"[3]. يتضح من قول عبد الفتاح شلبي أن سبب الإمالة في مثل هذه الكلمات إنما هو الرواية فقط.

قال الدكتور سمير استيتية: "وقد قالوا في تفسير هذه الإمالة إنّ أصل الفعل هو خَوِف، بفتح فكسر وليس هذا هو السبب الصحيح فيما نرى. ولكننا نرى أنها أميلت على سبيل المخالفة فالخاء صوت خلفي؛ إذ موضع نطقه في منطقة الطبق حين يكون مرققًا، وهو لهوي حين يكون مفخمًا،

---

(1) العقيلي، بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار المدني، جده، د. ط، 1984، ج4، ص283، انظر شرح التصريح على التوضيح خالد الأزهري، ج2، ص348.

(2) المكودي، عبد الرحمن بن علي(ت807هـ)، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والعرف مع حاشية وهامش، للشيخ أحمد عبد الفتاح الملوي الأزهرين، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشريكه، ط3، 1954، ص222.

(3) عبد الفتاح شلبي، في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، ص229، وقول مكي نقل عن عبد الفتاح شلبي.

وهو أي الخاء في كلمة (خاف) لهوي؛ لأنه مفخم. وعلى ذلك فالألف خلفية لأنها مفخمة؛ وعنـــدما تمال ألف خاف فإنها تصبح أمامية وبذلك تخالف الخاء"[1].

تقول عبير بني مصطفى: "وقد نفسر إمالة هذه الكلمات طلبًا للمخالفة بين الفتحات المتتابعة في هذه الكلمات، حيث أميلت الفتحة الطويلة الألف فيها لمخالفة الفتحة القصيرة في آخرها"[2].

ذهبت الدراسات الصوتية الحديثة إلى تفسير الإمالة تفسيرًا فونولوجيًا ومخبريًا يعتمد على الأجهزة الصوتية الدقيقة. وهذا يظهر في الدراسات الفونولوجية والفيزيائية للإمالة، وما هو موجود في النصين اللذين أخذهما الباحث من سمير استيتية وعبير بني مـــصطفى يعتمـــد علـــى الجانـــب الفونولوجي للإمالة.

الموضع السماعي الثالث: إمالة الألف التي تسبقها ياء

جاءت هذه الإمالة لأحد الأسباب التي ذكرها سيبويه موجبة للإمالة.

قال سيبويه: "ومما تمال ألفه قولهم كيَّال، وبيَّاع. وسمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول

ا ا

كيَّال، كما ترى، فيميل وإنما فعلوا هذا لأن قبلها ياء، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون

ا

قبلها، نحو سِرَاج، وجِمَال، وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف"[3].

ا ا

الدليل في قوله: "وسمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول: "كيّال كما ترى فيميل". أورد

ا

---

[1] سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، ص230.

[2] عبير بني مصطفى، التحليل النطقي والأكوستيكي للظواهر الصوتية في القراءات الشاذة، ص230.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص121.

سيبويه هذا الدليل للاستدلال على إمالة الألف التي تسبقها ياء؛ وذلك لأن الياء بمنزلة الكسرة التي قبلها كما في سِرَاج، ومن المعلوم صوتيًا أن الكسرة بعض الياء؛ ولذا تُعدّ الياء من الأسباب الموجبة للإمالة، وخاصة إذا كانت قبل الألف ملاصقة لها، أو مفصولة عنها بصامت نحو شيبان، وظاهر كلام سيبويه يجعل أنّ هذا النوع من الإمالة غير مستعمل عند أهل الحجاز وكثير من العرب.

وقال المبرد: "وكذلك إذا كانت قبلها كسرة أو ياء، نحو قولك عِبَاد، وحِبَال، وجِبال، كل هذا إمالته جائزة. فأما عيال فالإمالة له ألزم؛ لأن مع الكسرة ياء. فكلَّ ما كانت الياء أقرب إلى ألفه أو الكسرة، فالإمالة له ألزم والنصب فيه جائز، وكل ما كثرت فيه الياءات أو الكسرات فالإمالة فيه أحسن من النصب"[1].

يلحظ من قول المبرد أنه يرد الإمالة في مثل هذه الكلمات إلى أحد سببين: الكسرة والياء، فكلما كان أحد هذين السببين موجودًا قبل الألف كان أدعى للإمالة، والفتح جائز، كما يقول المبرد. وعندما يكون السببان مجتمعين أو أحدهما مكررًا فالإمالة أوجب وأحسن؛ وذلك لتكرار العلة.

وقال الفارسي: "وللإمالة أسبابٌ توجبها فمن ذلك وقوع الياء أو الكسرة قبل الألف، فالياء قولهم شيبان، وعيلان، وكذلك إذا انفتحت الياء نحو الضياح اللبن المخلوط بالماء والكيال"[2].

وقال الأنباري: "وأما الإمالة للياء فنحو قولهم في شَيبان شِيبان وفي غَيلان غِيلان"[3].

---

[1] المبرد، المقتضب، ج3، ص42.

[2] الفارسي، الحسن بن أحمد، (ت377هـ)، التكملة، تحقيق ودراسة كاظم المرجان، الجمهورية العراقية،1981، ص528.

[3] الأنباري، أسرار العربية، ص407، انظر ابن السراج، الأصول، ج3، ص160، والأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص9.

أما القرّاء فلم يختلفوا عن النحاة فقد قال ابن الجزري: "وأما اليـــاء المتقدمـــة فقـــد تكـــون ملاصقة للألف الممالة نحو إمالة أياما، والحياة، ومن ذلك قولهم السَيّال (بفتح السين) وهو ضـــرب من الشجر له شوك وهي من العضاة، وقد يفصل بينهما بحرف، نحو شيبان، وقد يفصل بحـــرفين، أحدهما الهاء، نحو يدها، وقد يكون الفاصل غير ذلك نحو رأيت يدنا"[1].

وذكر الإشموني ذلك بقوله: "الإمالة للياء المشددة، في نحو بيّاع أقوى منها في نحو سيّال

ا ا

والإمالة للياء الساكنة في نحو شيبان أقوى منها في نحو حَيْوان"[2].

ا ا

يتبيّن من قول الأشموني أنه يقوي الإمالة في الياء المشددة وذلك لتكرار الـــسبب، وكـــذلك يقوي الإمالة في الياء الساكنة فهي أكثرُ استثقالًا من الياء المتحركة أو التي عليها فتحة.

وتحدث عبده الراجحي عن أسباب الإمالة بقوله: "ياء متقدمة نحو أيامًا، الحياة، شيبان"[3].

ا ا ا

قال الدكتور سمير استيتية: "وهذا يعني أن الياء الانزلاقية (نصف الحركة) تكون سببًا فـــي إمالة الألف التي بعدها. وهذا ينطبق على كلمة يحيى فألِفها تمال في قراءة خلف لكونهـــا مـــسبوقة بالصوت الانزلاقي (الياء)"[4].

---

[1] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص33،

[2] الأشموني، شرح الأشموني، ج4، ص386.

[3] عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص164.

[4] سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، ص294.

الموضع السماعي الرابع: إمالة الألف للكسرة اللاحقة للألف مما فيه راء

قال سيبويه: "واعلم أن قومًا من العرب يقولون: الكافرون، ورأيت الكافرين، والكافر، وهي المنابر، لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرف، لم تقوَ قوة المستعلية؛ لأنها من موضع اللام وقريبةٌ من الياء، ألا ترى أن الألثغ يجعلها ياء، فلما كانت كذلك عملت الكسرة عملها إذ لم يكن بعدها راء. وأما قوم آخرون فنصبوا الألف في الرفع والنصب وجعلوها بمنزلتها؛ إذ لم يحل بينها وبين الألف كسر، وجعلوا ذلك لا يمنع (النصب) كما لم يمنع في القاف وأخواتها. وأمالوا في الجر كما أمالوا حيث لم يكن بينها وبين الألف شيء وكان ذلك عندهم أولى"[1].

ورد هذا الدليل للاستدلال على إمالة الألف التي قبل الراء المفتوحة والمضمومة، إذا كان بينهما فاصل مكسور، وذلك أنهم لم يعتدّوا بالراء المفتوحة أو المضمومة لأنها متراخية عن الألف، ولوجود كسر في الحرف الفاصل، ولشبه هذه الراء بالياء، على الرغم أن الراء صامت تكراري والياء نصف حركة.

وقال المبرد: "فإن لم يكن قبل الألف حرف من المستعلية وكانت بعدها الراء على ما وصفت لك اختير إمالة الألف، وذلك قولك من الكافرين، وإن قلت من الكافر يا فتى فالإمالة حسنة،

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص137.

وليس كحسنها في الكافرين؛ لأن الكسر في الكافرين لازمٌ للراء وبعدها ياء، والكافر لا يـــاء فيـــه وليست الكسرة بلازمة للراء إلا في الخفض، وهي/ في الجماعة تلزم في الخفض والنصب والوقف والإدراج، ولا تكون في الكافر في الوقف"[1].

يُفضي التأمل في قول المبِّرد أنه إذا اجتمع سببان للإمالة في الكلمة الواحدة، فـــإنّ إمالـــة الألف فيها أمر مرغوب فيه، كما في كلمة (الكافرين)؛ فلإمالة الألف سببان هما كسرة الفاء، ويـــاء المد. وهذا المدّ مرغوب فيه أكثر من الإمالة في كلمة (كافر) التي فيها سبب واحد للإمالـــة وهـــو كسرة الكاف. ونضيف إلى ما قاله المبّرد أنّه إذا كانت كلمة (كافر) مجرورة كما في (رغـــمَ أنـــف كافرِ النعمة) فإنها في حُسْن إمالة ألف (الكافرين)؛ لأنّ في كلمة (كافر) المجرورة سببين للإمالـــة هما كسر الفاء، وكسرة الراء التي هي علامة الجرّ.

وقال ابن مجاهد: "وأبو عمرو يميل الكاف من الكافرين في موضع النصب والخفـــض إذا كان جمعًا. وإذا كان واحدًا كقوله تعالى (أولَ كافر به) وجمعًا في موضع رفع مثل (قل يـــا أيهـــا الكافرون)، لم يمل"[2].

من المعلوم صوتيًا أن الكاف صامت، وأن الصوامت لا نصيب لها في الإمالة، وأن الإمالة للصوائت. وإنما الذي أميل هو الألف لأنها حركة، وأنها أميلت بسبب الكسرة بعدها، فالصامت الذي بعدها مكسور، وكذلك الراء المكسورة في حالتي الجر والنصب، مثل رأيت الكـــافرين، ومـــررت بالكافرين.

---

[1] المبرد، المقتضب، ج3، ص49.

[2] ابن مجاهد، أحمد بن موسى (ت324هـــ)، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعـــارف، مـــصر، الطبعة الثانية، 1972، ص146. الآيات من الآية 89 من سورة البقرة، الآية 41 نفس السورة، والآية (1) من سورة الكافرون.

وقال ابن يعيش: "وإذا تباعدت هذه الراء عن الألف لم تؤثر، قالوا: هذا كافر، وهي المنابر، فأمالوا ولم تمنع الراء الإمالة كما منعت في هذا حِمَارُك لتباعدها عن الألف، ففصل الحرف بينهـا وبين الألف، ولم تكن في القوة كالمستعلية؛ لأن الراء وإن كانت مكررة فليس فيها اسـتعلاء هـذه الحروف؛ لأنها من مخرج اللام وقريبةٌ من الياء، ولذلك الألثغ يجعل مكانها ياء"[1]. فاللام صـوت استمراري أي تخرج بلا عائق للهواء في القنوات الصوتية، والياء صوت استمراري كذلك، والراء صوت تكراري استمراري ولكن في هذه الإمالة كانت الراء متراخية فيها، وكان الكسر سابقًا لها.

يرى الباحث أن سبب الإمالة هنا هو الكسرة في كلمة الكافرين، وكلما كثرت الكـسرات أو اجتمعت الكسرة والياء كانت أدعى للتجانس والتشاكل. إن هذا الدليل صحيح قوي مسموع، لكنه لا يمثل أغلب اللغات بل جزءًا يسيرًا منها، فمنهم من يميل مع الراء المضمومة والمفتوحة، ومنهم من ينصب.

الموضع الخامس: إمالة ما قبل الهاء لشبهها بالألف "إمالة الفتحة قبل هاء السكت"

قال سيبويه: "سمعت العرب يقولون ضربتُ ضربة وأخذت أخذة شبه الهاء بالألف فأمال ما

ا ا

قبلها، كما يميل ما قبل الألف"[2]. ورد هذا الدليل للاستدلال على إمالة الفتحة القصيرة قبـل الهـاء لشبهها بالألف.

قال الأستراباذي: "لما كان هاء التأنيث يشابه الألف في المخرج والخفاء، ومن حيث المعنى لكون الألف أيضًا كثيرًا للتأنيث، أميل ما قبل هاء التأنيث، كما يمال ما قبل الألف؛ لأن ما قبل ألف التأنيث مطّرد جواز إمالته لا يمنعه شيء: لا المستعلي كما في الوسـطى، ولا الـراء المفتوحـة

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص62.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص140.

كالذكرى، والألف في الوقف أقبل للإمالة لقصد البيان كما قلنا في باب الوقف على نحو أفعى، فأميل ما قبل هاء التأنيث إذ لا يكون إلا في الوقف، تشبيهًا للهاء بالألف الموقوف عليها، وأيضًا الهاء خفية؛ فكأن الفتحة في الآخر والآخر محل التغيير. فباجتماع هذه الأشياء حَسُن إمالة ما قبل هاء التأنيث. قال سيبويه: "إمالة ما قبل هاء التأنيث لغة فاشية بالبصرة والكوفة وما قرب منهما" [1]. يتضح من قول الأستراباذي جواز إمالة ما قبل هاء التأنيث كما يجوز إمالة ألف التأنيث، وذلك لشبهها بالألف الموقوف عليها ولخفائها. ولكن الألف ليست من الخفاء بدرجة الهاء؛ لأنها من الحركات والحركات من أشد الأصوات في الوضوح السمعي.

قال ابن هشام: "وإنما يكون هذا في الوقف خاصة، كرحمة، ونعمة، لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لاتفاقهما في المخرج، والمعنى، والزيادة، والتطرف، والاختصاص بالأسماء. وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضًا نحو (كتابيه) والصحيح المنع خلافًا لثعلب وابن الأنباري"[2].

ويستنتج من قول ابن هشام أنه يرى إمالة هاء التأنيث في الوقف، ولكن ما يمال هنا هو الفتحة القصيرة التي قبل الهاء؛ لأنها حركة والإمالة للحركات.

وقال ابن الجزري: "وهي الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم، نحو نعمة، ورحمة، فتبدل في الوقف هاء، وقد أمالها بعض العرب كما أمالوا الألف. وقيل للكسائي إنك تميل ما قبل هاء التأنيث، فقال: "هذا طباع العربية". قال الحافظ أبو عمرو الداني: "يعني بذلك أن الإمالة لغة أهل الكوفة وهي باقية فيهم إلى الآن، وهم بقية أبناء العرب، يقولون: "أخذته أخذة وضربته ضربة"[3].

([1]) الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص21.

[2] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص302..

[3] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص82.

جعل ابن الجزري الإمالة لما قبل هاء التأنيث لا لهاء التأنيث. وهذا ما يميل إليه الباحث، وعندما سئل الكسائي عن ذلك قال إنها من طباع العربية، فإمالة ما قبل هاء التأنيث منتشرة في الكوفة والبصرة ونواحيهما، وممن كان يسكن تلك المناطق الكسائي وأنها كانت متداولة لديهم.

وقال الدكتور سمير استيتية: "إذا كان الاسم منتهيًا بتاء التأنيث فإن الفتحة تمال عند الوقف عليها وذلك مثل خليفة، والمسكنة، والقوة، ومعدودة، وجنّة. هذا إذا لم يكن الصوت الذي قبل التاء

واحدًا مما يأتي، الحاء، والقاف، والضاد، والغين، والطاء، والعين، والصاد، والخاء، والظاء، وعلى ذلك فإن الكسائي لا يميل فتحه الضاد في (قبضة) عند الوقف عليها، ولا فتحة الغين في (بالغة)، ولا فتحة الطاء في (بسطة)، ولا فتحة العين في (القارعة)، ولا فتحة الصاد في (خاصة)، ولا فتحة الخاء في (الصاخة) ولا فتحة الظاء في (موعظة)، فتمنع الإمالة في ذلك كله"[1].

ويميل الباحث إلى القول: إن هاء التأنيث وألفه متشابهان لأنهما من الأصوات الاستمرارية، وأن الهاء والألف يختلفان من حيث إنّ الهاء صامت خلفي احتكاكي والهاء لا تمال، بينما الذي أميل هنا هو الفتحة التي قبلها، وكثيرًا ما يرد ذلك في أيامنا هذه مثل آمنة، راكزة، خالدة، وأن ما

نتج هو نوع من المخالفة الصوتية بين صوتين متقاربين وهما الفتحة والهاء؛ فكلاهما يخرج بدون اعتراض، وأن هذا الدليل يمثل لغة مسموعة، ولكنها غير منتشرة إلا في البصرة والكوفة ونواحيهما، ولها آثار في أيامنا هذه.

---

[1] سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، ص228.

الموضع السادس: إمالة الألف رغم وجود المستعلي

قال سيبويه: "وقد قال قوم ترتضى عربيتهم مررت بقادر قبل للراء، حيث كانت مكسورة وذلك أنه يقول قارب، كما يقول جارم فاستوت القاف وغيرها، فلما قال مررت بقادر أراد أن يجعلها كقوله مررت بكافر، فيسويهما ههنا كما يسويهما هناك"[1]. وسمعنا من نثق به من العرب يقول لهدبة بن خشرم (من البحر الطويل)

عسى الله يُغني عن بلادِ ابنِ قادرٍ بمُنْهمرٍ جَوْن الربابِ سكوبِ[2].

ا

ويقول هو قادرٌ. واعلم أن من يقول: "مررت بكافر" أكثر ممن يقول مررت بقادر، لأنها

ا ا

من حروف الاستعلاء والراء قد أخبرتك بأمرها[3].

ورد هذا الشاهد (إمالة الألف في كلمة قادر المذكورة في بيت الشعر) للاستدلال على إمالة الألف التي قبل الراء المكسورة في كلمة قادر، رغم وجود حرف الاستعلاء الملاصق للألف وهو القاف، وتباعد الراء عنها بفاصل هو الدال المكسور. لكنه علق على ذلك، وقال إنّ من يقول "مررت بكافر" أكثر ممن يقول (مررت بقادر)، لأن الكاف ليست من الأصوات المستعلية، بينما القاف من الأصوات المستعلية.

معنى هذا أنّ الأصل في حروف الاستعلاء أنها تمنع الإمالة، فالقاف أحد هذه الحروف. وقد وردت بعد القاف الألفُ ممالة في كلمة (قادر)، على الرغم من كونها مسبوقة بالقاف. أما كلمة

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص138.

[2] المنهمر: السائل، المطر، والجون: الأسود، والرباب: السحاب الأبيض المسكوب المنصب كناية عن المطر الغزير.

[3] سيبويه، الكتاب ج4، ص139.

(كافر) فالذين يميلون ألفها أكثر من الذين يميلون ألف (قادر)؛ لأن الكاف ليست من حروف الاستعلاء.

وعرض المبرد لذلك بقوله: "فإن وقع قبل الألف حرف من المستعلية (الحروف المستعلية السبعة)، وبعد الألف الراء المكسورة حسنت الإمالة التي كانت تمتنع في قاسم ونحوه، من أجل الراء، وذلك قولك: هذا قارب، وكذلك إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة. تقول: "مررت بقادر يا فتى" وترك الإمالة أحسن؛ لقرب المستعلية من الألف، وتراخي الراء عنها، وينشد هذا البيت على الإمالة والنصب أحسن لما ذكرت لك:

عسى الله يُغني عن بلادِ ابنِ قادرٍ بمُنْهمرٍ جَوْن الربابِ سكوبِ [1]

يتضح من قول المبرد أن الإمالة هنا جائزة؛ فالراء المكسورة بعد الألف وبينها وبين الألف حرف مكسور؛ ولذا فهناك عدد من الكسرات التي جاءت بعد الألف، فالدال الفاصل بين الألف والراء مكسور، والراء حرف تكرير. وهو هنا مكسور وكسرته ككسرتين. لذا فالإمالة حسنة لأن الكسرات عملت عملها، بحيث إن الكسرة الأولى تكف المستعلي عن التأثير والكسرة الثانية تقوي الإمالة، وهذا ما يميل الباحث إليه.

وأورد ابن السراج ذلك بقوله: "وجميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف غلبت الراء، وذلك قولك قارب، وغارم، وهذا طارد، قويت على هذه الألف، إذ كنت إنما تضع لسانك في موضع استعلاء ثم تنحدر؛ فإن كان المستعلي بعد الراء لم تمل. تقول: هذه ناقة فارق، وآبقٌ ومفاريق فتنصب، كما فعلت ذلك حين قلت ناعق ومنافق"[2].

---

[1] المبرد، المقتضب، ج3، ص48.

[2] ابن السراج، الأصول في النحو ج3، ص167.

يتضح من قول ابن السراج أنه يجيز الإمالة في هذه الحال، وذلك للراء المكسورة بعد الألف؛ ولأن المستعلي قبل الألف وليس بعدها، إذ إنّ المستعلي بعد الألف يكون أمنع للإمالة.

قال خالد الأزهري: "وأما مانع المانع للإمالة فهو الراء المكسورة المجاورة فإنها تمنع الحرف (المستعلي) وتمنع الراء أن يمنعا الإمالة؛ لأن الراء من شأنها التكرار؛ فكأن الحرف منها في تقدير حرفين، وكأن الكسرة فيها في تقدير كسرتين، فتكون إحدى الكسرتين في مقابلة المانع والأخرى سبب الإمالة. ولهذا أميل ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ ﴾ ﴿ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ ﴾ مع وجود الصاد في الأول والغين في الثاني[1].

ويميل الباحث إلى القول إنّ هذا النوع من الإمالة جاء لعدة أسباب أولها؛ الكسر الموجود في الصوت الفاصل بين الألف والراء المكسورة وهو الدال في كلمة قادر، وثاني هذه الأسباب أن الألف ليست حرف استعلاء وإنما هي حرف تسفل، وقد جاءت هنا بعد حرف الاستعلاء (القاف)، فالانحدار أخف عليهم من الاستعلاء، وآخر هذه الأسباب الراء المكسورة، فكسرتها ككسرتين بحيث إنّ الكسرة الأولى تكف المانع، والثانية تكون سببًا في تقوية الإمالة مع الكسرة التي في الحرف الفاصل، وبذلك تحصل الإمالة.

الموضع السابع: إمالة ما كان كثير الاستعمال

لم يخرج هذا النوع من الإمالة عن الأسباب التي ذكرها سيبويه، وإنما هو واحد منها وهو الحمل على كثرة الاستعمال؛ إذ إنّ بعض العرب قد أمالوا الألف في أسماءٍ كثيرة الاستعمال في كلامهم، وذلك مثل الحجاج إذا كان اسم لرجل، وذلك لحملها على ما كان كثيرًا وروده على ألسنتهم.

---

[1] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص 351، سورة البقرة، الآية 7. سورة التوبة، الآية 40.

قال سيبويه ذلك في باب منفصل: " وذلك الحجاج إذا كان اسمًا لرجل؛ وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأن الإمالة أكثر في كلامهم، وأكثر العرب ينصبه، ولا يميل ألف حجاج إذا كان صفة يجرونه على القياس"[1].

أرجع سيبويه إمالة ألف (الحجاج) إلى كثرة الاستعمال وهي كلمة خالية من أسباب الإمالة الكسر، أو الياء، وإنما حملها على كثرة الاستعمال على ألسنة المميلين.

وعرض المبرد ذلك بقوله: "ثم قالوا في الاسم الحجاج، فإنما أمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة والاسم والنعت؛ لأن الإمالة أكثر وليس بالحسن، النصب أحسن وأقيس" [2]. رد المبرد سبب الإمالة للتفريق ما بين المعرفة والنكرة؛ لأنها اسم لرجل تردد كثيرًا على ألسنتهم ويقول النصب أحسن وأقيس؛ لأنه لا يوجد سبب يوجبها أي الإمالة فلا كسرة ولا ياء ولا شيء من نحوها في هذه الكلمة.

وقال ابن يعيش: "وقد شذّ عن القياس قولهم الحجاج والناس ممالين". وقد ذكر أنه لا يحتوي على سبب من أسباب الإمالة الكسرة أو الياء بقوله: "إنما شذّت عن القياس لأنها ليس فيها كسرة ولا ياء ونحوهما من أسباب الإمالة"[3].

وعرض ابن الجزري لذلك بقوله: "وأما الإمالة لأجل كثرة الاستعمال فإمالتهم الحجاج عَلَمًا، لكثرته في كلامهم، ذكره سيبويه ومن ذلك إمالة الناس" [4].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص127 .

[2] المبرد، المقتضب، ج3، ص51.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص63.

[4] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص34 – 35.

وذكر ابن الباذش ذلك بقوله: "روى عبد الله بن داوود الخريبي عن أبي عمرو إمالة الناس حيث وقع منصوبًا كان أو مجرورًا ثم قال: ووجه هذه القراءة أن هذا الاسم أميل لكثرة استعماله في الكلام، كما أميل الحجاج إذ كان عَلَمًا لأنه كثر في الكلام".[1].

وعرض عبد الفتاح شلبي ذلك بقوله: "باب ما أميل على غير قياس الحجاج إذا كان اسمًا لرجل، وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر، لأن الإمالة أكثر في كلامهم، وكثيرٌ من العرب ينصبه، ولا يميل ألف حجاج إذا كان صفة يجرونه على القياس"[2].

تبيّن النصوص التي ذكرتها أعلاه أنّ العلماء المتقدمين كانوا على وعي تام بأثر قانون كثرة الاستعمال في إحداث الإمالة. ويدلنا علم الأصوات التاريخي أنّ كثرة الاستعمال كانت سببًا رئيسًا من الأسباب التي أنشأت الإمالة في ألسنة بعض الأمم. وهذا يدل على أنّ علماءنا كانوا أسبق إلى اكتشاف هذا القانون وأثره في إيجاد الإمالة.

---

[1] ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج1، ص323.

[2] عبد الفتاح شلبي، في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، ص154.

المبحث العاشر

المواضع القياسية

الموضع القياسي الأول: الإمالة للإمالة

يشكل هذا النوع من الإمالة سببًا من أسباب الإمالة التي ذكرها سيبويه وهي إمالة الألف الثانية بسبب إمالة الألف الأولى، قال: "وقال ناس: رأيت عمادًا فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة وقال قوم رأيت عِلْمًا، ونصبوا عمادًا لمّا لم يكن قبلها ياء ولا كسرةً، جعلت بمنزلتها في عَبْدًا"[1].

الدليل رأيت عمادًا حيث تمت إمالة الألف الثانية وهي ألف تنوين قلبت ألفًا في الوقف، لإمالة الألف الأولى المسبوقة بالكسرة في صوت العين، وقد ورد هذا الدليل للاستدلال على أن هناك نوعًا من الإمالة بسبب التجاور بين ألف ممالة وغير ممالة، وأما فائدة هذا النوع من الإمالة فهو طلب التشاكل والتجانس وتناسب الأصوات والأجراس والكلمة التي فيها تشاكل وتناسب يكون العمل فيها من وجه واحد.

قال ابن يعيش: وقد أمالوا الألف لألف ممالة قبلها، فقالوا: رأيت عمادًا، ومعزانا وحسبت حسابًا، وكتبت كتابًا، أجروا الألف الممالة مجرى الياء لقربها منها فأجنحوا الألف الأخيرة نحو الياء والفتحة قبلها نحو الكسرة، كما فعلوا ذلك فيما قبلها من الألف والفتحة، والغرض من ذلك تناسب الأصوات وتقارب أجراسها فاعرفه"[2].

وعرض الأستراباذي ذلك في معرض حديثه عن الإمالة بقوله: "اعلم أن الإمالة في الفواصل هي في الحقيقة إمالة للإمالة أيضًا، وذلك لأنه يمال (الضحى) لإمالة (قلى)، لتناسب

---

(1) سيبويه الكتاب، ج4، ص123.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل ج9، ص58، أنظر ابن السراج الأصول ج3، ص163، والأزهري في شرح التصريح على التوضيح ج2، ص348 – 349.

رؤوس الآي، فالإمالة للإمالة على ضربين: أحدهما أن تمال فتحة في كلمة لإمالة فتحة في تلك الكلمة، أو فيما هو كالجزء لتلك الكلمة، فالأول على ضربين: إما أن يمال الثاني لإمالة الأول نحو عمادًا، أميلت فتحة الدال وقفًا لإمالة فتحة الميم، وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تنوين؛ لأن الأواخر محل التغيير"[1].

يتبين مما سبق أن الإمالة في هذا النوع من الإمالة تكون إما بسبب ألف ممالة قبلها بسبب الكسرة، أو بسبب ألف ممالة بعدها، وما قاله القدماء من إمالة ألف لألف ممالة قبلها صحيح تمامًا وهذا ما سموه الإتباع أو الحمل على الجِوار كما في (جحر ضبٍ خرب) ونلاحظ هنا الألف في عمادًا وهي المنقلبة عن تنوين في حال الوقف قد أميلت لإمالة الأولى التي أميلت من أجل كسرة صوت العين في كلمة عمادًا، وأما إمالة الضحى فلإمالة قلى وسجى التي تأتي بعدها وهي هنا تأثرت الألف السابقة في كلمة منفصلة بألف ممالة في كلمة لاحقة لها، وذلك من أجل تناسب الأجراس، وتقاربها، وتشاكلها.

أما القراء فلا يختلف قولهم عما قاله النحاة في ذلك، فقد قال ابن الجزري: "وأما الإمالة لأجل الإمالة فنحو إمالة (تراء) [2] أمالوا الألف الأولى من أجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء وقالوا رأيت عمادًا فأمالوا الألف المبدلة من التنوين لأجل إمالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة، وقيل في إمالة (الضحى، والقوى، وضحاها، وتلاها) أنها بسبب إمالة رؤوس الآي، قبل وبعد فكانت من الإمالة للإمالة"[3].

وقال إبراهيم أنيس: "ويلعب الانسجام بين أصوات اللين دورًا هامًا في معظم لغات البشر، وهو من التطورات الحديثة التي تميل إليها اللغات بصفة عامة وقد اعترف به القدماء من علماء

---

[1] الأستراباذي شرح الشافية، ج3، ص13 الآيات: الأولى والثانية والثالثة من سورة الضحى.

[2] يقصد (تراءى).

[3] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص34.

العربية وسموه في باب الإمالة بالتناسب ثم سمَّوه في بعض أبواب الإعـراب بحركـات الإتبـاع وتأولوا عليه بقولهم جحرُ ضبٍّ خربٍ"[1].

ويرى الباحث أن أحد أهداف الإمالة الأساسية هو الانسجام بين أصوات اللـين وتـشاكلها والذي يكون له دور هام وهو ما تميل إليه التفسيرات الحديثة، وقد اعترف به النحاة القدماء بدايـة من سيبويه والمبرد وابن السراج وابن يعيش والأستراباذي والشيخ خالد الأزهري في شرحه، وهذا الدليل يشكل لغة لبعض القبائل، وأنها لغة خاصة مسموعة قياسية؛ أي الحمل على الجـوار أي أن تتأثر الكلمة أو الأصوات بما يجاورها من أصوات أو كلمات، وهذا الذي حدث هنا مما يعطي هذا الدليل قوة وإن لم تكن عامة في كل القبائل فهي لغة صحيحة مسموعة قياسية.

الموضع القياسي الثاني: إمالة المجرور بحرف الجر "من ماله ببابه" قياسًا على كسر فاعل نحو كاتبِ وساجدِ.

قال سيبويه: "ومما يميلون ألفه قولهم: مررت ببابِه، وأخذت من مالِه؛ هذا في موضع الجر وشبهوه بفاعل، نحو كاتِب، وساجِد، والإمالة في هذا أضعف؛ لأن الكسرة لا تلزم"[2].

الدليل قولهم: مررت ببابِه، وأخذت من ماله ورد هذا الموضع للاستدلال على إمالة الألف

---

[1] إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص68.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص122.

التي بعدها كسرة في موضع الجر بحرف الجر، تشبيهًا لهذه الكسرة بكسرة عين فاعل، على الرغم من أن هذه الكسرة ليست لازمة، وتزول عند زوال العامل، ولكن الكسرة في فاعل لازمة ثابتة، ولكن سيبويه يضعف هذه الإمالة.

قال المبرد: "واعلم أنك تقول مررت بمال لك، ومررت بباب لك وليس بالحسن؛ لأنّ الألفين

ا ا

منقلبتان من واوين من مولت وبوبت، وليست الحركة بلازمة، إنما تحذف في الخفض في الوصل. ولا تكون في الوقف، ولا في غير الخفض، فليست كعين فاعل؛ لأن الكسرة لازمة لهـا والألـف زائدة"[1].

ويلحظ من قول المبرد أنه لا يستحسن هذه الإمالة، ويرد ذلك لسببين: أولهما انقلاب الألف عن واو موّلت، وبوبت، وثانيهما أن الحركة ليست ثابتة ولا لازمة.

قال أبو سعيد السيرافي: "يريد أن الكسرة في الباء واللام من بابه وماله بعد الألف شـبهت بكسرة عين فاعل بعد الألف، وكسرة عين فاعل لازمة فهي أقوى في إمالة الألـف التـي قبلهـا. وكسرة بابه وماله تزول في الرفع والنصب"[2].

وقال ابن يعيش: "وقالوا أخذت من ماله ووقفت ببابه فأمالوا الألف لكسرة الإعراب، وهي

ا ا

عارضة تزول عند زوال عاملها، وحدوث عامل غيره، لكنهم شبهوها بكسرة عـين فاعـل بعـد الألف، وذلك أن الغرض من الإمالة إنما هو مشاكلة أجراس الحروف والتباعد من تنافيها"[3].

---

[1] المبرد، المقتضب، ج3، ص47.

[2] السيرافي، أبو سعيد السيرافي، (ت368)، شرح كتاب سيبويه تحقيق أحمد حسين مهدلي وعلي سيد علـي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ج4، ص499.

[3] ابن يعيش، شرح المفضل، ج9، ص57.

يتبين مما سبق أن النحاة جعلوا الإمالة هنا لكسرة عارضة في موضع الجـــر، أي تكـــون الكسرة متأثرة بعامل، فعند زوال هذا العامل تزول الكسرة، وقد شبهوها بكسرة عين فاعل، إلا أن الكسرة في عين فاعل لازمة وثابتة ولا تزول ولذلك فالإمالة هنا ضعيفة.

وجعل الأستراباذي الإمالة ضعيفة هنا لضعف الكسرة، بقوله: "والإمالة في هذا أضـــعف؛ لأن الكسرة لا تلزم، فضعّفها سيبويه لأجل ضعف الكسرة، لا لأجل أن الألف عن واو، ولو لم تؤثر الكسرة في إمالة الألف منقلبة عن واو، لم يقل إن الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة؛ بل قال ممتنعـــة لكون الألف عن واو"[1].

وقال عبد الفتاح شلبي: "وإما الإمالة من أجل كسرة بعد الألف الممالة نحو عابد، قد تكـــون الكسرة عارضة نحو (من الناس وفي النار)؛ لأنّ حركة الإعراب غير لازمة"[2].

يميل الباحث إلى القول إنّ هذا النوع من الإمالة جاء لكسرة عارضة بعد الألف في حالـــة الجر، وأنهم قاسوا هذه الكسرة على كسرة عين فاعل؛ لكنها لا تشبهها حيث إنّ الكسرة هنـــا غيـــر لازمة، أي أنها تزول بزوال العامل، بينما كسرة عين فاعل ثابتة لا تزول، ورغم أنها ضعيفة لكنها مقبولة؛ لكون الهدف منها التشاكل والتناسب في الأجراس داخل الكلمات وهي لغة قليلة مسموعة.

هذا يعني أنّ الإمالة لا تكون لإحداث تماثل بين الحركات وحسب، فقد تكون لإحداث تناسب بين جرس هذه الحركات كذلك؛ فيحدث بينها تواؤم صوتي، وهو أحد مكونات الأسلوبية الصوتية.

الموضع القياسي الثالث: إمالة الألف الزائدة للتأنيث

قال سيبويه: "ومما يميلون ألفه كل اسم كانت في أخره ألف زائدة للتأنيث أو لغيـــر ذلـــك؛ لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء، ألا ترى أنك لو قلت في مِعزى، وفي حبلى، فَعَلْتُ علـــى عـــدة

---

[1] الأستراباذي، شرح الشافية ج3، ص10.

[2] عبد الفتاح شلبي، في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، ط3، ص212.

الحروف لم يجيء واحد من الحرفين إلا من بنات الياء، فكذلك كل شيء كان مثلهما مما يصير في تثنية أو فعل ياء، فلما كانت في حروف لا تكون من بنات الواو أبدًا صارت عندهم بمنزلة ألف رمى ونحوها"[1].

ويفهم من قول سيبويه أن سبب إمالة ألف حبلى ومعزى انقلابها ياء عند التصريف حبليت ومعزيت، وهي على وزن فعليت، وأنها في المثنى حبليان ومعزيان وفي الجمع حبليات ومعزيات، ولذلك فهي عائدة إلى الياء.

قال أبو سعيد السيرافي: "يريد أن ألف حبلى ومعزى تمال؛ لأنها تنقلب ياء لو صرفنا منها الفعل فقلنا: حَبْلَيْتُ ومَعْزَيْتُ كما تقول جَعْبَيْنا، أو ثنينا فقلنا: (حُبليان ومِعْزيان)، كما قلنا رمى لأنه من رميت"[2].

وأورد الفارسي ذلك بقوله: "فإن كانت الألف من الاسم الذي على ثلاثة أحرف من الياء لم تمنع الإمالة وذلك نحو رحى رحيًا ونوى ، وإذا وقعت الألف رابعة فصاعدًا في آخر الاسم فكانت منقلبة عن الياء أو عن الواو، أو كانت للتأنيث أو لغيره، لم تمتنع الإمالة في شيء من ذلك نحو مرمى، مغزى، ومشترى ومعزى ومغتزى ومستشرى وأعمى وحبلى فهذه كلها تمال؛ لأنها تنقلب في التثنية ياءات"[3]. وفي هذا يذهب الفارسي إلى جواز الإمالة فيما كانت الألف فيه رابعة فصاعدًا سواء أكان اسمًا أم فعلًا؛ لأنها منقلبة عن ياء وصائرة إليها عند التثنية، نحو مرمى مرميان ومعزى معزيان وحبلى حبليان، وجعل سبب الإمالة مرده إلى الياء، متفقًا بذلك مع ما قاله سيبويه وأنها شبهت بالفعل رمى؛ لأنه من رميت.

---

[1] سيبويه، الكتاب ج4، ص120.

[2] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص497 – 498.

[3] الفارسي، أبو علي، التكملة، وهي الجزء الثاني من شرح الإيضاح العضدي، ص224.

أهم ما يستفاد من كلام الفارسيّ أنّ الإمالة يمكن ضبطها بضوابط بنائية قالبية. وهذا يجعل الإمالة قابلة للاستيعاب. بل إننا إذا أردنا أن ندرس الإمالة دراسة صوتية حاسوبية فسنجد أن هذه الضوابط تسهل عمل الحاسوب على نحوٍ لا يكاد المرء يتصوره.

وإلى مثل هذا ذهب ابن يعيش بقوله: "ولا تخلو من أن تكون أي "الألف" لامًا أو زائدة، فإذا كانت لامًا فلا تخلو من أن تكون منقلبة من ياء، من نحو مرمى، ومسعى، وملهى، ومغزى، فأما مرمى ومسعى فإنه من رميت وسعيت وملهى ومغزى؛ فإنهما وإن كانا من لهوت وغزوت، فإن الواو ترجع إلى الياء لوقوعها رابعة؛ ولذلك تظهر في التثنيه فنقول مليهان، ومغزيان، وكلما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أبعد أو تكون الألف زائدة للتأنيث، أو للإلحاق، وحق الزائد أن يحمل على الأصل، فيجعل حكمه حكم ما هو من الياء، وإذ كانت من ذوات الواو ترجع إلى الياء إذا زادت على الثلاثة، وذلك نحو حبلى وسكرى، والإمالة فيهما سائغة؛ لأن الألف في حكم الياء، ألا ترى أنها تنقلب ياء في التثنية، نحو قولك حبليان، وسكريان، وفي الجمع السالم نحو حبليات، وسكريات، ولو اشتققت منهما فعلًا لكان بالياء نحو حبليت وسكريت، وكذلك ما زاد من نحو سكارى، وشكاعى، فأما الملحقة من نحو أرطى، ومعزى، وحبنطى. فكذلك ألا تراك تقول في التثنية أرطيان، ومعزيان، وحبنطيان، كل هذا يرجع إلى الياء، ولذلك يمال فهذا حكم الألف إذا كانت رابعة مقصورة، أو على أكثر من ذلك، اسمًا كانت أو فعلًا"[1].

ويستنتج من قول ابن يعيش السابق أن الألف إما أن تكون ثالثة أو رابعة فما فوق، وهي منقلبة إما عن واو وإما عن ياء فالتي عن الياء، فالإمالة فيها حسنة، والذي حسنها أنها عائدة إلى الياء، أما إذا كانت رابعة عن واو فإنها ترجع إلى الياء لوقوعها رابعة. ويظهر ذلك في التثنية، فلا بد أن تكون زائدة للتأنيث، أو للإلحاق، وفي كليهما ترجع إلى الياء، وذلك نحو حُبلى فتصبح في

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص58.

التثنية حُبْلَيان، وفي الجمع حُبْلَيات، وسَكرى سَكريان، وسَكْريات، وأما الملحقة مثل أرطى، فنقــول في التثنيه أرْطيان، وحَبَنْطى حَبَنْطيان.

ما قلناه بشأن الضوابط البنائية للإمالة عند الفارسي، نقوله عند حديثنا عن مفهوم ابن يعيش لهذه الضوابط. فقد وضحها هذا الأخير، لكنه زاد على ذلك أنّ هذه الضوابط تجعل الإمالة حسنة.

وقال السيوطي: "آمال حمزة والكسائي وخَلف أمالوا كل ألف منقلبة عن ياء حيث وقعت في القرآن في اسم أو فعل، كالهدى، والفتى، والعمى، والزنا، وأنى، وأبى، وسعى، ويخشى، ويرضى، واجتبى، واشترى، ومثوى، ومأوى، وأدنى، وأزكى. وكل ألف تأنيث على فعلى بضم ألفها أو كسرها أو فتحها كطوبى، وبشرى، وقصوى، والقربى، والأنثى، والدنيا، وإحدى، وذكرى، وسيما، وضيزى، وموتى، ومرضى، والسلوى، والتقوى، والحقوا بذلك موسى، وعيسى، ويحيى، وكل ما كان على وزن فعالى بالضم أو الفتح كسكارى، وكسالى، واسارى، ويتامى، ونصارى، وأيامى"[1].

ما ذكره السيوطي فيه استقراء أوسع وأمثلة أكثر مما ورد عند الفارسيّ وابن يعيش.

وتقول الدكتورة عبير بني مصطفى: "فيمكننا أن نعلل الإمالة فيها على ثلاثة أوجه:

---

[1] السيوطي، جلال الدين (ت911)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق شعيب الأرنؤوط و مصطفى الشيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، 2008، ص197.

1. إمالة من أجل المخالفة وذلك في الكلمات نجوى، وصرعى، وسكرى، وسكارى، وسلوى، وتقوى، الألف تصبح حركة ممالة إمالة شديدة في الموقع الذي تسبق فيه بالألف والمخالفة تقدميه غير مباشرة.
2. إمالة من أجل مماثلة الياء أو الكسرة ومنها عيسى، وضيزى، ورؤيا، وسيما، وإحدى، وذكرى، الألف تصبح حركة ممالة إمالة شديدة في الموقع الذي تسبق فيه بالياء والمماثلة تقدمية مباشرة.
3. إمالة من أجل التسهيل النطقي فحسب مثل قصوى، وقربى"[1].

ما ذكرته عبير بني مصطفى فيه تلخيص غير جامع لأسباب الإمالة؛ فما ورد عند العلماء المتقدمين أكثر من الأسباب التي ذكرتها؛ ربما لأنها كانت مَعْنيَّةً بتحليل الإمالة تحليلاً فيزيائيًا، وهذا النوع من الدراسة يكتفي بالقليل من تحليل الأمثلة تحليلاً فيزيائيًا.

ويميل الباحث إلى القول أن هذه الإمالة هي إمالة لتحمل الألف المنقلبة عن أصل، وذلك أن الألف في فعلى رسمت بالياء وتشبه الألف المنقلبة عن ياء، وكذلك فهي إمالة تحمل الأجزاء أو الفروع على الأصول، فهي تتحول إلى ياء عند التثنية، نحو حبليان، ومعزيان وعند الاشتقاق حبليت، ومعزيت، وليس شرطًا لأي قاعدة أن تتماشى والحقيقة، فقانون السهولة والتيسير لا يتماشى والإمالة التي هي أقرب إلى أن تكون عادة لغوية لمن اعتادها ولا يستطيع التخلي عنها، كذلك فإن هذه الظاهرة اللغوية قوية ومسموعة قياسية.

---

[1] عبير محمود بني مصطفى، الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1993، ص118-119.

الموضع القياسي الرابع:

إمالة الألف الواقعة في آخر الكلام قياسًا لها على ألف حبلى، ولم تكن بدلًا من ياء وهي لا تخلو أنه تكون سببًا من الأسباب التي ذكرها سيبويه وهي إمالة (شبه القياسي).

قال سيبويه: "وقد قال قوم فأمالوا أشياء ليست فيها علة مما ذكرنا في ما مضى، وذلك قليل سمعنا بعضهم يقول طُلبنا، وطَلَبنا زيد كأنه شبه هذه الألف بألف حبلى حيث كانت آخر الكلام ولم تكن بدلًا من ياء وقال رأيت عبدًا ورأيت عِنبًا وسمعنا هؤلاء قالوا تباعد عنا فأجروه على القياس. وقول العامة وقالوا: معزانا في قول من قال عمادًا فأمالهما جميعًا وذا قياس"[1].

قال السيرافي: "يعني أمال الألف الأخيرة، في معزانا لإمالة الألف التي بعد الزاي، وكذلك الألف الأخيرة في عمادًا لإمالة الألف التي قبلها. ومن قال عمادًا قال معزانا وهما مسلمان وذا قياس قول غيرهم من العرب؛ لأن قوله مسلمان بمنزلة عماد والنون بعده مكسورة فهذا أجدر، فجملة هذا أن كل ما كانت له الكسرة ألزم كان أقوى في الإمالة نحو عابد وعلمًا ومعزى"[2].

وقال ابن السراج في معرض حديثه عن إمالة الألف المنقلبة بقوله: "وكل ألف زائدةٍ للتأنيث أو لغيره فحكمها حكم الألف إذا كانت رابعة فصاعدًا لأنها تقلب ياء في التثنية وذلك نحو حبلى ومعزى وناس كثيرون لا يميلون"[3].

ما ذكره سيبويه من إمالة أشياء ليس فيها علة يمكن أن تفهم بالاستناد إلى كثرة الاستعمال . ويمكن تفسيرها استنادًا إلى تاريخ العربية وربطه بأخواتها التي تسمّى لغات سامية. ففي العبرية والسريانية إمالة في آخر بعض الكلمات، دون وجود سبب صوتي يوجب ذلك.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص127.

[2] السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه الجزء الرابع، ص504

[3] ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص161.

قال الأستراباذي: "أعلم أن الألف إذا كانت في الآخر فإما أن تكون في آخر الفعل أو في آخر الاسم. وأضاف قائلًا: كل ما كان على فُعِل بضم الفاء جاز إمالة ألفه؛ إذ لو منعت لكان الثلاثي المطلوب في وضعه الخفة أوله وآخره ثقيلين؛ إذ يكون أوله ضمة وآخره ألفًا غير ممالة، وترك إمالتها صريح في أنها عن واو، فيكون كأن في أوله ضمة وآخره واو. ولهذا يكتب الكوفيون كل ثلاثي مقصور مضموم الأول بالياء. ويثنِّيه بعض العرب بالياء كما مر في باب المثنى فنقول العليان. فعلى هذا لا يختص إمالة مثل هذه الكلم برؤوس الآي. ولا يحتاج في إمالة العلى إلى أن يعلّل بكون واحدة لعلياء بل يجوز إمالة العلى الذي هو مصدر أيضًا، وقال بعضهم طلبنا وطلبنا زيد تشبيها لألفها بألف حبلى حيث كانت أخيرًا وجوّزوا على هذا رأيت عبدًا وأكلّت عنبًا" [1].

ويميل الباحث إلى القول إن الناظر في ما سبق يجد أن هذه الإمالة هي إمالة لشبه الألف الأخيرة في طلبنا في الألف التي رسمت بالياء في حبلى ومعزى. وكذلك أميلت هنا كما أميلت هناك. وهذا ما جرى عليه القياس عند النحاة القدماء مع خلافات بسيطة بينهم، وذلك أن الألف الأخيرة في حبلى رسمت بالياء والألف الأخيرة في طلبنا رسمت قائمة على الرغم أن الألف المقصورة هي نفس الألف القائمة من الناحية الصوتية وبالرغم من أن هذا الدليل ورد بشكل قليل إلا أنه يوافق القياس وهو قليل مسموع من بعض قبائل العرب.

---

[1] الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص12– 13.

الموضع القياسي الخامس: إمالة الفتحة المنفردة التي بعدها راء مكسورة

هذه الإمالة لا تخرج عن كونها أحد الأسباب التي قال بها سيبويه، وهي إمالة الفتحة نحو الكسرة، كما تميل الألف نحو الياء، قال سيبويه: "وذلك قولك من الضرر، ومن البِعَرِ، ومن الكبَرِ ومن الصِغرِ، ومن الفُقَرِ، لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران وكانت تشبه الياء، أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف؛ لأن الفتحة من الألف وشبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء". ثم قال: "ومثل هذا قولهم: عجِبتُ من السُّمَرِ، وشربت من المُنْقَرِ والمنقر الركية كثيرة الماء"[1].

الدليل: قولهم تعجبتُ من السُمَرِ وشربت من المنقرِ.

أورد سيبويه هذا الموضع للاستدلال على أن هناك أحرفًا مفتوحة تكون قبل الراء المكسورة، تمال فتحتها نحو الكسرة، أو تكون مضمومة فتميل ضمتها نحو الكسر. والحقيقة أن التي أميلت هي حركة ذلك الحرف وأن سبب إمالته هي الكسرة بعده. وأحيانًا أو كسرة قبله كقول سيبويه من الكِبرِ؛ فالكاف عليها كسرة والراء عليها كسرة. ولكن كسرة الراء ككسرتين هنا. ولذلك أميل من قبيل المماثلة الرجعية. وحتى يتم إمالة الفتحة الأمامية، نحو الكسرة ليتم التقارب بينهما وبين الكسر فعند نطق الفتحة يكون اللسان مستويًا مع قاع الفم، فإذا بدأ بالصعود أو التقرب من الكسرة حدثت الإمالة للتقارب بين الفتحة والكسرة.

وذكر ابن السراج ذلك في معرض حديثه عن إمالة الفتحة نحو الكسرة بقوله: "يقولون من الضَّرَرِ ومن البعر ومن الكِبرِ ومن الصغرِ؛ قياس هذا الباب أن تجعل مما يلي الفتحة بمنزلة ما يلي الألف، وتقول من عمْرو وتميل فتحة العين لأن الميم ساكنة، وتقول من المحاذِر فتميل فتحة

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص142 – 143.

الذال"[1]. يتبين من قول ابن السراج صحة قوله بالنسبة للفتحة والألف، فالفتحة والألف صنوان ولا تختلف الفتحة عن الألف إلا بالكمية.

وقال ابن هشام: "والثاني الراء بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء، وكونهما متصلين، نحو (من الكِبرِ)، أو منفصلين بساكن غير ياء نحو (من عمرو)، بخلاف نحو أعوذ بـــالله من الغِيَر، ومن قبح السِيَر، ومن غيرك، واشتراط الناظم تطرف الراء مردود بنص سيبويه، علـــى إمالتهم فتحة الطاء من قولك "رأيتُ خبط رياح"[2].

ويظهر من قول ابن هشام أن شرط التطرف بالنسبة للراء المكسورة مردود عند ســـيبويه، وجاء بمثال رأيت خبط رياح، حيث تأثرت فتحة الطاء بكسرة، الراء المفصولة والمتأخرة فهو يعدّ المتصلة كالمنفصلة من حيث التأثير، والحقيقة أن العبرة في الكسرة لا في الراء نفسها لأن الموجب للإمالة الكسرة وليست الراء هنا. وكذلك أن تكون الفتحة في غير ياء ولو كانت على ياء لم تمل.

وقال ابن قيّم الجوزية، في معرض حديثه عن إمالة حركة الفتحة قبل الراء المكسورة:

"والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كللأيسر مل يكلف الكلف

كذا الذي تليه ها التأنيث في وقفٍ إذا ما كان غيرَ ألفِ

هذان الموضعان تُمال الفتحة فيهما وإن لم يتعقبها ألف وذلك بأن تكون سابقة لراءٍ مكسورة متطرفة نحو هل للأيسر ومثله (إنها لإحدى الكُبَر) [3]. (ترمي بِشَرَر) [4]. (غير أولى الضرر) [5]. ولا فرق بين كون الراء متصلة بالفتحة كما مثل أو مفصولة عنها بساكن نحو "أخذته من عمـــرو"

---

[1] ابن السراج، الأصول، ج3، ص169-170.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص302.

[3] من الآية 35 سورة المدثر.

[4] من الآية 32 سورة المرسلات.

[5] من الآية 95 من سورة النساء.

ويشترط في الفتحة أن تكون في غير حرف العلة، فلو كانت في واو كالصُّورِ أو في ياء كالغِيَر لم تمل"[1] .

ويظهر في قول ابن الجوزية أن الفتحة تمال لكسرة الراء بعدها سواء كانت متصلة أو منفصلة بحرف ساكن. ومن المعلوم أن الساكن فاصل ضعيف ولا يعتدّ به فهو كالميت.

وقال محمود عيسى خريسات: "أن تقع الفتحة قبل الراء بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء وكونهما متصلين نحو من الكِبَرِ أو منفصلتين بساكن غير ياء نحو من عمْرو"[2].

والناظر في ما سبق يجد أن الإمالة هنا إمالة للفتحة من أجل كسرة الراء ونراهم شبهوا إمالة الفتحة بإمالة الألف، والفتحة بعض الألف وشبهها ولا تختلف عنها إلا في الكمية، وأن الفتحة تمال إذا كانت قبل الكسرة. وبما أن كسرة الراء مثل الكسرة فكأن الكسرة أصبحت كسرتين. والياء لا تشبه الراء؛ لأن الراء صامت تكراري، بينما ياء المدّ حركة طويلة. أما ما سمع عن العرب فإنه يوافق القياس من حيث أشبهت الفتحة الألف، لذا فإن هذا الدليل لغة كانت مسموعة، لكنها ليست عند جميع العرب، بل عند بعضهم.

---

[1] ابن قيم الجوزية برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت 767هـ)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ت: محمد بن عوض السهلي ، مكتبة إرضاء السلف، الرياض، ط1، 2002، مجلد 2، ص982.

[2] خريسات، محمود عيسى، التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2002، ص194.

الفصل الثاني
الإدغـــــام
المبحث الأول

الإدغام لغة واصطلاحًا

الإدغام لغة الإدخال، قال ابن منظور: "والإدغام إدخال اللجام في أفواه الـــدواب، وأدغـــم الفرس اللجام أدخله في فيه، وأدغم اللجام في فمه كذلك"[1].

أما في الاصطلاح فقد تباينت تعريفات النحاة للإدغام، فقد عرفه سيبويه بقوله: "الحـــرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه، وقد بينـــا أمرهمـــا إذا كانـــا مـــن كلمـــة لا يفترقان"[2]. وعرفه الفارسي بقوله: "أن تصلَ حرفًا ساكنًا بحرف مثله، من غير أن تفْصِلَ بينهمـــا بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة، وذلك (في قولك) عُدَّ وفرَّ وعضَّ"[3]. وقـــال ابن جني في تعريفه للإدغام: "قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريـــب صـــوت مـــن صوت"[4].

عندما ننظر إلى التعريفات السابقة نجد ثانيها قد ركز على عملية وصل الحرف بـــالحرف الآخر في الإدغام، ونجد ثالثها قد ركز على عملية التقريب. وهما وإن كانا يتفقان في الوصول إلى نتيجة واحدة فإنهما يختلفان ثانيها يركز على عملية الوصل التي تكون أظهر ما تكون في المستوى الفونولوجي، ويركز ثالثها على عملية التقريب وهي أظهر ما تكون في المستوى الفونولوجي.

([1]) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـــ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ت، مادة دغم.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص437.

([3])الفارسي، أبو علي، التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العقدي، ص273.

([4]) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955، ج2، ص139.

أما القراء فلم يختلفوا كثيرًا عن النحاة، فقد عرفه مكي بقوله: "الإدغام معناه إدخال شـــيء في شيء، فمعنى: أدغمت الحرف في الحرف، أدخلته فيه، فجعلت لفظه كلفظ الثاني [فصارا] مثلين والأول ساكن فلم يكن بدّ من أن يلفظ بهما [لفظة] واحدة، كما يُصنع بكل مثلين اجتمعا [1]. وعرَّفه ابن القاصح بقوله: "وحقيقة الإدغام أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف متحرك، فتصيرهما حرفًا واحـدًا مشددًا، يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة، وهو بوزن حرفين"[2].

قال ابن الجزري: "ليس بإدخال حرف في حرف كما ذهب إليه بعضهم بـل الـصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما وصفنا طلبًا للتخفيف"[3].

ويرى الباحث أن الذي يحدث إنما هو إدماج صوتي بين صوتين متماثلين، أو متقاربين في المخارج والصفات بحيث يظهران وكأنهما صوت واحد مضعّف.

أما المحدثون فمنهم من قال بفناء الصوت في الصوت الآخر، وأول من قال بذلك إبـراهيم أنيس الذي يرى أن الإدغام يتأثر فيه الصوت الأول بالثاني تأثرًا كاملًا يترتب عليه أن يفنى الصوت الأول في الثاني بحيث ينطق بالصوتين صوتًا واحدًا كالثاني" [4].

وقد تبعه في ذلك عبد القادر مرعي الخليل إذ رأى: "أن الإدغام ضـرب مـن ضـروب المماثلة الصوتية، وهي المماثلة التامة الرجعية، حيث يتأثر الصوت الأول بالصوتِ الثاني تأثرًا تامًا فيماثله، ويفنى فيه فناء تامًا. وفي هذه الحالة لا يكون للصوت الأول أي أثر في النطق"[5].

([1]) القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمـضان، ج1، ص143.

([2]) ابن القاصح، علي بن عثمان بن محمد (ت590هـ)، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهـي، تحقيـق ياسر كنعان، المكتبة العصرية، بيروت– صيدا، ط1، 2003، ص44.

([3]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص280.

([4]) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص70.

([5]) عبد القادر مرعي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء فـي ضـوء علـم اللغـة المعاصـر، ص 182.

ويلحظ الباحث أنّ الصوت الأول لا يفنى في الصوت الثاني فناء تامًا. فلو طبقنا ذلك نطقيًا لوجدنا أن الصوت الأول له كينونة نطقية.

يقول الدكتور سمير استيتية: "لا بُدّ من التفريق بين مستويين من التحليل الصوتي: المستوى الفوناتيكي الذي يتناول العملية النطقية للصوت ويرصدها، والمستوى الفنولوجي الذي ينظرُ إلى الأصوات في سياقها الكلامي، وعلى ذلك فالإدغام من الناحية الفوناتيكية الخالصة، هو إطالة مدة الصامت وزيادة كميته؛ فإذا كان هذا الصامت وقفيًا كالدال مثلًا، فتشديده يعني إطالة مدة حبس الهواء وزيادة ضغطه. وليس الإدغام فوناتيكيًا إلا إطالة لمدة حبس الهواء وزيادة ضغطه، فيظهر الصوتان صوتًا واحدًا مشددًا. وإذا كان الصوت استمراريًا كالصاد مثلًا فتشديده يعني زيادة كميته (بضغط الهواء) وإطالة مدته، وليس الصوتان الاستمراريان المدغمان إلا صوتًا واحدًا زيدت كميته وأطيلت مدته... ولا شك أن الحكم على الإدغام من الناحية الفونولوجية الوظيفية مختلف عن ذلك تمامًا فإذا قلنا إن الدال المشددة في (شدّ) صوتان لا صوت واحد، فهما كذلك من الناحية الفونولوجية لا من الناحية الفوناتيكية"[1].

وتقول عبير بني مصطفى:" فقد أثبتت الرسومات الموجية والطيفية أن الصوت المشدد بعد الإدغام بقي يحتل موقع صوتين ومسافة صوتين إلا أنهما يقلان في مدتهما الزمنية عن مدة نطقهما قبل حدوث الإدغام"[2].

ويرى الباحث أن الإدغام ما هو إلا تداخل صوتي يحدث بين صوتين متماثلين أو متقاربين في المخارج والصفات، بحيث يدمج الصوت الأول الساكن في الصوت الثاني المتحرك، ويظهر الصوتان وكأنهما صوت واحدٌ مضعّف.

([1]) سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص218-219.

([2]) عبير بني مصطفى، التحليل النطقي والأكوستيكي للظواهر الصوتية في القراءات الشاذة، رسالة دكتوراه، ص29.

المبحث الثاني

الغرض من الإدغام

أجمع علماء النحو والقراءات على أن الغاية من الإدغام هي التخفيف والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول، مما يؤدي إلى السهولة في النطق والكلام، قال بذلك سيبويه: "اعلم أن التضعيف يثقلُ على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحروف أخفُّ عليهم من أن يكون من موضع واحد، ألا ترى أنهم لم يجيئُوا بشيءٍ من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضَرَبَّب ولم يجيءْ فَعَلَّلُ ولا فَعُلَّلُ إلا قليلًا، ولم يبنوهن على فُعَالِل كراهية التضعيف، وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعبًا عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة كرهوه وأدغموا"[1].

وتبعه في ذلك ابن جني عندما قال: "ألا ترى أنك في قطَّع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني، حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر؛ ألا ترى أنك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفه عليها تمتاز من شدة ممازجتها للثانية بها، كقولك قطْطَع، وسككَر، وهذا إنما تحكمه المشافهة به؛ فإن أنت أزلت تلك الوُقيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه وإدغامه فيه أشد لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه"[2].

يتبين مما سبق أن الخفة تنشأ عند إدغام الأصوات المتماثلة أو المتقاربة؛ مما يؤدي إلى تشاكلها ومن ثم إلى التقليل من الجهد العضلي المبذول، على الرغم من أن هناك كلمات يكون النطق بها مدغمة أصعب من النطق فيها في حالة الإظهار، قال الدكتور سمير استيتية: "وأما إحداث

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص417.

([2]) ابن جني، الخصائص، ج2، ص140.

النسق الصوتي فذلك واضح من قراءة بعضهم: (تَسَوَّى بهم الأرض)، النساء: 42، فأصل الفعل قبل الإدغام تَتَسَوَّى ثم حذفت فتحة التاء الثانية فأصبحت تَتْسوى، ثم أدغمت التاء الثانية في السين، فأصبح الفعل على هيئته هذه. والنسق الصوتي واضح في جعل المقطعين الأول والثاني متشابهين تمامًا من حيث إن كلاً منهما قد أصبح مكونًا بعد الإدغام من صامت + حركة + صامت، والملاحظ أن تخفيف الجهد العضلي ليس محصلًا هنا، لأن تَسَوَّى أصعب نطقًا من تَتَسَوَّى"[1].

إن النسق الصوتي الذي يحدث نتيجة الإدغام هو الذي جعل الإدغام شائعًا في العربية، وليست الخفة هي السبب؛ فإن الصوت المضعّف نتيجة الإدغام أو المضعّف بغير إدغام ليس أسهل من عملية فك الإدغام بمقتضى المعايير الصوتية الفيزيائية.

ذهب القراء إلى ما ذهب إليه النحاة، فقد قال مكي: "وعلة ذلك إرادة التخفيف، لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه، ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك، وشبهه النحويون بمشي المقيد؛ لأنه يرفع رجلًا ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين، وذلك ثقيل على السامع"[2].

ذهب هنري فليش إلى أن كراهية توالي الأمثال في العربية، هي السبب الذي يؤدي إلى إحداث الإدغام فقال: "والمثال الدقيق على هذا موجود في الأفعال التي عينها ولامها من جنس واحد، مثل مدَد Madada وفرَرَ Farara، و ودَدَ Wadida، وفي العبرية أفعال من هذا القبيل بزتة فَعَل. ومن ذلك Sabab حاط، وفي اللغة الجعزية نبَبَ Nababa: حفظ؛ فاللغة العربية تقول مَدَّ، وفرَّ farra، و ودَّ الخ. فقد أدمجت الصامتين في صوت مضعف بعد حذف المصوت الصغير، وتلك سنة من سنن العربية، كلما أمكنها إدماج صوتين في صوت واحد، وهو ما عبر عنه النحاة

([1]) سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص313.

([2]) القيسي، مكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص134.

العرب بالإدغام، حتى لو اقتضى الأمر حذف المصوت الصغير"[1]. وقال أحمد مختار عمر: "تميل اللغة العربية إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان سواء في كلمة واحدة أو كلمتين، إذا كان الصوت الأول مشكلًا بالسكون، والثاني محركًا؛ وذلك لتحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها"[2].

تحدث هنري فليش عن كراهية توالي الأمثال في العربية باعتبار ذلك سببًا من أسباب الإدغام. وهذا المفهوم صحيح؛ لأن الإدغام هو الذي يؤدي إلى التخلص من النسقية الرتيبة إلى النسقية القوية، والإدغام قوة بمقتضى المفاهيم الصوتية الحديثة.

جعل عبد القادر مرعي الخليل الغرض من الإدغام هو التخفيف صراحة عندما قال: "فالغرض إذن من الإدغام هو التخفيف، والسهولة والتيسير في النطق، وهذا ما تؤيده الدراسات اللغوية الحديثة، حيث تميل اللغة العربية إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان أو متقاربان في كلمة واحدة أو في كلمتين متجاورتين، وذلك لتحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها"[3].

وقال الدكتور سمير استيتية: "الإدغام من الوسائل التي تلجأ إليها العربية إما اقتصادًا في الجهد، وإما لإحداث نسق صوتي، وإما لتغيير البنى المقطعية للكلمة"[4].

ويرى الباحث أن الخفة والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول هو المقصد الرئيس للإدغام، وهذا واضح من أقوال النحاة والقراء، وقد تبعهم في ذلك المحدثون، وكذلك تقليل البنى المقطعية،

([1]) فليش، هنري، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثولوكية، مصر، ط1، 1966، ص 46-47.

([2]) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب بالقاهرة، ط1، 1976، ص387.

([3]) عبد القادر مرعي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص183.

([4]) سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص312.

فبدلًا من أن يكون في الكلمة ثلاثة مقاطع مثل شَدَدَ أسقطت الحركة التي بين الدالين، ثم أدغمت فبدلًا من ثلاثة مقاطع أصبحت مقطعين.

ش –َ/ دَ – َ/ د – َ ⟵ ش – َ دْ / د– َ

ولذا فقد حدث شيء من التناسق والتجانس، ومشاكلة الأجراس بين الأصوات؛ مما أدى إلى خفتها؛ على الرغم من أن الإدغام أصعب من الفك. ينطبق هذا على الإدغام الصغير والإدغام الكبير. فالدالان في (ردَدَ(أسهل من الدال المضعّفة في (ردَّ). والضغط الموجود في الإدغام الكبير في مثل (فيهْ هُدى) أضعاف الضغط الموجود في (فيهِ هدى).

المبحث الثالث

أقسام الإدغام

من المعلوم أن الإدغام هو تداخل صوتي بين صوت ساكن يدمج مع صوت متحرك، بحيث يظهران وكأنهما صوت واحد، وهذا الساكن إما أن يكون ساكنًا بسقوط حركته وهو إدغام المثلين، حيث يتم إسقاط حركة المثل الأول فيصبح ساكنًا، فيكون الإدغام الكبير أو أن يكون ساكنًا أصلاً فيكون بذلك الإدغام الصغير.

قال ابن السراج متحدثًا عن ذلك: "والإدغام في الكلام يجيءُ على نوعين: أحدهما إدغام حرف في حرف يتكرر، والآخر: إدغام حرف في حرف يقاربه"، ثم قال عن النوع الأول: إدغام الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه، وذلك يجيء على ضربين: أحدهما أن يجتمع الحرفان في كلمةٍ واحدةٍ، والآخر أن يكونا من كلمتين[1].

يتحدث ابن السراج في هذا النص عن نوعين من الإدغام هما: الصغير وهو الذي يدغم فيه الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في الكلمة الواحدة مثل (ردَّ)، والإدغام الكبير الذي يكون بين حرفين متماثلين أو متقاربين في كلمتين، بحيث يكون أولهما في نهاية كلمة، ويكون ثانيهما في بداية الكلمة التي تليها، وذلك كما في (فيه هدى للمتقين) بحيث تحذف كسرة الهاء الأولى، ثم تدغم الهاءان.

وقال ابن جني: "فقد تبين أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت وهو في الكلام على ضربين: أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام فيدغم الأول في الآخر.. والأول من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك فالمدغم الساكن الأصل كطاء قططع وكاف سَكْكَر والمتحرك نحو دال شدَّ ولام المعتل، والآخر أن يلتقي المتقاربان على

([1]) ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص405.

الأحكام التي يسوغ معها الإدغام فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، وذلك في مثل وَدَّ في اللغة التميمية، وامّحى وامّاز، واصّبر"[1] ثم قال وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وأدناؤهُ منه من غير إدغام يكون هناك[2].

أما علماء القراءات فقد قسموا الإدغام ثلاثة أقسام، أولها إدغام المثلين، والمثلان هما الصوتان المتحدان في المخرج والصفة، مثل إدغام الدال في الدال واللام في اللام، وثانيها إدغام المتجانسين، والتجانس أن يتفقا مخرجًا ويختلفا صفة، مثل الثاء والتاء والظاء والثاء في الدال. وثالثها إدغام المتقاربين والتقارب أن يتقاربا مخرجًا أو صفة[3].

ما ذهب إليه ابن الجزري في تقسيم الإدغام إلى ثلاثة أقسام صحيح من الناحية الصوتية؛ فإدغام الأصوات بعضها ببعض لا يتجاوز هذه الأقسام الثلاثة.

يتبين مما سبق من أقوال النحاة والقراء أن الإدغام ينحصر في إدغام المثلين أو إدغام المتجانسين أو إدغام المتقاربين من الأصوات. وقد حصر سيبويه وابن جني ذلك في نوعي الإدغام الأكبر والأصغر.

ويرى المحدثون أن الإدغام ضربٌ من التأثر والتأثير حيث تؤثر الأصوات بعضها في بعض حين تتجاور، قال إبراهيم أنيس: "ويقسم المحدثون تأثر الأصوات إلى نوعين:

1. رجعي وفيه يتأثر الصوت الأول بالثاني.
2. تقدمي وفيه يتأثر الصوت الثاني بالأول[4].

وقد تبعه في ذلك عبده الراجحي[5].

([1]) ابن جني، الخصائص، ج2، ص139-140.

([2]) المصدر السابق، ج2، ص141.

([3]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص278 بتصرف.

([4]) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص70.

([5]) عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص150.

المبحث الرابع

أحكام الإدغام

يندرج الإدغام من حيث حكم حدوثه تحت ثلاثة أحكام، وهي الواجب، والجائز، والممتنع، وفي ما يلي بيان ذلك:

الإدغام الواجب: هذا الإدغام إنما يحدث بهدف تشاكل الأجراس وتناسب أصوات الكلمة، وهذه الغاية تسعى لغاية أكبر وهي التخفيف، والاقتصاد في الجهد العضلي ، ويحدث ضمن الشروط التالية أولها أن يكون المثلان في كلمة واحدة، كشدَّ ومدَّ؛ إذ إن الأصل منها شدَدَ ومَدَدَ. وبهذا يكون هناك صوتان متماثلان متواليان، ومن أجل التخلص من ذلك يتم الإدغام، بحيث تسقط حركة الصوت الأول ويبقى ساكنًا ثم يدغم في الصوت المتحرك الثاني، وبذلك تتم الغاية الثانية من الإدغام، وهي تقليل المقاطع في الكلمة من ثلاثة مقاطع لتصبح مقطعين.

قال سيبويه: "أمّا ما كانت عينه ولامه من موضع واحد فإذا تحركت اللام منه وهو فِعَل ألزموه الإدغام وأسكنوا العين، فهذا مُتْلِئبّ في لغة تميم وأهل الحجاز، فإن أسكنت اللام فإن أهل الحجاز يُجْرونه على الأصل، لأنه لا يسكن حرفان"[1].

يتحدث سيبويه في هذا الموضوع عن الفعل المضارع الذي يكون عينه ولامه من حرفين متماثلين، كما في (يمدَّ) فأصله (يمدّد) فإذا جُزم فالحجازيون يفكون الإدغام ويقولون (لم يمدُدْ) وأما التميميون فإنهم يدغمون ويقولون (لم يَمُدّ).

وقال ابن هشام: "يجب إدغام أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطًا أحدها: أن يكونا في كلمة كشَدَّ، ومَلَّ، وحُبَّ، أصلهن شدَدَ بالفتح ومَلِلَ بالكسر وحَبُبَ، بالضم، فإن كانا في كلمتين مثل

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص417.

"جعل لكَ" كان الإدغام جائزًا لا واجبًا[1]، الثاني: أن لا يتَصدر أولهما كما في دَدَن"[2]. وعلة المنع عند تسكين الأول يتم الابتداء بساكن وهذا محذور. الثالث: أن لا يتصل أولهما بمدغم كجُسَّسٍ جمع جاسٍّ [3] وتعود علة المنع هنا إلى توالي ثلاثة أمثال، فلا يمكن أن يكون الصوت المدغم مكونًا من ثلاثة أصوات، فيبطل الإدغام الأول الثاني، الرابع: أن لا يكونا في وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد ومَهْدَد أو غيرهما [4]، وعلة المنع هنا أنها ملحقة على الأوزان الملحقة فَقَّرْدَد ملحقة بجعفرَ واقعنسَسَ ملحقة باحرنجم وهي ملحقة للوزن فلا يكسر الوزن بالإدغام. قال الاستراباذاي: "وكذا إن كان التضعيف للإلحاق امتنع الإدغام: في الاسم كان كقردد، أو في الفعل كجلبب؛ لأن الغرض بالإلحاق الوزن، فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام"[5].

الخامس: ألا يكون المثلان في اسم ثلاثي حروفه محركة على فَعَل نحو طَلَلَ أو فُعُلْ نحو دُلُلْ أو فِعَل نحو لِمم، أو فُعَل نحو دُرَرْ فهذه الأوزان يمتنع فيها الإدغام وعلة المنع أنه لو حدث الإدغام لتغير الوزن.

قال ابن هشام: "والخامس والسادس والسابع والثامن أن لا يكونا في اسم على فَعَل بفتحتين، كطَلَل، ومدَدَ، أو فُعُل بضمتين كذُلُل، وجُدُد، جمع جديد أو فِعَل بكسر أوله وفتح ثانية كلِمَم، وكِلَل، أو فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه كدُرَر، وجُدَدْ جمع جِدة وهي الطريقة في الجبلْ"[6].

السادس: ألا تكون حركة أحدهما عارضة نحو اكفُفِ الشر، فالأصل في الفاء الثانية التسكين للعلة الإعرابية، وهي أنه فعل أمر مبني على السكون، ولكنها محركة بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين.

([1]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص348.

([2]) المرجع السابق، ج3، نفس الصفحة.

([3]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص 348.

([4]) المرجع السابق، نفس الصفحة.

([5]) الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص 165.

([6]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص349.

قال ابن هشام: "والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو اخْصص أبي واكففِ الشرَّ أصلها اخْصُصْ واكْفُفْ بسكون الآخر، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحركت الفاء لالتقاء الساكنين"[1].

السابع ألا يكون المثلان ياءين الثانية منهما محركة وجوبًا نحو حَيِيَ وعَيِيَ عندئذٍ لا يجوز الإدغام لأنه لو حدث لتغير المعنى.

قال ابن هشام: "وأن لا يكون المثلان ياءين لازمًا تحريك ثانيهما نحو حَيِيَ وعيِيَ"[2].

الثامن: ألا يكون المثلان تاءين في وزن افْتعلِ نحو استَرَ، واقْتَلَ. قال ابن هشام: "ولا تاءين في افتَعَلَ كاستَتَر واقتتَلَ"[3].

ويرى ابن هشام أن الحالات الثلاث الأخيرة يجوز فيها الفك والإدغام قال تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾[4] ويقرأ أيضًا (من حَيِي) وتقول: استتر واقتتل؛ وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء، وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت، فتقول في الماضي سَتَّر، وقَتَّل، وفي المضارع يستِّر، ويَقتِّل بفتح أولهما وفي المصدر ستّارًا، وقِتّالًا بكسر أولهما. قال ابن هشام: "ويجوز الوجهان أيضًا في ثلاث مسائل: إحداهن أول التاءين الزائدتين في أول المضارع نحو تتجلى وتتذكر.

([1]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص349.

([2]) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

([3]) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

([4]) المصدر نفسه، الصفحة نفسها. من الآية 42 من سورة الأنفال.

استقرأ ابن هشام مواضع الإدغام في العربية فنصّ عليها ووضحها. والإدغام عنده جائز وواجب. ومن فطنة ابن هشام أنه رأى بعض المواطن التي يتجاور فيها الصوتان المتماثلان فيظن بعض المتعلمين أن إدغامها أمر وارد. فردّ ابن هشام ذلك، ووضح هذه المواطن. من ذلك مثلاً أنه إذا تصدر أحد الصوتين المتماثلين كما في كلمة (دَدَن) امتنع الإدغام. وإذا نظرنا في المواطن الأخرى التي يمتنع فيها الإدغام كما وضحها ابن هشام، وجدنا عنده قدرة هائلة على استقراء الظاهرة وبناء قاعدتها على عدم الإلباس.

الثانية والثالثة: أن تكون الكلمة فعلًا مضارعًا مجزومًا، أو فعل أمر قال تعالى: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ ﴾ فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز والإدغام وهو لغة تميم"[1].

الإدغام الممتنع

يمتنع الإدغام في عدة حالات، الأولى منها إذا سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفك، نحو: رددت، ورددنا.

قال صاحب الهمع: "إذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وجب الفك نحو رددتُ ورددنا"[2].

وثانيتها إذا سكن في أفعِل التعجب عند الجمهور، وقال السيوطي: "ويجب الفك أيضًا إذا سكن في أفْعِل التعجب"[3].

وثالثتها إذا كان المثلان فاء وعينًا للكلمة، نحو: دَدَن؛ لأنه عند إرادة الإدغام وجب تسكين الأول، ومن ثم يحدث المحذور وهو البدء بساكن، وبهذا لا يمكُن اللفظ بها.

([1]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص350. من الآية 217 من سورة البقرة.

([2]) السيوطي، همع الهوامع، ج6، ص287.

([3]) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الخامس

القبائل التي كانت تدغم

تكاد كتب النحو تجمع على أن الإدغام لغة لبني تميم وأسد وقيس والقبائل التي هاجرت إلى البيئة العراقية، وأن الإظهار لغة أهل الحجاز، قال سيبويه: "وأما بنو تميم فيسكنون الأول ويحركون الآخر ليرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدةً، وصار تحريك الآخر على الأصل، (لئلا يسكن حرفان بمنزلة إخراج الآخرين على الأصل لئلا) يسكنا"[1].

ويرى ابن هشام: "جواز الفك بشرط أن تكون الكلمة فعلاً مضارعًا مجزومًا، أو فعل أمر، قال الله تعالى ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾البقرة: ٢١٧ فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز والإدغام هو لغة تميم"[2].

وقال صاحب الهمع: " وذهب الكسائي إلى أن أفعل في التعجب يدغم فيقال أحبَّ بزيد، فإن سكن لجزم أو بناء جاز الفك، وهو لغة أهل الحجاز، والإدغام هو لغة غيرهم من العرب"[3].

على الرغم من كون الإدغام ظاهرة صرفية صوتية؛ فإنَّ لها بُعدًا نحويًا كذلك؛ يظهر هذا في إدغام الفعل المضارع المجزوم الذي عينه ولامه صوتان متماثلان، فإنه يجوز إدغامه بلسان بني تميم، ويجوز فكه وهو لسان الحجازيين. وهذه مسألة من المسائل التي يهتم بدراسة علم الأصوات النحوي.

يقول إبراهيم أنيس: "نستطيع بعد هذا أن نستنبط أن القبائل التي أثرت في البيئة العراقية كانت تميل لهجاتها بوجه عام إلى الإدغام، وأن قبائل الحجاز كانت تميل إلى الإظهار. وقد عرفنا

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص418.

([2]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص350.

([3]) السيوطي، همع الهوامع، ج6، 287.

من قبل أن البيئة العراقية قد تأثرت بقبائل وسط الجزيرة وشرقها، وعلى هذا فيمكن الحكم على أن القبائل التي عرفت بالإدغام هي تميم، طيّئ، أسد، بكر بن وائل، وتغلب، وعبد القيس، وأن القبائل التي آثرت الإظهار هي قريش، ثقيف، كنانة، الأنصار، هذيل"[1].

وذهب عبده الراجحي إلى ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس إذ يقول: "نستطيع إذن أن ننسب الإدغام إلى تلك القبائل التي كانت تسكن وسط شبه الجزيرة العربية وشرقها، ومعظمها قبائل بادية تميل إلى التخفف والسرعة في الكلام. كما نستطيع أن ننسب الإظهار إلى بيئة الحجاز المتحضرة وهي تميل إلى التأني في الأداء، بحيث تظهر كل صوت فيه "[2].

قال الدكتور سمير استيتية: "لا شك أن القوم كانوا يتوخون الصعوبة بكل تأكيد، فالإدغام كان عند بني تميم وغيرهم من بدوان العرب يمثل الخشونة، والصلابة، والقوة والمتانة. فهم لا يكتفون أن تكون هذه الخشونة في أنماط حياتهم الاجتماعية فقط، بل كانوا يحرصون عليها حتى في لغتهم فكان الإدغام الكبير. غير أن هذا لا يعني ولا ينبغي أن يفهم منه أنه يعني أن العرب كلهم كانوا كذلك"[3].

ويرى الباحث أن الإدغام يمثل البيئة البدوية وطبيعة البدو الخشنة والشديدة، وأن الإدغام هو من الظواهر التي تحافظ لهم على هذه الطبيعة، بينما كان الحجازيون أهل حضارة واستقرار، وكانوا يميلون إلى السهولة والتأني في الكلام وعدم السرعة فيه، مما يؤدي إلى إظهاره ووضوحه.

([1]) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص73.

([2]) عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص160.

([3])استيتية، سمير شريف، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن: عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص85.

إدغام المثلين

ويُقصد به الإدغام الذي يكون بين صوتين متفقين في المخرج والصفة؛ لأن التماثل هو أن يتفق الصوتان صفة ومخرجًا، ولا يكون ذلك إلا في الصوت الواحد إذا تكرر كإدغام الباء في الباء، والتاء في التاء، وهو ما يؤدي إلى تشاكل وتناسب أصوات الكلمة بحيث يؤدي إلى الخفة وعدم العودة إلى مخرج الصوت مرة أخرى، مثل شَدَّ ومَدَّ وأصلهما شدَدَ، ومدَدَ.

قال سيبويه: "فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدًا. ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة استثقالًا للمتحركات مع هذه العدّه، ولا بُدّ من ساكن"[1].

يستفاد من كلام سيبويه أن ثمة علاقة بين الإدغام وعدد الحروف المتحركة بحركات قصيرة؛ أي ما نسمّيه المقاطع القصيرة المتتابعة؛ فالإدغام في مثل: (جَعَلَ لَهُ) أحسن من عدمه؛ أي أنّ إدغام لام (جعل) في لام (له) بحيث يُقال: جَعَلْ لَهُ، أحسن من الفك.

وقال المبرد: "فإذا التقى حرفان سواء في كلمة واحدة، الثاني منهما متحرك ولم يكن الحرف ملحقًا، وقد جاوز الثلاثة أو كان منها على غير [فَعَل]، أو ما ليس على مثال من أمثلة الفعل وجب الإدغام، متحركًا كان الأول أو ساكنًا"[2]. وقال ابن يعيش: "واعلم أن التقاء الساكنين على ثلاثة أضرب (أحدها) أن يُسَكّن الأول ويحرك الثاني، وهذا شرط المدغم فيحصل الإدغام ضرورة سواء أريد أو لم يرد إذ لا حاجز بينهما من حركة ولا غيرها"[3]. وقال ابن عصفور: "والسبب في ذلك أن

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص437.

([2]) المبرد، المقتضب، ج1، ص197.

([3]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص121.

النطق بالمثلين ثقيل لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضعَّف مرتين، فيكثر العمل على العضو الواحد"[1].

أما القراء فقد قال مكي: "واعلم أن أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثلين، وعلة ذلك إرادة التخفيف؛ لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك. وَشَبَّهه النحويون بمشي المقيد؛ لأنه يرفع رجلًا ثم يعيدها إلى موضعِها أو قريب منه"[2].

([1])الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج2، ص631.

([2]) القيسي، مكي ابن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص134.

المبحث السادس

المواضع أو الأدلة السماعية والقياسية

الدليل الأول: قال سيبويه: "ومما يدلك على أنه يخفى ويكون بزنة المتحرك قول الشاعر:

وإنِّي بما قد كلَّفتني عشيرتي من الذبِّ عن أعراضِها لَحَقِيقُ "[1]

استشهد سيبويه بهذا البيت على خفاء الباء عند الميم في كلمة بما لاشتراكهما في المخرج إذ لا يمكن الإدغام إلا بانكسار البيت ولا يجوز الإدغام مقابل الانكسار في الوزن ولذلك أخفيت الباء ولم تدغم في الميم[2].

أما من حيث إن في البيت إدغامًا فهناك ثلاث كلمات قد جرى الإدغام في أصواتها، أولاها كلمة (إنِّي) حيث جاءت النون الأولى ساكنة، والثانية متحركة وهما مثلان، ولذلك وجب الإدغام فأدغمت، والثانية كلمة (كلَّفتني) حيث ضعّفت اللام الأولى الساكنة بالثانية المتحركة بالفتح فأدغمت والثالثة كلمة الذبِّ حيث ضعّفت لام التعريف في الذال، وهذا من قبيل إدغام لام التعريف في الحروف الشمسية؛ إذ إن ذلك جائز، فأدغمت، وأدغمت الباء في الباء في نفس الكلمة، وهذا من قبيل إدغام المتماثلين.

أما إدغام لام المعرفة في الذال فقد قال به النحاة، قال سيبويه حيث قال: "ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفًا لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام؛ لكثرة لام المعرفة في الكلام موافقتها لهذه الحروف، واللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفًا، منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان، فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الإدغام، كما لم يجز في يَرَى، إذ كثُر في الكلام، وكانت الهمزة تستثقل؛ إلا الحذف، ولو كانت ينأَى (وينأل) لكنت

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص438. والشاعر مجهول.

([2])السابق، ج4، حاشية ص438.

بالخيار. والأحد عشر حرفًا: النون، والراء، والدال، والتاء، والصاد، والطاء، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال. واللذان خالطاها: الضاد والشين؛ لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام. والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء"[1].

يتبين مما سبق أن النحاة والقراء يرون أن إدغام لام التعريف في هذه الحروف، لكثرة ورودها مع هذه الحروف، وتقارب مخرجها مع مخارج هذه الحروف، على الرغم أننا نلاحظ أن لام التعريف كثيرة الورود أيضًا مع غير هذه الحروف أو الأصوات.

أما المحدثون فمنهم من وافق المتقدمين في ذلك ومنهم من اختلف معهم بهذا الخصوص، ومن هؤلاء أحمد مختار عمر الذي قال: "أما مع ال التعريف فمن الملاحظ أن لامها تتحول إلى صوت مماثل لما بعدها حين يتقارب المخرجان، وتحتفظ بشخصيتها حين يتباعد المخرجان، فاللام تقع في المخرج الخامس (من الأمام) وهو اللثة؛ ولهذا فهي تدغم في الأصوات الساكنة القريبة منها أو المماثلة لها ويشمل ذلك الأصوات ذ ث ظ د ت ط ز س ص ض ن ش ولا تدغم في الأصوات الساكنة البعيدة عنها في المخرج"[2].

ويرى الطيب البكوش أن لام التعريف تدغم في جميع الحروف الشمسية وهي أربعة عشر حرفًا ولا تدغم في الأصوات القمرية وهو ما ذهب إليه القدماء وقال البكوش: "في جميع الكلمات (الشمسية) تدغم لام التعريف في الحرف الأول منها، والحروف الشمسية –حسب النطق العربي قديمًا – أربعة عشر حرفًا وهي الثاء، والذال، والظاء، والتاء، والدال، والطاء، والنون، واللام، والراء، والضاد، والسين، والزاي، والصاد، والشين، ونلاحظ أن جميع هذه الحروف متتابعة

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص457.

([2]) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص334.

المخارج، تقع جميعًا في حيز الأسنان وما بجواره مما بين الأسنان إلى أدنى الحنك فهي إذًا متجاورة عمومًا "[1].

ويرى الدكتور سمير استيتيه أن الصامت الذي تدغم فيه لام التعريف يجب أن يكون إكليليًا، بشرط ألا يكون مركبًا، – ومعنى إكليليًا: "أن تكون منطقة نطقه من المنطقة الأمامية العليا من الفم وهي بين الأسنان واللثة والغار" [2].

ويرى الباحث أن السبب الحقيقي لإدغام لام التعريف في هذه اللام الشمسية يعود على التقارب في المخرج والصفات بينها وبين هذه الصوامت؛ بحيث إنّ هذه الصوامت مخرجها قريب مع مخرج لام التعريف أو متصل به، وهناك التقارب في بعض الصفات بين لام التعريف وهذه الصوامت، وليس لأنها كثيرة الاستعمال مع هذه الأصوات فقط، وأن هذا الإدغام مسموع صحيح عند العرب، وهو إدغام اللام بما يقاربها في المخرج والصفة وهو الذال، ومستعمل عند بعض العرب.

الدليل الثاني: إدغام المتقاربين وهو أن يتقارب الحرفان في المخرج والصفة كالدال والسين المهملين والضاد والشين

1. إدغام التاء في الدال

قال سيبويه: "وحدثني الخليل وهارون أن ناسًا يقولون: "مُرُدِّفين" فمن قال هذا فإنه يريد مُرْتَدِفين. وإنما أتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا، وهي قراءة لأهل مكة كما قالوا رُدُّ يا فتى

([1])البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم صالح القرمادي، ط3، 1992، ص 67-68.

([2])استيتيه، سمير شريف، (معالم جديدة للمنهج المقارن بين اللغات السامية جوانب انثروبولوجية ونفسية واجتماعية، مجلة المجمع الأردني، عدد 3، 1986، ص66).

فضموا لضمة الراء فهذه الراء أقرب ومن قال هذا قال مُقتِّلين وهذا أقل اللغات" [1].

يلحظ من كلام سيبويه أن هناك مماثلة حصلت بين التاء والدال في هذه الكلمة فأدغمت التاء في الدال، وقد أتبع الراء حركة الميم فضمها، وهذا واضح من كلامه عندما يقول: فمن قال هذا فإنه يريد مرتدفين. فالتاء والدال لا فرق بينهما إلا الجهر والهمس، ولكنه يعود ويقول إنهما أقل اللغات مما يدل على قلتها.

قال ابن جني: "ومن ذلك قراءة رجل من أهل مكة، زعم الخليل أنه سمعه يقرأ مُـرَدِّفين، واختلفت الرواية عن الخليل في هذا الحرف، فقال بعضهم مُردّفين، وقال آخر مُرِدِّفين قال أبو الفتح أصله مُرْتَدِفين مُفْتَعِلين من الرِدف، فآثر إدغام التاء في الدال فأسكنها وأدغمها في الدال، فلما التقى ساكنان هما الراء والدال حرك الراء لالتقاء الساكنين، فتارة ضمها إتباعًا لضمة الميم وأخرى كسرها إتباعًا لكسرة الدال"[2].

لا يختص الإدغام بالصوتين اللذين يكونان في كلمة واحدة. ولذلك تحدّث ابن جني في النص الذي نقلناه عنه عن الصورة المركبة للإدغام، وهي الصورة التي تكون فيها الكلمة في صيغة الافتعال وما اشتق منها كأسماء الفاعلين؛ مثل كلمة (مَردفين) التي قرئت (مردّفِين) واصلها (مرتدفين).

وقال أبو علي الفارسي: "وزعموا أن قومًا من العرب قالوا مُـرَدِّفِين أرادوا مُرْتُـدفين. فأدغموا وأتبعوا الراء التي كان تلقى عليها حركة ما بعدها أو تُحَرك لالتقاء الساكنين حركة الميم فقياس هؤلاء أن يقولوا مُقُتِّلِين" [3].

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص444.

([2]) ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصيف– عبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، ج1، ص273.

([3])الفارسي، أبو علي، التكملة وهي الجزء الثاني من شرح الإيضاح العضدي، ص274.

وقال الأستراباذي: "وقد قرأ أهل مكة مُرُدفين. باتباع الثاني للأولى كما في رُدُ ولم يُــرُدُّ، وذلك بحذف حركة أحد المتقاربين وتحريك ما قبله، بحركة الاتباع لإزالة الساكنين" [1].

وقال أبو حيان: "وقرأ بعض المكيين فيما روى عنه الخليل بن أحمد وحكاه عن ابن عطية مُرِدِّفين بفتح الراء وكسر الدال مشددًا وأصله مُرْتَدِفين فأدغم" [2].

يتضح مما سبق أن هناك عدة قراءات لهذه الكلمة منها فتح الدال ومنها بكسره التــاء قــد ماثلت الدال فليس بينهما فارق إلا الهمس للتاء والجهر للدال، والجهر صفة قوة في الــدال ولــذلك سقطت حركة التاء والقيت على الراء لكي لا يلتقي ساكنان، وقلبت التاء دالًا فأدغمت الــدال فــي الدال، أو أنهم اتبعوا حركة الراء لحركة الميم التي قبلها.

يقول كمال بشر: "وصوت الدال هو النظير المجهور للتاء وليس بينهما مــن فــرق إلا أن الوترين الصوتين يتذبذبان مع الدال أثناء النطق" [3].

وقال إبراهيم أنيس: "إذا التقى صوت مهموس بصوت مجهور فقد يقلب أحدهما إلى نظيــر الآخر، بحيث يتكون منهما صوتان مهموسان أو مجهوران"[4]. وقال: "التاء صوت شديد مهموس لا فرق بينه وبين الدال سوى أن التاء مهموسة والدال نظيرها المجهور"[5].

مما يمكن استخلاصه من هذه النقول أنّ اللسان العربي قائم على دمج الأصوات المتقاربــة بعضها ببعض. ويساعد على إحداث هذا الدمج أن تتشابه الأصوات في صفات كثيرة وتختلف فــي صفة واحدة كالجهر والهمس، ولإخفاء هذا التخالف في هذه الصفة يتم الإدغام.

([1]) الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص195.

([2]) الأندلسي، أبو حيان الغرناطي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص 465.

([3]) بشر، كمال، علم الأصوات، ط1، 2000، دار غريب، ص 249.

([4]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص182.

([5]) المرجع نفسه، ص 61.

ويرى الباحث أنّ الدال هو النظير المجهور للتاء، وهما متفقان في ما عدا الجهر، ولذلك فقد حدثت بينهما المماثلة التامة الرجعية؛ فأسقطت حركة التاء وألقيت على الراء، وأدغمت التاء في الدال.

ويرى الباحث أن هذا الدليل من الأدلة السماعية التي نطق بها بعض من العرب وهي أقل اللغات كما يقول سيبويه ولكنها صحيحة مسموعة.

الدليل الثاني: إدغام الباء في الميم

لا يخرج هذا النوع من الإدغام عن الإدغام الجائز المقبول عند سيبويه وغيره من النحاة. قال سيبويه: "ومن الحروف حروفٌ لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها، وتلك الحروف: الميم، والراءُ، والفاءُ، والشين، فالميم لا تدغم في الباء، وذلك قولك: أكرم به لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: العَنْبَر، ومن بدا لك. فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه؛ وجعلوه بمنزلة النون، إذا كانا حرفي غنة. وأما الإدغام في الميم فنحو قولهم: اصْحَمَّطر "تريد": أصحب مطرًا، مدغم" [1].

وقال المبرد: "والباء والنون تدغمان في الميم، ولا تدغم الميم في واحدة منهما"[2].

يتضح من قول سيبويه والمبرد أن الباء تدغم في الميم وليس العكس، وذلك لوجود الغنة في الميم وعدم وجودها في الباء، وهي ملمح قوة في الميم؛ وهذا ما جعل هذا الإدغام معقولًا عند النحاة وعلماء القراءات؛ لأن الميم أقوى من الياء لما فيها من الغنّة.

قال ابن السراج: "الحروف التي لا تدغم في المقاربة فيها: الميم، والراء، والفاء، والشين؛ فالميم لا تدغم في الباء؛ لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: العَنْبر، ومن بِكَ. وأما إدغام الباء في

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص447.

([2]) المبرد، المقتضب، ج1، ص 212.

الميم فنحو: اصْحَمَّطَرًا تريد: أصحب مطرًا، والفاء لا تدغم في الباء، والباء تدغم فيها، وذلك (إذهَفّي ذلك)، (اذهب في ذلك) والراء لا تدغم في اللام، ولا في النون؛ لأنها مكررة، وتدغم اللام والنون في الراء، والشين لا تدغم في الجيم وتدغم الجيم فيها، وجملة هذا أن حق الناقص أن يدغم في الزائد وحق الزائد أن لا يدغم في الناقص" [1].

ويُلحظ من قول ابن السراج أن الصوت القوي لا يدغم في الضعيف، بل الضعيف هو الذي يدغم في القوي، أي أن الذي يدغم فيه يجب أن يحتوي على صفة قوة، ولا يكون أضعف من الصوت المدغم فيه.

وجاء في الكشف قول مكي: " فأما إتيان الميم بعد الباء فذلك موضعان في البقرة: ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ البقرة: ٢٨٤ أظهره ورش وحده وأظهره من رفع الفعل، وذلك عاصم وابن عامر، وأدغمه الباقون، والموضع الثاني في سورة هود قوله تعالى ﴿ يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا ﴾ هود: ٤٢، أظهره ورش، وحمزه، وابن عامر، وأدغمه الباقون، وحجة من أدغم أن الميم حرف قوي بالغنة التي فيها، والجهر والشدة اللذين فيها؛ فإذا أدغمت فيها الباء نقلت الباء إلى حرف أقوى منها بكثير؛ لأنك تبدل من الباء عند الإدغام ميمًا"[2].

اهتم مكّيّ بإبراز الإدغام والإظهار في القراءات القرآنية، ومن المعلوم أنّ القراءات المتواترة تمثل اللسان العربي تمثيلاً دقيقًا.

([1]) ابن السراج، الأصول، ج3، ص428.

([2]) القيسي، مكي ابن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص 155-156. الآية 284 البقرة، الآية 42 هود.

وقال ابن الباذش: "من ذلك الميم عند الباء نحو ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ الأنعام: ٥٧ و ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ البقرة: ١٣٧ و ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾ آل عمران: ١٠١ ... فاختلفت عبارات القراء عنه بعد إجماعهم إلا من شذ وسنذكره على أن الإدغام لا يجوز. فقال ابن مجاهد والميم لا تدغم في الباء لكنها تُخْفَى لأن لها صوتًا من الخياشيم تواخي به النون الخفيفة قال: وهو قول سيبويه"[1].

وقال عبده الراجحي: "قرأ أبو عمرو والكسائي بإدغام الباء في الميم (يعذب من يشاء)، وقراء الباقون بالإظهار، واختلف عن ابن كثير وحمزة" [2].

وبما أن الإدغام تأثر وتأثير ما بين صوت قوي وصوت أقل قوة، فإنني أرى أن الميم والباء متساويان في القوة والتأثير، فالميم صوت شفتاني استمراري مجهور، أغنّ، والغنة تعطيه قوة، والباء صوت شفتاني وقفي مجهور، وصفة الانفجار أو الوقفية تعطيه قوة على الاستمرارية، لذا يجوز إدغام الباء في الميم والميم في الباء.

تتحول الميم إلى ب عندما تتبع بصوت الباء والمماثلة رجعية مباشرة، إذ تحول الميم إلى شفتاني مجهور وقفي، وذلك من قبل إدغام صوت استمراري في وقفي.

وكذلك يرى الباحث أن هذا الموضع من المواضع السماعية التي نطق بها العرب ولكنها ليست شائعة بينهم، بل عند جزء يسير منهم.

الدليل الثالث: إدغام الهاء مع الحاء

قال سيبويه: "الهاء مع الحاء كقولك (اجْبَه حَمَلًا)، البيان أحسن الاختلاف المخرجين؛ ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها والإدغام فيها عربي حسن لقرب المخرجين؛ ولأنهما

([1]) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج1، ص179.

([2]) عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص152.

مهموسان رخوان، فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين والهمس، ولا تدغم الحاء في الهاء. كما لم تدغم الفاء في الباء؛ لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى في الإدغام، ومثل لك امدح هِلالًا فلا تدغم"[1].

ثم قال ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله

كأنَّها بَعدَ كَلالِ الزَّاجرِ ومُسحِي مُرٌّ عُقَابٍ كاسرِ[2]

يريدون ومسحه.

يُجيز سيبويه الإدغام وعدمه، أما من حيث عدم أجازه الإدغام فيرده إلى اختلاف المخرجين؛ ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام، وبذلك يضع سببين لذلك، وكذلك يجيز الإدغام لعلتين الأولى قرب المخرجين، والثانية اتفاقهما في الصفات، ويرى سيبويه أن الهاء من أقصى الحلق والحاء من وسطه، بينما ثبت لدى المحدثين أن الهاء من الحنجرة، والحاء من الحلق[3] وهما متفقان في الصفات، أما بالنسبة للبيت فالشاهد فيه إخفاء الهاء في الحاء، ويسميه سيبويه إدغامًا؛ لأن الإخفاء عنده ضرب من الإدغام وإلا فإن الإدغام لا يجوز في البيت لئلا ينكسر الوزن حيث لا يجوز الإدغام مع انكسار الوزن[4].

قال المبرد: "وأما الهاء فتدغم في الحاء نحو قولك: أجبحَّميدًا (تريد: أجبه حميدًا)؛ لأنهما متقاربتان، وليس بينهما إلا أن الحاء من وسط الحلق، والهاء من أوله، وهما مهموستان رخوتان،

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، 449.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص450. الشاعر مجهول.

([3]) كمال بشر، الأصوات اللغوية، ص185.

([4]) انظر حاشية، ص400، ج4، من كتاب سيبويه.

ولا تدغم الحاء في الهاء"؛ لأن الحاء أقرب للسان ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام [1]. يوافق المبرد سيبويه في ما ذهب إليه من إدغام الهاء في الحاء، وعدم إدغام الحاء في الهاء.

وقال ابن السراج: "الهاء مع الحاء، تدغم كقولك: أحْبَه حَمَلًا، البيان أحسن، ولا يدغم الحاء في الهاء"[2].

وقال ابن عصفور الإشبيلي: "أما الهاء فليس لها من مخرجها ما يدغم [فيها] أو تدغم فيه؛ لأنها من مخرج الألف والهمزة، فلم يبق لها ما تدغم فيه إلا ما هو من المخرج الذي يلي مخرجها، فإذا اجتمعت مع الحاء فلا يخلو أن تتقدم الحاء أو تتقدمها الحاء، فإن تقدمت على الحاء جاز الإدغام والبيان نحو "أجْبَه حاتمًا" إن شئت لم تدغم وأن شئت قلبت الهاء حاء وأدغمت الحاء في الحاء فقلت "اجبْحَاتمًا" لأنهما متقاربتان ليس بينهما شيء، إلا أن الحاء من وسط الحلق وهما مهموسان[3]، ثم قال: " وإن تقدمتها الحاء نحو "امدح هلالًا" فالبيان، ولا يجوز الإدغام والعلة في ذلك أنَّ المخرجين كما تقدم قد اختلفا مع إن الإدغام في حروف الحلق ليس بأصل. وأيضًا فإنك لو أدغمت لوجب أن تقلب الأول إلى الثاني على أصل الإدغام، فكنت تقلب الحاء هاء وذلك لا يجوز؛ لأن الهاء أدخل في الحلق من الحاء ولا يقلب الأخرج في الفم إلى جنس الأدخل في الحلق، والسبب في ذلك أن حروف الفم أخف من حروف الحلق، ولذلك يقل اجتماع الأمثال في حروف الحلق"[4]. وقد وافقه الأستراباذي عندما قال: "وأما الهاء فتدغم في الحاء فقط، نحو (اجْبَه حَاتِمًا) والبيان أحسن؛ لأن حروف الحلق ليست بأصل في التضعيف في كلمة كما ذكرنا"[5].

([1]) المبرد، المقتضب، ج1، ص207.

([2]) ابن السراج، الأصول، ج3، ص414.

([3])الإشبيلي، ابن عصفور ، الممتع في التصريف، ج2، ص679-680.

([4]) المرجع نفسه، ص681.

([5]) الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص189.

من الواضح أن إدغام الهاء في الحاء، وإدغام ما كانوا يسمونه أصوات الحلق بعضها ببعض كان مشكلة عند بعض النحاة؛ فأخذوا يقدمون اجتهاداتهم حول ما يجوز وما لا يجوز من إدغام هذه الأصوات.

أما المحدثون فقد اتفقوا مع القدماء في أن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام، يقول إبراهيم أنيس: "ولعل السر في إظهار النون ولام التعريف مع أصوات الحلق أن هذه الأصوات غير مستعدة بطبيعتها لفناء الأصوات فيها"[1].

وقال عبد الصبور شاهين: "ذُكر أنهم كثيرًا ما يقلبون الحاء في الأول عينًا ويدغمونها، وكذلك يقلبون الهاء حاء ويدغمونها، وكل ذلك لا يجوز إجماعًا"[2].

ما ذهب إليه إبراهيم أنيس وعبد الصبور شاهين من عدم جواز إدغام أصوات الحلق في غيرها، ولا إدغام غيرها فيها ينقضه ما نصّ عليه سيبويه في قوله: "ومما قالت العرب تصديقًا لهذا القول في الإدغام قول بني تميم: مَحُّم، يريدون: مَعَهُم، ومَحَّاؤلاء، يريدون: مع هؤلاء"[3].

الدليل الرابع: إدغام النون مع الواو

قال سيبويه: "وسمعت الخليل يقول في انْفَعَل من وَجِلتُ: اوَّجل كما قالوا امَّحى، لأنها نون زيدت في مثال لا تضاعِف فيه الواو، فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك: من مِّثلِكَ، ومَن مَّاتَ. فهذا يتبين فيه أنّها نون بالمعنى والمثال وكذلك انفعل من يئس على هذا القياس"[4]. وقال في موضع آخر: "وتدغم النون مع الواو بغنةٍ وبلا غنةٍ لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون"[5].

([1]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص187.

([2]) شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987، ص141.

([3]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص450

([4]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص455.

([5]) المصدر نفسه، ص453.

إدغام النون في الواو من الأمور التي يحسن التوقف عندها. وقد عالج سيبويه هذه المسألة معالجة صوتية دقيقة.

قال المبرد: "وأما إدغامها في الواو فلعلِلٍ غير واحدة: منها مضارعةُ النون للياء والواو؛ لأنها تزاد في موضع زيادتهما، فتزاد ثانية وثالثة ورابعة فإما زيادتها ثانية فنحو عَنْسَل وعَنْبس؛ لأن من العُسول والعُبوس وجُنَدب وعُنْظَب وجميع ما كان على هذا الوزن، وهذا موضع زيادة حروف اللين؛ نحو: كَوثَر، وَبيْطَرَ، وتابل، وضارب، وما أشبه ذلك وتزاد ثالثة في حَبِنطى، وجُحَنْفَل وهو موضع زيادة الألف في قبائل وحبارى، والواو في جدول وعجوز، والياء في عِثْيَر وقضيب. وكذلك تزاد النون رابعة في رَعْشَن وضيفَن بحذاء الواو والياء، والألف في مثل سلقَيت، وحُبلى وترقُوة"[1].

وقال ابن يعيش: "وإما إدغامها في الياء والواو في نحو من يأتيك ومن وال فذلك من قبل أن النون بمنزلة حروف المد نحو الواو والياء لأن فيها غنة كما أن فيهما لينًا؛ ولأن النون من مخرج الراء، والراء قريبة من الياء؛ ولذلك تصير الراء ياء في اللثغة وهي "تدغم بغنة وبغير غنة"، فإذا أدغمت بغير غنة فلأنها إذا أدغمت في هذه الحروف صارت من جنسها، فتصير مع الراء راء، ومع اللام لامًا، ومع الياء ياء ومع الواو واو، وهذه الحروف ليست لها غنة وأما إذا أدغمت بغنة فلأن النون لها غنة في نفسها"[2].

وقال ابن عصفور: "وأما مقاربتها للياء والواو فلأنّ في النون غنَّة تشبه اللين في الياء، والواو؛ لأن الغنة فضل صوت في الحرف كما أن اللين كذلك، وهي من حروف الزيادة كما أن الياء، والواو كذلك، وتزاد في موضع زيادتهما تقول (عَنْسَل) و (جَحَنْفَل) و (رَعْشَنَ) كما تقول

([1]) المبرد، المقتضب، ج1، ص 219.

([2]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص 144.

(كَوْثَر) و (صَيْقَل) و (جَدْوَل) و (عِثْيَر) و (تَرْقُوة) و (عِفْرية) وأيضًا فإنها قد أدغمت فيما قارب الواو في المخرج وهو الميم، وفيما هو على طريق الياء وهو الراء"[1].

يتبين مما سبق جواز إدغام النون مع الواو، وحسبما قال النحاة وأعادوا ذلك إلى أن النون هي من أصوات الغنة، وأن الغنة التي فيها تشبه المد واللين اللذين في الياء والواو، وهي كذلك تزاد في مكان زيادتهما، وهي أيضًا قريبة منها.

أما القراء فلهم آراؤهم في ذلك:

فقد قال صاحب الكشف: "وعلة إدغام النون الساكنة والتنوين في الياء والواو، وإظهار الغنة، هي ما بينهن من التشابه، وذلك أن الغنة التي في النون تشبه المد واللين اللذين في الياء والواو. فَحَسُن الإدغام لذلك، وأيضًا فإن الواو من مخرج الميم، فأدغمت النون فيها، كما تدغم في الميم لمؤاخاة الميم والواو في المخرج"[2].

تبين من قول صاحب الكشف أن علة الإدغام الشبه الموجود في النون والياء والواو، حيث أن الغنة التي في النون تشبه اللين في الياء والواو. وكذلك لأن الواو من مخرج الميم فأدغمت النون فيها كما تدغم في الميم.

وقال ابن الجزري: "النون في الواو من (نون والقلم) والخلاف فيه كالخلاف في (يس والقرآن) أدغم النون في الواو، الكسائي، ويعقوب، وخلف، وهشام ،إلا أنه لم يختلف فيه عن قالون أنه بالإظهار، واختلف عن ورش وحده، وعن عاصم والبزي، وابن ذكوان، فأما ورش فقطع له

([1]) الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج2، ص696.

([2]) القيسي، مكي ابن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص164.

بالإدغام، من طريق الأزرق صاحب التجريد، والتلخيص، والكامل وغيرهم وقطع لـــه بالإظهـــار صاحب التذكرة والعنوان"[1].

وقال صاحب السراج: "أن كل القراء السبعة أدغموا النون الساكنة والتنوين فـــي حـــروف ينمو الأربعة وهي الياء، والنون، والميم، والواو، إدغامًا مصاحبًا للغنة فالياء نحـــو **(مـــن يقـــول)** **(وبرقٌ يجعلون)** والنون نحو **(من نور)** **(يومئذٍ ناعمة)**، الغاشية 8، والميم نحو **(ممَّن منَعَ)**، البقرة 114 **(وَمَثَلًا ما بَعُوضَةً)**، البقرة 26، والواو نحو **(المن والسلوى)**، الرعد 11، و **(غِشَوة)**، البقرة 7[2].

أما المحدثون فلهم آراؤهم الخاصة بهم:

قال إبراهيم أنيس: "فقد تفنى النون تاركة وراءها نوعًا من النغمة وذلك عند مجاورتها الياء والواو، فإذا ولي النون المشكلة بالسكون ياء أو واو شددت الياء أو الواو، ثم سمح عند النطق بهما أن يتخذ الهواء مجراه من طريقين هما الفراغ الأنفي، والفم"[3].

ما قاله إبراهيم أنيس يذهب إلى تفسير الإدغام تفسيرًا يتوافق إلى حدٍ كبير مـــع جماليـــات اللسان العربي؛ فإن إدغام واو المدّ بالواو يحدث إيقاعًا خاصًا.

وقال الدكتور سمير استيتيه: "لكن هذا الإدغام ينقسم إلى قسمين: أولهما إدغام بغير غُنّـــة، وهذا يعني أن تيار الهواء لا يخرج من الأنف عند نطق المدغم، بل من الفم، ويحدث هذا الإدغـــام في قراءة عاصم عندما تكون النون متبوعة بالراء، واللام، كما في (من له)؛ إذ ننطق بهـــا هكـــذا (مَلَّه) وكما في (من رَبِّ)؛ إذ تنطق (مِرْرَبِّ). وثانيهما إدغام بغنة وهذا يعني أن تيار الهواء يخرج من الأنف والفم معًا، أو من الأنف فقط، ويحدث ذلك عندما يكون الصوت اللاحق للنـــون واوًا، أو

([1]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص18.

([2]) ابن القاصح، سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، ص119.

([3]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، 1979، ص71.

ياء، أو ميمًا، أو نونًا، كما في: "من وال"، فقد انقلبت النون إلى واو ثم أدغمت الواوان، وكما في من يعمل؛ إذ انقلبت النون إلى ياء ثم أدغمت الياءان. في هذا النوع من الإدغام يخرج الهواء من الأنف والفم معًا فالصوت مؤنف (Nasalized) [1].

إذن تصبح النون واوًا في الموقع الذي تتبع فيه بالواو، والمماثلة رجعية مباشرة، وقد ورد هذا النوع من الإدغام عند سيبويه وأجازه؛ لأنها من مخرج الميم، قال سيبويه: "وتدغم النون والواو بغنة وبلا غنة؛ لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون"[2]. وعلّة الإدغام عنده التقارب في المخارج. وهذا صحيح مسموع من العرب وهو موافق للقياس بحيث يتم إدغام الأول في الثاني.

الدليل الخامس: إدغام اللام في الشين

قال سيبويه: "وهي (أي، لام، هل، وبل) مع الضاد والشين أضعف؛ لأنّ الضاد مخرجها من أول حافة اللسان والشين من وسطه، ولكنه يجوز إدغام اللام فيها لما ذكرتُ لك من اتصال مخرجهما. قال طريف بن تميم العنبري":

تقول إذا استهلكتُ مالًا للذةٍ فُكَيْهَةُ هَشِّيْء يكفيك لائقُ[3]

يريد هل شيء فأدغم اللام في الشين.

أورد سيبويه هذا الشاهد الشعري دليلًا على إدغام لام هل وبل في الشين، على الرغم من أن الشين صوت غاري، بينما اللام من حروف طرف اللسان، ولكن لاتساع مخرج الشين حتى خالطت طرف اللسان، والإدغام هنا جائز والإظهار جائز، لأنهما من كلمتين.

وقال المبرد: "والحرفان اللذان يبعدان من مخرجها (أي اللام) ويتصلان بها في التفشي الذي فيهما: الشين، والضاد، فأما الشين فتخرج من وسط اللسان من مخرج الجيم والياء، ثم تتفشى

([1]) سمير استيتية، القراءات بين العربية والأصوات اللغوية، ص101.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص458.

([3]) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

حتى تتصل بمخرج اللام"[1]. ثم قال: "والإدغام في الضاد والشين أبعد، لما ذكرت لك من تراخي مخارجهما، وهو جائز"[2].

أجاز سيبويه والمبرد إدغام لام هل وبل في الشين؛ وذلك لتفشيها في المخرج حتى تتصل أو تختلط بمخرج اللام؛ فالشين كما أوضحنا صوت غاري، ولكن تتفشى حتى تتصل بطرف اللسان والذي هو مخرج اللام.

ويرى ابن يعيش ما يراه سيبويه والمبرد في جواز الإدغام، بقوله: "والشاهد في البيت قوله (هَشِّي) وأصله (هَلْ شيء) فأدغم اللام في الشين لاتساع مخرج الشين وتفشيها وأجراسها مع كونها من وسط اللسان إلى طرفه، واختلاطها بطرفه، واللام من حروف طرف اللسان، فإدغامها لذلك جائز وإظهارها أيضًا جائز لكونهما من كلمتين"[3].

يقول إبراهيم أنيس: "إن جميع الأصوات التي تدغم فيها اللام، تندرج تحت تلك المجموعة الكبرى من الأصوات المتقاربة المخارج التي سبق شرحها ما عدا الشين؛ ولهذا يعد إدغام لام التعريف في الشين أمرًا غريبًا، قد يبرره أن الشين أقرب أصوات الحنك للمجموعة الكبرى التي سبقت الإشارة إليها، أو لصفة التفشي أي تقترب بها إلى مخرج اللام"[4].

ويرى الباحث أن الإدغام فيها من قبل شاعر تميمي فلعله تحدث بلغة قومه، وقد أجاز النحاة هذا الإدغام لاتساع مخرج الشين، على الرغم أننا لم نجد إدغامًا لهذا عند القراء إلا مع لام التعريف كما في قوله (والشمس وضحاها)، الشمس 1، (والشهر الحرام بالشهر الحرام)، البقرة 94، وإدغام لام التعريف بالشين شائع عند العرب جميعهم، بينما إدغام لام هل وبل مسموع عند بعض العرب،

([1]) المبرد، المقتضب، ج1، ص214.

([2]) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

([3]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص142.

([4]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص202.

وليس عند جميعهم، وله آثار في أيامنا هذه في شماليّ فلسطين والأردن ولبنان والعراق وغيرها فتقول (هَشّي أزعَجَك) (هل شيء أزعجك).

الدليل السادس: إدغام اللام مع الثاء

لم يخرج هذا النوع من الإدغام عن الأنواع التي أجازها سيبويه وغيره من النحاة والقراء.

قال سيبويه: "وهي مع الظاء والثاء والذال جائزة وليس كحسنه مع هؤلاء؛ لأن هؤلاء من أطراف الثنايا، وقد قاربنا مخرج الفاء"[1].

ثم قال: "وقرأ أبو عمرو (**هَثّوب الكفار**) المطففين 36 يريد: هل ثوب الكفار، فأدغم اللام في الثاء"[2]، أجاز سيبويه هذا الإدغام؛ وذلك لقرب المخرج.

وقال المبرد: "فإن كان اللام لغير المعرفة جاز الإدغام والإظهار، والإدغام في بعض أحسن منه في بعض. إذا قلت هل رأيت زيدًا، وجعل راشد جاز أن تُسكن فتقول: (حَعَرَ شد) كما تسكن في المثلين، والإدغام ههنا أحسن إذا كان الأول ساكنًا، فإن كان متحركًا اعتدل البيان والإدغام، فإن قلت (هل طرقَكَ؟ أو هل دفعكَ؟ أو هل تم لك؟) فالإدغام حسن والبيان حسن، وهو عندي أحسن لتراخي المخرجين، وقرأ أبو عمرو (بتؤثرون فأدغم وقرأ "هَثُّوب الكُفُّار")"[3].

قال ابن عصفور: "وإدغامها في الطاء، والتاء، والصاد، والسين، والزاي، يلي في الجودة إدغامها في الراء؛ لأنها أقرب الحروف إليها بعد الراء، وإدغامها في الثاء نحو (هل ثوب) وقد قرأ به أبو عمرو والذال والظاء يلي ذلك، لأن هذه الثلاثة من أطراف الثنايا [وقد] قاربن مخرج ما يجوز إدغام اللام فيه وهو الفاء"[4].

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص459.

([2]) المصدر نفسه، ج4. الآية 36 من المطففين.

([3]) المبرد، المقتضب، ج1، ص 213-214.

([4]) الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ط1، ج3، ص693.

يتبين مما سبق أن النحاة أجازوا إدغام اللام في الثاء لتقارب المخارج بينهما. لكن المبـــرد فضل البيان على الإدغام، وذلك لتراخي المخرجين.

ويرى القراء: ما يراه النحاة من جواز للإدغام.

فقد ذكر أبو جعفر الأنصاري ذلك بقوله: "أما هل فاختلفوا في إدغامها عند ثلاثة أحرف هي التاء، والثاء، والنون، فالتاء نحو (هل تنقمون)، المائدة 59، (وهل تربصون)، التوبة 52، والثـــاء (هل ثوب)، المطففين 36، وليس في القرآن غيره... فأدغمها الكسائي عنـــدهنّ وأدغمهـــا حمـــزة وهشام عند التاء والثاء واستثنى هشام (هل تستوي) الرعد 16، فأظهره"[1].

إدغام اللام في هذه الأصوات الثلاثة مسوّغ علمًا؛ فهي متقاربة في مواضع نطقها؛ فـــاللام صوت لثوي، وكذلك التاء والنون، وأما الثاء فهي صوت بين أسناني.

قال إبراهيم أنيس: "فإن كانت اللام غير لام المعرفة، جاز إدغامها في جميع هذه الأصوات الثلاثة عشرة"[2].

ويرى الباحث جواز الإدغام بين اللام وهذه الحروف للتقارب بينهما في المخرج، وهو مـــا ذكره سيبويه، وقد أجاز سيبويه الإدغام لتقارب الصوتين في المخرج، وهو من الأدلة المـــسموعة التي مارسها القراء وجماعة من العرب، وما زال متصلًا في هذه الأيام هل ثوبك نظيف فهناك من يقول (هثوبك نظيف).

الدليل السابع: إدغام اللام في التاء

قال سيبويه: "وهي مع الطاء، والدال، والتاء، والثاء، والصاد، والزاي، والـــشين، جـــائزة، وليس ككثرتها مع الراء لأنهن قد تراخين عنها[1]". ثم قال: "وأما التاء فهي على ما ذكـــرت لـــك،

([1]) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج1، ص242.

([2]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص201.

وكذلك أخواتها، وقد قرئ بها (بِتُؤثرون الحياة الدنيا)، (أي بل تؤثرون الحياة الدنيا) الأعلى 16، فأدغم اللام في التاء.

[و] قال مزاحم العقيلي:

فدع ذا ولكن هتُّعينُ مُتيَّمًا على ضَوءِ بَرْقٍ آخِرَ اللّيلِ ناصِبِ[2]

يريد هل تعين.

أورد سيبويه هذا البيت للاستدلال على إدغام اللام في التاء؛ لأنهما متقاربتان في المخرج؛ إذ هما من حروف طرف اللسان الصعبة في النطق، فهي أحوج إلى الإدغام من غيرها[3].

وقال ابن السراج: "وهي مع الطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين جائزة، وليس ككثرتها مع الراء، وإنما جاز الإدغام؛ لأن آخر مخرج اللام قريب من مخرجها، وهي حروف طرف اللسان"[4].

وقال ابن عصفور الإشبيلي: "وإن كانت لغير تعريف أدغمت لأجل المقاربة، وجاز البيان؛ لأنها لم يكثر استعمالها ككثرة لام التعريف ولا هي مع ما بعدها بمنزلة كلمة واحدة، كما أن لا التعريف كذلك[5]". ثم قال: "وإدغامها في الطاء، والتاء، والدال، والصاد، والسين، والزاي يلي في الجودة إدغامها في الراء؛ لأنها أقرب [الحروف] إليها بعد الراء"[6].

يعلل ابن عصفور جواز الإدغام هنا لمقاربة المخارج، ويجعل الإظهار جائزًا؛ وذلك بسبب عدم كثرتها في الكلام كلام التعريف، وكذلك انفصالها عنها.

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص457.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص459.

([3]) سيبويه، الكتاب، ج4 الحاشية ص459.

([4]) ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص420–421.

([5]) الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج2، ص692.

([6]) المرجع السابق، ص693.

يتبين مما سبق جواز إدغام لام هل وبل في هذه الأحرف؛ وذلك لقرب المخارج بينها وبين اللام.

أما القراء فقد أجازوا إدغام لام هل وبل في التاء كما أجازها النحاة.

قال أبو بكر الأصبهاني متحدثًا عن ذلك: "وكان الكسائي يدغم أيضًا اللام من (هل) و(بل) في الطاء، والظاء، والضاد، والثاء، والتاء، والسين، والزاي، والنون، مثل:...(هل تعلم)". وقال أيضًا: "وزاد أبو الحارث في روايته عنه إدغام اللام في الذال من قوله (يفعل ذلك) حيث كان، ووافقه حمزه في التاء والثاء والسين نحو (هل ترى) (وهل تحسَّ) (وهل تعلم)"[1].

وقال صاحب التذكرة: "وأما لام هل فإنه أدغمها (أبي عمرو) في قوله تعالى (هل ترى من فطور)، تبارك (3)، وفي الحاقة (8)، (فهل ترى لهم من باقية) بلا اختلاف عنه، وأظهرها في التاء في باقي القرآن"[2].

وقال صاحب الإقناع في القراءات السبع: "وأدغم أبو عمرو (هل ترى من فطور)، تبارك (3) (هل ترى لهم من باقية) في الملك (3) والحاقة (8) لا غير، وزاد عنه عبد الله بن داود الخريبي موضعًا ثالثًا، وهو (هل تعلم له سميا) في مريم (65)، انفرد به عنه"[3].

ويرى المحدثون جواز إدغام لام هل وبل في التاء. قال إبراهيم أنيس: "فإن كانت اللام غير لام المعرفة جاز إدغامها في جميع هذه الأصوات الثلاثة عشر، (الأصوات التي تدغم فيها لام التعريف) وكان في بعض أحسن منه في البعض الآخر"[4].

([1]) الأصبهاني، أحمد بن الحسين بن مهران، المبسوط في القراءات العشر، ص97.

([2]) ابن غلبون، طاهر عبد المنعم، التذكرة في القراءات الثماني، م1، ص 81 بتصرف.

([3]) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج1، ص242.

([4]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص201.

وقال الدكتور سمير استيتيه: "تدغم اللام في كل من هل وبل بالصامت الذي يتبعها في أول الكلمة التالية، إذا كان هذا الصامت واحدًا من الأصوات الآتية: التاء، والثاء، والسين، والزاي، والطاء، والضاد، والنون، ولذلك فقد أدغم هشام لام (بل) و (هل) في الصامت الهلالي الموجود في كل من (هل تعلم) (هل ثوب)"[1].

جواز إدغام لام (بل وهل) لا يعني أنه يجوز لنا أن نفعله في كلامنا، وإنما نعني أنه يجوز به قراءة القرآن الكريم؛ لأنّ قراءته بالإدغام يعني أنها أن بعض العرب كانوا يدغمونها.

يتبين مما سبق جواز إدغام لام هل وبل في التاء، وذلك لتقاربها في المخارج. ويرى الباحث أن هذا الإدغام كان مستعملًا عند بعض العرب، فهو صحيح ومسموع ، ويوافق القياس حيث يدغم الأول في الثاني.

الدليل الثامن: إدغام التاء في الصاد

قال سيبويه: "والطاء، والدال والتاء يدغمن كلُّهنّ في الصاد والزاي والسين، لقرب المخرجين لأنهنّ من الثنايا وطرف اللسان، وليس بينهن في الموضع إلا أنَّ الطاء واختيها من أصل الثنايا، وهن من أسفله قليلًا مما بين الثنايا..."[2].

قال وسمعناهم ينشدون هذا البيت لابن مقبل

فكأنَّما اغْتَبَقَصَّبيرَ غَمامةٍ بِعَرا تُصَفّقُه الرياحُ زُلالا

فأدغم التاء في الصاد.

أورد سيبويه هذا الشاهد دليلاً على إدغام التاء في الصاد في كلمة (اغْتَبَقّصَّبير) وذلك لأنهما من حروف طرف اللسان والصاد حرف صفيري.

([1]) سمير استيتيه، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص40.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص462-463.

من المعلوم أن التاء من حروف طرف اللسان الستّة: وهي (التاء، والثاء، والدال، والذال، والطاء، والظاء). وقال المبرد: "فإذا التقى حرفان أحدُهما من هذه الستّة، والآخر من حروف الصفير فأردت الإدغام أدغمته على لفظ الحرف من حروف الصغير تقول في (مِفتعل) من صبرت إذا أردت الإدغام (مصّبر)، وفي مُستمع (مسَّمع)"[1].

قال ابن عصفور: "ثم الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء لكل واحد منهن يدغم في الخمسة الباقية، وتدغم الخمسة الباقية فيه، وتدغم أيضًا هذه الستة في الضاد، والجيم، والشين، والصاد، والزاي، والسين. ولم يحفظ سيبويه إدغامها في الجيم ولا يدغم فيهن من غيرهن إلا اللام، وسواء أكان الأول منهما متحركًا أو ساكنًا، إلا أن الإدغام إذا كان الأول منهما ساكنًا أحسن منه إذا كان الأول متحركًا؛ لأنه يلزم فيه تغييران: أحدهما تغيير الإدغام، والآخر تغيير بإسكان الأول، وإنما جاز إدغامهما، فيما ذكر لتقاربهما في المخرج بعضها من بعض، ولمقاربتها حروف الصفير في المخرج أيضًا"[2].

وقال أيضًا في مكان آخر: "ولا يدغم شيء من هذه الصفيريات في شيء مما يقاربها من الحروف؛ لأن في ذلك إخلالًا بها؛ لأنها لو أدغمت لقلبت إلى جنس ما تدغم فيه فيذهب الصفير، وهو فضل صوت في الحرف"[3].

يلحظ من أقوال ابن عصفور أنه قد أجاز إدغام حروف طرف اللسان الستة في الحروف الصفيرية لمقاربتها في المخرج، بحيث تقلب إلى جنس الحرف المدغمة فيه؛ لكنه لم يُجز إدغام الحروف الصفيرية فيها وذلك بسبب الصفير كونه صفة قوة في الحرف، وقد قال بذلك النحاة أيضًا.

([1]) المبرد، المقتضب، ج1، ص174.

([2]) الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج2، ص701– 702.

([3]) المرجع نفسه، ص708.

وقد اتفق القراء مع النحاة في ذلك، فقد قال أحمد الأصبهاني: "وتدغم تاء التأنيث في السين نحو (أنبَتَت سبّع سنابل) البقرة 261، وفي الثاء نحو (كذبت ثمود) الشعراء 141، وفي الجيم نحو (وجبت جُنُوبها) الحج 39، و (نضجت جُلُودهم) النساء 56، وفي الصاد نحو (حصرت صدّورهم) النساء 90 (ولهُدّمت صوّامع) الحج 40 "[1].

ويرى المحدثون أن التاء تدغم بالأصوات الصفيرية يقول إبراهيم أنيس: "والصاد مثل قوله تعالى (أو حصرت صدورهم) النساء 90، أصاب التاء هنا ما أصابها في المثال السابق مع السين، فحين سمح للهواء معها بالمرور وصارت رخوة، أشبهت السين كل المشابهة، وليس هناك فرق بين السين والصاد؛ إلا في أن الثانية (أي الصاد) مطبقة، وهكذا تم الإدغام بين التاء والصاد"[2].

ويقول الدكتور سمير استيتيه: "تدغم تاء التأنيث في أصوات هلالية لجعل المقطع الأول من مقطعي الإدغام منبورًا" ويوضح ذلك بقوله تفسر هذه القاعدة إدغام ابن عامر تاء التأنيث في الأصوات الهلالية الآتية: الثاء، الجيم، الذال، الزاي، السين، الصاد، الظاء. فقد قرأ بإدغام تاء التأنيث في هذه الأصوات في كل من (كذبت ثمود، نضجت جلودهم، نزلت سورة، حصرت صدورهم، كانت ظالمة) [3]. وما ينطبق على التاء مع الصاد ينطبق على التاء مع السين في قولهم يسمَّعون أي يتسمعون؛ إلا أن الصاد مطبقة والسين ليست كذلك.

ويرى الباحث أن التاء قد تأثرت بصوت الصاد بعدها تأثرًا كليًا ثم أدغمت فيه والمماثلة هنا مماثلة رجعية حيث ماثلت التاء الصاد في الهمس، ولكن في الصاد استعلاء وصفير وفي الصفير فضل صوت للحرف. وكذلك فإن هذا كان مسموعًا عن العرب، وليس جميع العرب بل جزء منهم.

([1]) الأصبهاني، أحمد بن الحسين، المبسوط في القراءات العشر، ص94.

([2]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص191.

([3]) سمير استيتيه، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص40.

قلب تاء الافتعال صادًا

قال سيبويه: "وقالوا في مفتعل من صَبرْتُ مُصطَبِرٌ أرادوا التخفيف حين تقاربا ولم يكن بينهما إلا ما ذكرت لك، يعني قرب الحرف، وصارا في حرف واحد، ولم يجز إدخال الصاد فيها لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء؛ ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف، وليكون عملهم من وجه واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام.

وأراد بعضهم [الإدغام] حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صادًا، فقالوا مُصَّبر، وحدثنا هارون أن بعضهم[1] قرأ (فلا جناح عليهما أن يَصّلحِا بينهما صلحا) النساء 128"[2].

قال أبو عثمان: "ومن العرب من يبدل التاء على ما قبلها فيقول (اصَّبر، ومُصَّبر)، وقراء بعض القراء: (أن يصَّلحا) النساء 128، يريد: يفتعلا من الصلح... قال أبو الفتح: "أصل هذه كلها: (اصتبر، واصتلح، وصرب، وأظهر)فكرهوا ظهور التاء، وهي مهموسة غير مستعلية مع الضاد والظاء وهما مجهورتان مستعليتان فأرادوا الإدغام فأبدلوا الزائد وهو تاء افتعل للأصل الذي قبله"[3].

يفهم من كلام ابن جني أن التاء ماثلت الصاد مماثلة جزئية في الهمس فقلبت إلى أقرب الحروف إلى الصاد وهو الطاء، فعندما قلبت إلى الطاء أدغمت في الصاد فأصبحت (يصَّلِحا) والتي أصلها يصتلحا ثم أصبحت يصطلحا ومن ثم أدغمت الطاء في الصاد فأصبحت يصَّلِحا. وهذا ما أكده سيبويه قبله.

([1]) هم: عاصم الجحدري، وعثمان البتّي، والليثي (معجم القراءات 169/2).

([2]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص467.

([3]) ابن جني، المنصف، ح2، ص328.

وقال ابن السراج: "وإذا كان الأول صادًا قالوا: اصطبر يصطبر اصطبارًا وهو مصطبر، فإن أرادوا الإدغام قالوا [هو] مصَّبر وقد اصَّبر؛ لأن الصاد لا تدغم في الطاء، فقلبوا الطاء صادًا وأدغموا الصاد فيها"[1]. ويلحظ من قول ابن السراج أن التاء تقلب إلى الطاء، وهي النظير المستعلي للتاء، وبعد ذلك ماثلت هذه الطاء الصاد فصارت صادًا، ومن ثم أدغمت في الصاد.

يقول إبراهيم أنيس: "أما حين تصوغ (افتعل) من (صبر)، فنجد أن الصيغة أولًا (اصتبر) وقد اجتمع في هذه الكلمة صوتان مهموسان، غير أنّ أحدهما مطبق والآخر مستفل فقلبت التاء إلى نظيرها المطبق وهو الطاء الحديثة كما ننطق بها الآن، ومن أجل هذا صارت الكلمة (اصطبر) ثم زاد تأثر الثاني بالأول فأصبحت الكلمة (اصَّبَرَ) ولا يجوز فيها غير هذا"[2].

ويرى الباحث أن الذي تم في هذه الآية: أولًا المماثلة الجزئية التقدمية بين الصاد والتاء، حيث قلبت التاء طاء، ومن ثم المماثلة التامة بين الطاء والصاد، حيث انقلبت الطاء إلى صاد فأدغمت الصاد في الصاد. وهي صحيحة مسموعة عند بعض من العرب.

الدليل التاسع: إدغام التاء في الثاء

لم يخرج هذا النوع من الإدغام عن أنواع الإدغام التي قال بها سيبويه في الإدغام. قال سيبويه: "وقال ناس كثير مثَّرد في مثترِدٍ، إذا كان من حيز واحد، (وفي حرف واحد)"[3].

نلاحظ من قول سيبويه أن مثترد، من الفعل اثترد ومُثَّرد هي من أثرد، وهنا تقع الفاء في بداية الفعل فاء الفعل، ومن هنا فقد ماثلت التاء الثاء الواقعة في موقع الفاء.

([1]) ابن السراج، الأصول، ج3، ص271 و 272.

([2]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص182.

([3]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص468.

ويرى ابن جني: "أن التاء قد تماثل الثاء إذا كانت الثاء فاء للكلمة فتقلب ثاء ثم تدغم، فقد قال: "ومنهم من يقلب تاء افتعل ثاء فيجعلها من لفظ الفاء قبلها فيقول اثّرد، وأثّار، وأثّنى كما قال بعضهم في ادّكر: اذّكر وفي اصطلحوا: أصّلحوا"[1].

ويرى القراء أن التاء تدغم في الثاء فقد قال ابن غلبون: "وأما التاء المتحركة فإنه كان يدغمها (أي أبي عمرو) في أحد عشر حرفًا....وفي الثاء كقوله ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ﴾ البقرة: ٩٢، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ثُمَّ﴾ العنكبوت: ٥٧، ﴿وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ﴾ آل عمران: ٧٩، وما أشبه هذا حيث وقع إلا في قوله ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ البقرة: ٨٣، وقوله ﴿حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ الجمعة: ٥، فإنه قد اختلف عنه فيهما"[2].

وقال صاحب الإتحاف: "أدغم أبو عمرو وحمزة والكسائي التاء في الثاء في قوله عز وجل (كذبت ثمود) [3].

أما المحدثون فلهم آراؤهم الخاصة بهم فقد قال إبراهيم أنيس: "يدغم هذا الصوت (التاء) في عدة أصوات وقد روت كتب القراءات أمثلة لكل حالة، فهي تدغم إدغامًا صغيرًا في كل من الأصوات الآتية: (الثاء) مثل قوله تعالى ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ هود: ٩٥ ، وقد تم في هذا الإدغام عمليتان: الأولى أن نسمح للهواء مع التاء بالمرور لتصبح رخوة كالثاء، والثانية أن مخرج

([1]) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص172.

([2]) ابن غلبون، طاهر عبد المنعم، التذكرة في القراءات الثمان، المجلد الأول، 84 و85.

([3]) البنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب: بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1987، ج1، ص132. بتصرف

الصوت الأول قد انتقل إلى الأمام متجهًا نحو مخرج الأصوات المسماة باللثوية، وبها ماثل الصوت الأول الصوت الثاني كل المماثلة فتم الإدغام"[1].

ويرى الدكتور سمير استيتيه أن تاء التأنيث تدغم في الأصوات الهلالية بقوله: "تدغم تاء التأنيث في أصوات هلالية لجعل المقطع الأول من مقطعي الإدغام منبورًا، ويوضح ذلك بقوله في تفسير هذه القاعدة إدغام ابن عامر تاء التأنيث في الأصوات الهلالية الآتية: الثاء، الجيم، الذال، الزاي، السين، الصاد، الظاء فقد قرأ بإدغام تاء التأنيث (كذبت ثمود) [2].

ويرى الباحث أن التاء والثاء صوتان مهموسان وقد جاءا في كلمة واحدة هي (مُثْتَرِدٍ)، وهما قريبان في المخرج، والنطق بهما على ما هما عليه ثقيل، ويحتاج إلى جهد عضلي، وتأنٍّ في الأداء؛ ولذلك نرى أنَّ من أدغمها فإنه آثر النطق بالثاء وهو صوت احتكاكي، على النطق بالتاء وهو صوت انفجاري؛ كذلك فقد تم إدغام التاء في الثاء لأن الثاء أقوى من التاء كما تشير الدراسات الصوتية الاكوستيكية؛ ولذا فإن هذا الشاهد أو الموضع من المواضع التي كانت منطوقة عند بعض العرب، وهي على الأغلب تكون عند القبائل البدوية.

الدليل العاشر: إدغام الذال في الزاي

يذكر سيبويه هذا النوع من الإدغام ويجيزه هو وغيره من النحاة، قال سيبويه: "وسمعناهم يقولون: مزمان، فيدغمون الذال في الزاي، ومسَّاعةٍ، فيدغمونها في السين، والبيان فيها أمثل لأنها أبعد من الصاد واختيها، وهي رخوة فهو فيهن أمثل منه في الطاء واختيها"[3].

وقال ابن عصفور: "ثم الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء كل واحد منهن يدغم في الخمسة الباقية، وتدغم الخمسة الباقية فيه، وتدغم أيضًا هذه الستّة في الضاد، والجيم، والشين،

([1]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 190.

([2]) سمير استيتيه، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص40.

([3]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص464.

والصاد، والزاي، والسين"[1]. وقال أيضًا: "وإنما جاز إدغامها فيما ذكر لتقاربها في المخرج بعضها من بعض، ولمقاربتها حروف الصفير في المخرج أيضًا، كما بُيّن في مخارج الحروف"[2].

لقد أعاد ابن عصفور الإدغام بين الذال وهذه الحروف لقرب المخرج، والإدغام عنده أحسن من الإظهار فيقول: "الإدغام في جميع ما ذكر أحسن من البيان، والسبب في ذلك أن أصل الإدغام لحروف طرف اللسان والفم، بدليل أن حروف الحلق يدغم منها الأدخل في الأخرج؛ لأنه يقرب بذلك من حروف الفم، ولا يدغم الأخرج في الأدخل؛ لأنه يبعد بذلك من حروف الفم، ويتمكَّن في الحلق"[3].

وقد اتفق القراء في ذلك مع النحاة، فقد قال صاحب الكشف: "وحجة من أدغم الذال من إذ في الزاي أن الزاي أقوى من الذال للصفير الذي فيها، وقد اشتركا في الجهر، والرخاوة، وفي الخروج من الفم، وفي إدغام لام التعريف فيهما، فلما كان الإدغام يزيد الزاي قوة بالصفير حسن الإدغام وقوي"[4].

يعيد صاحب الكشف سبب إدغام الذال في الزاي لعدة أسباب: أولها لما في الزاي من الصفير، والصفير فضل صوت الحرف، وبذلك ينقل الذال إلى قوة الزاي، وثانيهما اشتراكهما في الجهر والرخاوة، وثالثها الخروج من الفم لكليهما، ورابعها إدغامهما في لام التعريف.

وجاء في الإقناع: "أن أبا عمرو وهشام أدغم الذال في الزاي في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ زَيَّنَ ﴾ الأنفال: ٤٨، وأظهر خلاد والكسائي "[5].

([1]) الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج2، ص701.

([2]) المرجع نفسه، ج2، ص702.

([3]) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

([4]) القيسي، مكي أبن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص149.

([5]) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج1، ص240.

ويرى المحدثون جواز إدغام الذال في الزاي، فقد قال إبراهيم أنيس: تدغم الذال إدغامًا صغيرًا في الأصوات الآتية... والزاي أي مثل قوله تعالى ﴿ وَإِذْ زَيَّنَ ﴾ الأنفال: ٤٨" [1].

ويرى الباحث أن الإدغام في هذه الأصوات هو من قبيل المماثلة الرجعية التامة المباشرة ويحسن الإدغام لأن الزاي لها فضل صوت على الذال.

الدليل الحادي عشر: إدغام التاء في الضاد

قال سيبويه: "وقد تدغم الطاء، والتاء، والدال في الضاد؛ لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أُصول ما اللام فوقه من الأسنان، ولم تقع من الثنية موضع الطاء لانحرافها؛ لأنك تضع للطاء لسانك بين الثنيتين، وهي مع ذا مطبقة، فلما قاربت الطاء فيما ذكرت لك أدغموها فيها كما أدغموها في الصاد واختيها، فلما صارت بتلك المنزلة أدغموا فيها التاء والدال كما أدغموها في الصاد لأنها من موضعها..."

قال وسمعنا من يوثق بعربيته قال: "ثار فضَجّضَّجَةً ركائبه"، أي (فضجت ضجة ركائبه) فأدغم التاء في الضاد [2]. يرجع سيبويه إدغام التاء في الضاد وذلك لتقارب موضع النطق بينهما، وقال ذلك عندما قال لأنها اتصلت بمخرج اللام.

قال ابن السراج: "وتدغم الطاء والدال والتاء في الضاد وذلك (اضَبضَّرَمَة) (أي اضبط ضرمه) (وانقضرّمَةً) (أي وانقد ضرمة) (وانعضرّمةً)، قال سيبويه وسمعنا من يوثق بعربيته قال: (ثار فَضَجَضَّجة ركائبه)، فأدغم التاء في الضاد"[3].

([1]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص198. بتصرف

([2]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص465.

([3]) ابن السراج، الأصول، ج3، ص426.

وافق ابن السراج سيبويه في ما ذهب إليه في جواز إدغام التاء في الضاد؛ وذلك لمخالطة الضاد للتاء باستطالتها وإن كانت من حافة طرف وسط اللسان.

وقال ابن عصفور: "وإذا أدغمت التاء، والدال، والثاء، والذال، في شيء مما تقدم إنهن يدغمن فيه، قلبت إلى جنسه، قال: ...ثار فضجَّت ضَجَّة ركائبهُ فقلب التاء ضادًا"[1].

وقد اتفق القراء مع ما قاله النحاة في ذلك، فقد قال صاحب الإتحاف: "والتاء تدغم في عشرة أحرف: الثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء،... ومن ذلك ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ العاديات: ١"[2].

ولقد اتفق المحدثون مع النحاة والقراء في ذلك، إذ يرى إبراهيم أنيس: "أن التاء تدغم في الضاد إدغامًا كبيرًا في قوله تعالى ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ العاديات: ١"، ويقول: "ويظهر أن الإدغام هنا قد تم بعد أن تطور النطق بالضاد فأصبحت كما يُنطق بها الآن، أي الصوت المطبق للدال، وعلى هذا فقد جُهر بالتاء أولاً فأصبحت دالاً، ولا فرق بين الدال والضاد الحديثة إلا في أن الثانية مطبقة، وهكذا يتم الإدغام في هذا المثال الذي لم يرو غيره في القرآن "[3].

ويرى الباحث أن الإدغام بين التاء والضاد تم بهذه الصورة لتقاربهما في المخارج، وهو صحيح مسموع عند جزء يسير من العرب، وقد ورد في هذه الآية من القرآن، والتي لم يرو غيرها، ولذلك فقد عُدّ هذا النوع من الإدغام قليلاً نادرًا؛ إلا أنه صحيح مسموع.

([1]) الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج2، ص705.

([2]) أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج1، ص116.

([3]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص193.

الدليل الثاني عشر: إدغام التاء في الطاء

لا يخلو هذا النوع من الإدغام أن يكون نوعًا من أنواع الإدغام التي أجازها سيبويه وذكرها في كتابه وتبعه النحاة والقراء في ذلك.

قال سيبويه: "وقد شبه بعض العرب ممن ترتضى عربيته هذه الحروف الأربعة الصاد، والضاد، والطاء، والظاء في فعلت لهن في إفتعل؛ لأنه يبنى الفعل على التاء، ويغير الفعل فتسكن اللام كما أسكن الفاء في افْتَعل، ولم تترك الفعل على حاله في الإظهار، فضارعت عندهم افتعل..".

ثم قال: "وسمعناهم ينشدون هذا البيت لعلقمة بين عيده

وفي كل حَيّ قد خبطَّ بنعمةٍ فَحُقَّ لشأسٍ من نَدَاكَ ذَنوبُ"[1]

الشاهد فيه إبدال التاء طاء وإدغام الطاء في الطاء، أورد سيبويه هذا الشاهد دليلاً على إبدال التاء طاءً وإدغام الطاء في الطاء.

وقد قال في مكان آخر: "ومما يدغم إذا كان الحرفان من مخرج واحد، وإذا تقارب المخرجان قولهم يطّوّعون في يتطوعون"[2].

قال ابن السراج: "وقد أبدلوا التاء في (فَعَلْتُ) طاء، إذا كان قبلها الصاد، وسكنت الصاد، وتحركت التاء وهي لغة لناس من بني تميم، يقولون: فَحَصَطَ برجلي، فيجعلون التاء طاء كما فعلوا ذلك في: اصطبر، فقلبوا التاء طاءً، وكذلك إذا كانت التاء قبلها طاءً موضع اللام يقولون: خبط بيدي وقال علقمة بن عبده

وفي كل حَيّ قد خبطَّ بنعمةٍ فَحُقَّ لشأسٍ من نَدَاكَ ذَنوبُ "[3].

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص471.

([2]) المرجع نفسه، ص474.

([3]) ابن السراج، الأصول، ج3، ص272+ 273.

يفهم من كلام سيبويه وابن السراج جواز إدغام التاء في الطاء إذ كانت قبلها صاد في افتعل وطاء في فَعلتُ أي النظير المطبق للتاء وهو الطاء فأصبحت اصطبر. وكذلك فعلوا وقاسوا فعلت على ذلك إذ كان قبلها طاء في خبطت فتبدل التاء طاء ثم تدغم في الطاء، وقد قاسوا فعلت من حيث سكون اللام وهناك سكون الصاد في افتعل اصطبر وفعلوا ذلك قياسًا لفعلتُ على افتعل، وهنا نلاحظ أن التاء قلبت طاء؛ لأن قبلها طاء في موضع اللام في فعلت وهي ساكنة، وقد عدّ القدماء الطاء مجهورة، ولكن الذي ثبت لدى المحدثين أنها مهموسة كالتاء[1]. فعندما سكنت اللام في [فعلت] قاسوها على إسكان الفاء في افتعل فقالوا اصتبر اصطبر، خبطْت خبطً .

أما القراء فقد أجازوا إدغام التاء في الطاء، وقد جاء صراحة عندما ذكر ذلك صاحب التذكرة بقوله: "أما التاء المتحركة فكان يدغمها (أي أبو عمرو) في أحد عشر حرفًا...وفي الطاء كقوله تعالى ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ ﴾ هود: ١١٤، ﴿ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ﴾ النحل: ٣٢، ﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ ﴾ الرعد: ٢٩، وما أشبه هذا حيث وقع، إلا قوله ﴿ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ الإسراء: ٦١، فإنه مُظهر بها؛ لأنها تاء الخطاب بلا اختلاف عنه"[2].

وقد ورد ذلك أيضًا في ما قاله صاحب الميسر في القراءات حيث قال: "وفي الطاء ثلاثة مواضع وهي ﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ ﴾ الرعد: ٢٩، ﴿ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ﴾ النحل: ٣٢، ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ ﴾ هود: ١١٤، واختلف عنه ﴿ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ ﴾ النساء: ١٠٢[3]. وقد اتفق المحدثون مع النحاة والقراء.

([1]) انظر إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص62+ 63.

([2]) ابن غلبون طاهر بن عبد المنعم، التذكرة في القراءات الثماني، م1، ص84+85.

([3]) خاروف، محمد فهد، الميسر في القراءات الأربعة عشر، راجعه محمد كريم راجح، دار الكلم الطيب، دمشق، الطبعة الثانية، 2002، ص23.

وذهب إبراهيم أنيس إلى ذلك إذ يرى أن التاء تدغم في الطاء إدغامًا كبيرًا إذ يقول: "والطاء مثل قوله ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرعد: ٢٩ ، وفي هذا الموضع إذ افترضنا أن النطق بالتاء هنا هو النطق القديم، أي يشبه الضاد الحديثة، كان الإدغام في هذا المثال كالإدغام في المثال السابق، أما إذا افترضنا أن الطاء هنا كان ينطق بها وقت الإدغام، كما ينطق بالطاء الآن، أي مهموسة فلا فرق إذن بينيها وبين التاء إلا في الإطباق وهكذا يتم الإدغام"[1].

ويرى الباحث أن التاء ماثلت الطاء في الصفات والمخرج فلا يوجد فرق بينهما إلا في الإطباق، ولذلك تأثرت بها تأثرًا تقدميًا، حيث قلبت التاء إلى طاء وأدغمت في الطاء، وإن هذا الدليل دليل قياسي مسموع على ألسنة بعض من العرب.

أما بالنسبة إلى يطّوعون فإن التاء قد ماثلت الطاء مماثلة رجعية تامة، ثم تحولت إلى طاء، فأدغمت الطاء في الطاء وكون التاء كانت متبوعة بالطاء فقد ماثلتها.

([1]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص193.

الفصل الثالث

الهمزة

المبحث الأول

الهمز لغةُ واصطلاحًا

الهمزة لغة: النَّقرةَ أو المكان المنخسف. قال ابن منظور: "والهمزة: النُقرةَ كالهَزمَةِ، وقيل هو المكان المنخسف ...، والهمزة من الحروف: معروفة، وسميت الهمزة لأنها تُهمز؛ فتُهتُّ فتنهمزُ عن مخرجها، يقال هو يهتُّ هتًا إذا تكلم بالهمز"[1].

أما في الاصطلاح فقد تباينت تعريفات النحاة لها، قال المبرد: "اعلم أن الهمزة حرف يتباعد مَخرَجه عن مخارج الحروف، ولا يشركه في مخرجه شيء، ولا يدانيه إلا الهاء والألف"[2].

وقال ابن يعيش: "اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل، يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق"[3]

وقال ابن الباذش: "الهمزة حرف يخرج من أقصى الحلق، وهي أدخل الحروف في الحلق"[4].

ويرى عبد الصبور شاهين أن لفظ الهمز: "إنما هو وصف لكيفية نطقية لا تختص في ذاتها بصوت معين، ثم غلب إطلاقه على الصوت المعروف، والذي كان يسمى من قبل ألفًا سواءً في العربية أو في غيرها من الساميات" [5].

([1]) ابن منظور، لسان العرب، مادة همز، مج 5.

([2]) المبرد، المقتضب ج1، ص 155.

([3]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص107.

([4]) ابن الباذش، الإقناع في القرارات السبع، ج1، ص358.

([5]) عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص17.

ويعرفها كمال بشر بقوله: "والهمزة في رأينا صوت صامت حَنجري انفجاري أو ما يسمى بالوقفة الحنجرية"[1]

ويقول احمد مصطفى أبو الخير: "ومن ثم فالهمزة العربية أو همزة القطع صوت صـــامت مهموس حنجري انفجاري [2].

ويرى الباحث أن الهمزة صامت حنجري وقفي، وهو من أبعد الأصوات مخرجًا وأصعبها نطقًا، لا هو بالمجهور ولا بالمهموس[3]، ويختلف الباحث مع ما قاله عبد الصبور شاهين؛ لكـــون عملية نطق الصوامت جميعًا هي وصف لكيفية نطقية وليست الهمزة وحدها.

([1]) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، 1986، ط9، ص109.

([2]) أبو الخير، أحمد مصطفى، أصوات اللغة العربية– جامعة المنصورة، 2006، ص72.

([3]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص90.

المبحث الثاني

هل الأصل في الهمز التحقيق أم التخفيف

أجمعت كتب النحو والقراءات على أن الهمز هو الأصل، والتخفيف طارئ عليه، وهو نوع استحسان. قال سيبويه: "اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل"[1]. فقد جعل سيبويه التحقيق أولًا للهمز مما يدل على أنه الأصل.

هذا يعني أنّ الهمزة المحققة قد جرى تخفيفها على لسان من خففوا من أهل الحجاز وغيرهم، بحسب قانون التطور اللغوي. وأما لماذا لم تسقط الهمزة أو تخفف أو تبدل في لسان تميم فلأن التطور اللغوي لا يعمل بالضرورة عمله في لهجة ما مثل الذي يعمله في لهجة أخرى.

وقال المبرد: "فأمّا ابن أبي إسحق فكان يرى أن يحقِّق في الهمزتين، وكما يراه في الواحدة، ويرى تخفيفها على ذلك، ويقول: هما بمنزلة غيرهما من الحروف، فأنا أجريهما على الأصل وأخفف إن شئت استخفافًا"[2]. يتضح من قول المبرد أن ابن أبي إسحق كان يحقق الهمزتين؛ لأنه الأصل.

وقال ابن يعيش: "فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، وهو نوع استحسان، لثقل الهمزة، والتحقيق لغة تميم وقيس، قالوا: لأن الهمزة حرف، فوجب الإتيان به كغيره من الحروف"[3].

ما ذكره ابن يعيش عن استثقال الهمزة فلا شك أنه ثقل نسبي. والأصح أن يقال لأنها ثقيلة مع كونها في موضع متأخر من القناة الصوتية حيث يحتاج نطقها إلى جهد ملحوظ.

([1]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص541.

([2]) المبرد، المقتضب، ج1، ص159.

([3]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص107.

وقال الأستراباذي: "ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز ولاسيما قريش، روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه: "نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما همزنا، وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان"[1].

أما القراء فلم يختلفوا مع النحاة في ذلك، فقد قال صاحب الكشف: "فحجة من حقق الهمزتين في كلمة، وهي قراءة أهل الكوفة، وابن ذكوان، في نحو (أأنذرتهم) وشبهه أنه لما رأى الأولى في تقدير الانفصال من الثانية. ورآها داخلة على الثانية، قبل إن لم تكن، حقق كما يحقق ما هو من كلمتين، وحسن ذلك عنده لأنه الأصل"[2]. وقال في مكان آخر: "وحجة من حقق الهمزتين المتفقتين من كلمتين هو ما قدمنا من تقدير انفصال الأولى من الثانية، وأن الوقف يفصل بينهما، وأن تخفيف الثانية في الوزن كالتحقيق، فقرأه على الأصل" [3].

يتضح مما سبق أن الهمز هو الأصل والتخفيف أمر طارئ عليه من أجل التسهيل في النطق فمن حقق يحقق؛ لأنه الأصل ومن خفف تخلص من الهمزة؛ لأنها ثقيلة في النطق كونها نبرة في الصدر، وهي أبعد الحروف مخرجًا وأشقها نطقًا.

ويرى المحدثون ما يراه القدماء، فقد قال إبراهيم أنيس: "ولما جاء الإسلام وجد تحقيق الهمز صفة من صفات الفصاحة، يلتزمها الخاصة من العرب، في الأسلوب الجدي من القول، وإن

([1]) الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص25+26.

([2]) القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص73.

([3]) المرجع السابق، ص74.

ظلت في نفس الوقت شائعة بين اللهجات البدوية، كلهجة تميم، ومن على شاكلتهم، ولهذا يعد تحقيق الهمز من أبرز الأمور التي اقتبستها اللغة النموذجية من غير البيئة الحجازية"[1].

ويميل الباحث إلى القول إنّ الهمزة صامت مستثقل النطق به، ولكن لا بد من استعماله في اللغة الأدبية الفصيحة، وفي المواقف التي تستدعي استخدام اللغة النموذجية. وهذا يدل على أن الأصل هو الهمز، والتخفيف طارئ عليه بقصد التخفيف على الناطق والتسهيل عليه، وهذا عادة ما كان لدى أغلب أهل الحجاز ولا سيما قريش.

([1]) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص78.

المبحث الثالث

مخرج الهمزة

اتفق المتقدمون من النحاة والقراء على أن مخرج الهمزة من أقصى الحلق، قال سيبويه: "فللحلق منها ثلاثةٌ، فأقصاها مخرجًا: الهمزة، والهاء، والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين، والحاء. وأدناها مخرجًا من الفم: الغين، والخاء" [1]. وقد تبعه بذلك المبرد وابن يعيش، فقد قال المبرد: "فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة: وهي أبعد الحروف، ويليها في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك، والمخرج الثاني من الحلق مخرج الحاء، والعين" [2]. وقال ابن يعيش: "اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق؛ إذ كان أدخل الحروف في الحلق فاستثقل النطق به؛ إذ كان إخراجه كالتهوع؛ فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف" [3]. وقال الأستراباذي: "ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها؛ فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز" [4].

ويتفق القراء مع ما قاله النحاة في ذلك، قال ابن الجزري: "المخرج الثاني –أقصى الحلق– وهو للهمزة والهاء، فقيل على مرتبة واحدة، وقيل الهمزة أول" [5].

هذه النقول التي أوردناها تدل على أنّ ثمة إجماعًا بين العلماء المتقدمين على أنّ الهمزة صوت حلقي، وهو ليس كذلك علميًا.

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص433.

([2]) المبرد، المقتضب، ج1، ص192.

([3]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص 107.

([4]) الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص25.

([5]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص199.

يتبين مما سبق اتفاق النحاة والقراء على أن مخرج الهمزة من أقصى الحلق، وهو عكس ما ثبت عند المحدثين.

ويرى المحدثون أن الهمزة صوت حنجري، أي تخرج من الحنجرة، يقول كمال بشر: "أما الرأي الثاني بالنسبة لموضع نطق الهمزة، فهو رأي غالبية اللغويين القدامى، ومنهم سيبويه وابن جني، قرر هؤلاء أن الهمزة تخرج من أقصى الحلق، وهو قول غير دقيق؛ إذ الهمزة ليست من الحلق وإنما هي من الحنجرة، وهي سابقة للحلق، ويمكن قبول رأيهم هذا بافتراض واحد، وهو أنهم ربما أطلقوا الحلق على منطقة واسعة تشمل الحنجرة وغيرها، وتكون الحنجرة حينئذٍ هي المقصودة (بأقصى الحلق) [1].

ويضيف قائلًا: والملاحظ على كل حال أن هؤلاء العلماء المذكورين سابقًا لم يشيروا إلى الحنجرة في كلامهم، ولم يعدوها من مخارج الأصوات العربية، وربما يرجع ذلك إلى عدم إدراكهم لهذه المنطقة المهمة في تكوين الأصوات" [2].

يتبين من رأي كمال بشر أن القدماء عدوا الحنجرة من ضمن منطقة الحلق، ولذلك قالوا إنّ مخرج الهمزة من أقصى الحلق، فقد أخذوا الحلق باعتباره منطقة واسعة تشتمل على الحنجرة وغيرها، وهذا ما يميل إليه الباحث، حيث إنّ المزمار يقع في أقصى الحلق. وهو جزء من الحنجرة.

وقال إبراهيم أنيس: "أما مخرج الهمزة المحققة فهو من المزمار نفسه؛ إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقًا تامًا، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة

([1]) كمال بشر، الأصوات اللغوية، ص 291–292.

([2]) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المزمار فجأة، فيسمع صوت انفجاري، هو ما نُعبّر عنه بالهمزة"[1].

يقول عبده الراجحي: "وهي بعد البحث التجريبي صوت صامت حنجري انفجاري، وهو يحدث بأن تسد الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين، وذلك بانطباق الوترين انطباقًا تمامًا (تامًا)، فلا يسمح للهواء بالنفاذ من الحنجرة، يضغط الهواء فيما دون الحنجرة، ثم ينفرج الوتران فينفذ الهواء من بينهما فجأةً محدثًا صوتًا انفجاريًا"[2].

ويرى محمود السعران "أن الهمزة صوت حنجوري يحدث بانطباق الوترين الصوتيين انطباقًا تامًا، فلا يسمح للهواء بالمرور من الحنجرة، ثم ينفرج الوتران الصوتيان فيندفع الهواء محدثًا صوتًا انفجاريًا"[3].

ويميل الباحث إلى القول إنّ الهمزة تحدث عندما يلتقي الوتران الصوتيان التقاءً تامًا، لا يسمح للهواء معه بالمرور، ثم ينفرجان فجأة فيحدث صوتًا انفجاريًا يسمى الهمزة.

([1]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط5، ص89-90.

([2]) عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص113.

([3]) السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص170، د. ط، د. ت.

المبحث الرابع

من يحقق الهمزة ومن يخفف

أجمعت كتب النحو على أن أصحاب الهمز هم بنو تميم، وأن الذين يخففون هم أهل الحجاز، قال سيبويه: "وأمَّا أهل الحجاز فيخففِّون الهمزتين؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففَّت"[1].

وقال ابن يعيش: "فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف، وهو لغة قريش، وأكثر أهل الحجاز، وهو نوع استحسان؛ لثقل الهمزة، والتحقيق لغة تميم وقيس قالوا: لأن الهمزة حرف فوجب الإتيان به كغيره من الحروف"[2].

يقول الأستراباذي: "فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز، ولا سيما قريش، روي عن أمير المؤمنين علي –رضي الله تعالى عنه–: نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما همزنا وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف والتخفيف استحسان"[3].

يتبين مما سبق من أقوال النحاة أنّ تحقيق الهمزة هو لغة تميم وقيس ومن جاورهم، وأن تخفيف الهمزة هو من سمات أهل الحجاز وقريش والأنصار، ولكن ذلك ليس مطردًا، وقد وجدت عبارات في كتاب سيبويه تدل على ذلك، ومنها قوله: "واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين"[4]. ومنها قوله: "وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة وذلك قليل رديء"[5]. وهذا يدل

([1]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص550.

([2]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص107.

([3]) الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص25–26.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 553–554.

([5]) المصدر نفسه، ج3، ص555.

على أن أهل الحجاز يحققون في مواطن قليلة، وبذلك يكون التحقيق غير مطرد عندهم، ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا أن القبائل التي عرفت بالإمالة والإدغام هي نفسها التي عرف عنها الهمز، وهذا يدل على أن ذلك حلّية أو زينة لغوية، أو نمط لغوي لبعض القبائل البدوية، التي تميل إلى ذلك.

ويتفق المحدثون مع ما قاله القدامى في ذلك. فقد قال إبراهيم أنيس: "نستطيع إذن أن نرجح تلك الروايات التي نسبت تحقيق الهمزة لتميم وغيرهم من قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها، وأن ننسب التخلص من الهمزة لمعظم البيئة الحجازية"[1].

ثم قال: "والحجازيون وإن كانوا في لهجات الخطاب يسهلون الهمز، فقد التزموا تحقيقها في الأساليب الأدبية من شعر أو خطابة، أي كانوا يلجأون إلى تحقيق الهمز، كلما عَنّ لهم أمر جدي يتطلب استعمال اللغة النموذجية الأدبية"[2].

يقول أحمد علم الدين الجندي: "وجدنا أن القبائل التي تميل إلى تحقيق الهمز هي: 1. (تميم)، 2. تيم الرباب، 3. غنى، 4. عكل، 5. أسد، 6.عقيل، 7. قيس، 8. بنو سلامه من أسد. بينما القبائل الأخرى: 2. كالحجاز، وغاضرة، وهذيل، وأهل المدينة، والأنصار، وقريش، وكنانة، وسعد بن بكر يميلون إلى البعد عن الهمزة بتخفيفها أو تسهيلها تارة، أو تحويلها أو نقلها تارة أخرى، ويظهر من هذا التقسيم أن قبائل البدو تجنح إلى تحقيق الهمزة وجميعها في القسم الأول، وأمّا القسم الثاني فأكثرها قبائل حضرية"[3].

ويميل الباحث إلى القول إنّ القبائل البدوية كانت تميل في طبيعتها إلى الشدة، وبما أن الهمزة صوت شديد انفجاري فإنه يمثل طبيعتهم، فالتزموا الهمز، بينما القبائل التي كانت تسكن في

([1]) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص76.

([2]) المصدر نفسه، ص 78-79.

([3]) أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، القسم الأول، ص336.

الحاضرة فإنها تميل إلى التأني في الكلام، وعدم السرعة فيه، فهي تميل إلى التخلص من ظـــاهرة الهمز أو البعد عنها.

المبحث الخامس

الهمزة من حيث الجهر والهمس

أجمع النحاة المتقدمون على أن الهمزة صوت مجهور، قال سيبويه،: "فأما (المجهورة) فالهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والدال، والزاي، والظاء، والذال، والياء، والميم، والواو، فذلك تسعة عشر حرفًا"[1]. وقال ابن جني: "فمن ذلك انقسامها في الجَهْر والهَمْس وهي على ضربين: مجهور ومهموس، فالمهموسة عشرة أحرف، وهي الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والصاد، والتاء، والسين، والثاء، والفاء....وباقي الحروف وهي تسعة عشر حرفًا مجهور[2]".

وقد انقسم المحدثون إلى قسمين، فمنهم من قال بهمسها، ومنهم من قال بأنها بين الجهر والهمس، أما الذين قالوا بهمسها فقد أرجعوا ذلك إلى عدم تذبذب الوترين الصوتيين، أثناء نطق الهمزة، ومن الذين قالوا بهمس الهمزة عبد الرحمن أيوب عندما قال: "ويجب أن يلاحظ أنه عندما يكون الانحباس في منطقة الحنجرة، وهنا يكون الساكن الناتج من هذا الانحباس همزة، لا يمكن أن تظل الأوتار الصوتية على ذبذبتها، ضرورة أن الانحباس في هذه الحالة يتم بانطباق الأوتار الصوتية انطباقًا تامًا، وهو أمر يناقض التذبذب، ومن أجل هذا نقول بأن الهمزة مهموسة؛ لأن الهمس يعني عدم التذبذب"[3].

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص434. انظر المبرد، المقتضب، ج1، ص195. انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص128. انظر ابن الجزري، النثر في القراءات العشر، ج1، ص202.

([2]) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص60.

([3]) أيوب، عبد الرحمن، أصوات اللغة، مكتبة الشباب، القاهرة، 1990، ص183.

يقول تمام حسان: "وتأتي جهة الهمس في هذا الصوت، من أن أقفال الأوتار الصوتية معه لا يسمح بوجود الجهر في النطق، ولكن النحاة والقراء أخطأوا فعدوا هذا الصوت مجهورًا، وهو أمر مستحيل استحالة مادية ما دامت الأوتار الصوتية مقفلةً في أثناء نقطه (نطقه)"[1].

قال فوزي الشايب: "والذين راعوا تذبذب الأوتار الصوتية وعدمه، قالوا إنها صوت مهموس، لعدم تذبذب الأوتار الصوتية معها"[2].

يتبين مما سبق أن من قال بهمسها اعتمد على عدم تذبذب الأوتار الصوتية حين النطق بها مما يؤدي إلى همسها، علمًا بأن الأوتار الصوتية تكون في حالة إغلاق تام ثم تنفرج.

وأما أصحاب الرأي الثاني فقد قالوا بأنها صوت ليست بالمجهور ولا بالمهموس، فقد أعادوا ذلك إلى وضع الأوتار الصوتية عند النطق بذلك الصوت، ومنهم إبراهيم أنيس الذي قال: "فالهمزة إذن صوت شديد لا هو بالمجهور، ولا بالمهموس؛ لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقًا تامًا؛ فلا تسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة"[3].

ومنهم عبده الراجحي الذي قال: "وهو يحدث (أي الهمزة) بأن تسد الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين، وذلك بانطباق الوترين انطباقًا تمامًا (تامًا) فلا يسمح للهواء بالنفاذ من الحنجرة يضغط الهواء فيما دون الحنجرة، ثم ينفرج الوتران فينفذ الهواء من بينهما فجأة محدثًا صوتًا انفجاريًا؛ فالهمزة إذن صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس"[4].

([1]) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء، المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د. ط، 1986، ص125.

([2]) الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات، الأردن، وزارة الثقافة، 1999، ص161.

([3]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص90.

([4]) عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص113-114.

يقول كمال بشر: "فالهمزة صوت حنجري وقفة انفجاريـــة لا هـــو بـــالمهموس، ولا هـــو بالمجهور، والقول بأن الهمزة صوت لا بالمهموس ولا بالمهجور هو الرأي الراجح؛ إذ إن وضـــع الأوتار الصوتية حال النطق بها لا يسمح بالقول بوجود ما يسمى بالجهر، أو ما يسمى بالهمس"[1].

يقول الدكتور سمير استيتيه: "ويذهب عدد من العلماء والباحثين إلـــى أن الهمـــزة ليـــست بالصوت المجهور ولا المهموس، وهو رأي مبني على اعتبارين اثنين:

أحدهما: انعدام ذبذبة الوترين الصوتيين، وتكون الإشارة إلى ذلك عند وصف الصوت بمـــا يلي: [– مجهور]، وثانيهما: اعتبار وضع الوترين الصوتيين عند نطق هذا الصوت، وهو وضـــع مميز للهمزة عن الوضع الذي يكون عليه الوتران الصوتيان عند نطق سائر الأصوات المهموســـة، وتكون الإشارة إلى ذلك بما يلي [– مهموس]، وهي صفة تشير إلى كون الوترين الصوتيين علـــى وضع آخر غير الموضع الذي يكونان عليه عند الهمس"[2].

وبناء على ما تقدم، فإن الباحث يميل إلى القول بأن هناك وضعًا ثالثًا غير الجهر والهمس، وذلك عند نطق الهمزة العربية، فهي ليست مجهورة لانعدام ذبذبة الـــوترين الـــصوتيين، وليـــست مهموسة لاختلاف وضع الوترين الصوتيين عند نطق هذا الصوت.

([1]) كمال بشر، علم الأصوات اللغوية، ص288.

([2]) سمير استيتية، الأصوات اللغوية، ص108.

المبحث السادس

الهمزة وقانون السهولة واليُسر

أجمع النحاة المتقدمون على أن صوت الهمزة صوت مستثقل، ولا خلاف بينهم في ذلك، قال سيبويه: "واعلم أن الهمزة إنما فَعَلَ بها هذا من لم يخففها؛ لأنه بَعُدَ مخرجها؛ ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجًا، فثقل عليهم ذلك؛ لأنه كالتهوع"[1].

وقال المبرد: "فلتباعدها من الحروف، وثقل مخرجها، وأنها نبرةٌ في الصدر، جاز فيها التخفيف ولم يجز أن تجتمع همزتان في كلمة"[2]. وتبعه بذلك ابن يعيش الذي كان يعدها كذلك وذلك واضح من قوله: اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق إذ كان أدخل الحروف في الحلق فاستثقل النطق به؛ إذ كان إخراجه كالتهوع؛ فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف"[3].

يتبين مما سبق أن المتقدمين يرجعون ثقل الهمزة لعلتين، أولاهما بعد المخرج، حيث أنها أبعد الحروف مخرجًا، وثانيهما أنها تخرج كالتهوع، وتحتاج إلى جهد عضلي.

وقد ذهب القراء إلى أحكام مشابهة لما قاله النحاة، فقد قال مكي: "فتركوا تحقيقها استخفافًا؛ إذ كانوا يخففون المفردة استخفافًا لثقل الهمزة المفردة، فإذا تكررت كان ذلك أعظم ثقلًا"[4].

وقال ابن زنجلة: "وقرأ ابن عامر وأهل الكوفة "أأنذرتهم" البقرة 219، "أأنت" المائدة 116، بهمزتين؛ (أي بالتحقيق)، وحجتهم في ذلك أن الهمزة حرف من حروف المعجم كغيره من سائر الحروف، صحّا بالجمع بينهما، نحو ما يجتمع في الكلمة حرفان مثلان، فيؤتى بكل واحدٍ منهما

([1]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص548.

([2]) المبرد، المقتضب، ج1، ص155.

([3]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، 107.

([4]) القيسي، مكي ابن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها، ج1، ص70.

صحيحًا على جهته من غير تغيير"[1]. ويفهم من قول ابن زنجلة أن النطق بالهمز غير مستثقل عند أهل التحقيق لأنهم تعودوا النطق بذلك، كما اعتادوا نطق باقي الصوامت.

ويرى المحدثون ما يراه النحاة القدامى بالنسبة للهمزة، قال إبراهيم أنـــيس: "ولا شـــك أن انحباس الهواء عند المزمار انحباسًا تامًا ثم انفراج المزمار فجأة، عملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على ما يحتاج إليه أي صوت آخر، مما يجعلنا نعُدّ الهمزة أشق الأصوات، ومما جعل للهمزة أحكامًا مختلفة في كتب القراءات، ليس هذا مجال تفصيلها. وقد مالت اللهجات العربية في العصور الإسلامية إلى تخفيف الهمزة والفرار من نطقها محققة لما تحتاج إليه حينئذٍ من جهد عضلي"[2].

وقال في مكان آخر: "وهي أكثر الأصوات الساكنة شدة، وعملية النطق بها وهي محققة من أشق العمليات الصوتية؛ لأن مخرجها فتحة المزمار التي تنطبق عند النطق بها ثم تنفتح فجأة فنسمع ذلك الصوت الانفجاري التي [الذي] نسميه بالهمزة المحققة"[3].

قال فوزي الشايب: "إن الهمزة بحسب طبيعة نطقها، وبعد مخرجها، تُعدّ أصعب الأصوات إخراجًا وأكثرها إجهادًا"[4].

ويقول محمد أمين النمرات: "وإذا كان في نطق الهمزة محققة صعوبة؛ فإن في إسقاطها أو إبدالها أو تسهيلها سهولة في النطق، وإزالة لتلك الصعوبة الناتجة عن النطق بالهمزة محققة؛ لـــذلك

([1]) ابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد، (ت403هـــ)، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغـــاني، مؤســـسة الرســـالة، بيروت، ط5، 1997، ص86.

([2]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص90.

([3]) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص77.

([4]) فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص 162.

آثرت بعض القبائل العربية القديمة التخلص من تحقيق، الهمزة، وبخاصة قبائل الحجاز، سعيًا وراء الخفة في النطق، عن طريق التقليل في الجهد العضلي"[1].

وتقول عبير بني مصطفى: "إن النتائج المخبرية أثبتت أن الهمزة ليست صوتًا ثقيلًا على النحو الذي وصفه بها القدماء، وأن تخفيف الهمز لم يكن يؤدي إلى التخفيف النطقي في جميع الأحيان، فمنها ما هو كذلك، ومنها ما يزاد به الثقل في حال التخفيف، وذلك بحسب معيار الخفة والثقل اكوستيكيًا"[2].

ويميل الباحث إلى القول: إنّ الهمزة صوت مستثقل، ولكن ليس على درجة واحدة في الاستثقال، وكذلك فإن تحقيق الهمزة قد يتناسب مع قبائل محددة ولا يتناسب مع قبائل أخرى، ولذلك هناك من يحقق الهمزة، وهناك من يخففها، ولكنها لا تتماشى وقانون السهولة والتيسير.

([1]) النمرات، محمد أمين محمود فلاح، الظواهر الصوتية في رواية شعبة عن عاصم، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2003، ص160-161.

([2]) عبير بني مصطفى، التحليل النطقي والأكوستيكي للظواهر الصوتية في القراءات الشاذة، ص161.

المبحث السابع

مواضع زيادة الهمزة

قال المبرد: "وأما الهمزة فموضع زيادتها أن تقع أولًا؛ نحو أحمر، وأحمد، وإصليت، وإسكاف، وكذلك في جمع التكسير، نحو: أفعُلْ كأكلُب، وأفلُسْ، وأفعال كأعدال، وأجمال، وفي الفعل في قولك: أفعلت نحو: أكرَمتُ، وأحسنْتُ، وفي مصدره في قولك: إكرامًا وإحسانًا فهذا موضعها"[1].

قال أبو علي الفارسي: "فأما دخولها على ذوات الثلاثة غير المزيد (فيها) فنحو اضرب، اجلس، اذهب، اعلم، اخرج، احشر لما سقطت حروف المضارعة من هذه الأفعال إذا أردت أمثلة الأمر فبقيت الحروف التي كانت تكون بعد حروف المضارعة ساكنة أجتلبت لها همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، فإذا اتصل شيء من ذلك بكلام قبله سقطت تقول يا زيد اضرب، ويا عمرو اسمع[2]"، وقال وأما دخول هذه الهمزة على ذوات الثلاثة المزيد فيها فهي تسعة مواضع، ثلاثة أبنية على وزن واحد وستة أبنيةٍ على وزن آخر؛ فالثلاثة المتفقة من وزن واحد انفعَلْت وافعَلَلْت وافتعلْتْ نحو انطلقت واحمررت واقتتلْتْ، والستة افعَاللتُ، واستَفْعلتُ، وافعَوعَلتُ، وافعَولت، وافعللتُ، وافعليتُ، وذلك نحو احمارّرْتُ واستخرجت، واغدودنتُ، واحلوْيتُ، واجلوّدتُ، واسحنككتُ واسلقَيتُ"[3].

([1]) المبرد، المقتضب، ج1، ص58.

([2]) الفارسي، أبو علي، التكملة، وهي الجزء الثاني من شرح الإيضاح العضدي، ص 16.

([3]) المرجع السابق، ص 17.

وقال ابن جني: "اعلم أن موضع زيادة الهمزة أن تقع في أول بنات الثلاثة، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولًا، وفي أولها همزة، فاقض بزيادة الهمزة، عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة أو جهلته حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلًا، وذلك نحو أحمَرْ، وأصفر، وأخضر"[1].

يتبين مما سبق أن الهمزة يجوز زيادتها في أماكن مخصوصة، منها أن تقع في أول بنات الثلاثة، وكذلك إذا وقعت في جمع التكسير كأكلب، وفي الفعل، وفي الاسم، والمصدر، فالفعل نحو قولك: أكرمتُ، وأحسنتُ، وفي الأسماء ابن، وابنة، أحمد، أكرم، وفي مصدر الفعل نحو: إكرامًا، وإحسانًا، من أكرم وأحسن.

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص107.

المبحث الثامن

تخفيف الهمزة

تُعد الهمزة بحسب طبيعة نطقها من أصعب الأصوات؛ وذلك بسبب ما يتطلبه النطق بها من جهد عضلي بسبب شد الوترين الصوتيين وإغلاقهما إغلاقًا تامًا، إلى جانب قطع النفس الذي يسبب التوتر فترة من الزمن، وكذلك ضغط الهواء، ثم الانفجار أو الانفراج السريع للهواء، وقد عرف ذلك القدماء، ولذلك مالت بعض اللهجات العربية قديمًا إلى تخفيف الهمزة، والتخلص منها، خاصة قريش، وأهل الحجاز بعامة.

قال سيبويه: "اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل. فالتحقيق قولك قرأتُ، ورأسٌ، وسألُ، ولؤم، وبئسَ وأشباه ذلك، وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل وتحذف"[1].

وقال في مكان آخر: "الأثرى أن الهمزة إذا كانت مبتدأةً محققة في كل لغة، فلا تبتدئ بحرف قد أوهنته؛ لأنه بمنزلة الساكن كما لا تبتدئ بساكن، وذلك قولك: أُمرْ فكما لم يجز أن تبتدأ، فكذلك لم يجز أن تكون بعد ساكن"[2].

وقال الفارسي: "وتخفيفها لا يخلو من أن تجعل بين بين، أو بأن تقلب، أو [بأن] تحذف"[3].

وقد لجأ القراء إلى عدة طرق في تخفيفها فهي عندهم في بداية الكلام محققة كما عند النحاة، قال مكي: "فأما المتوسطة والمتطرفة فتخفيفها جائز حسن على ما نذكره من الأصول. لمن روي عنه ذلك وهو حمزة.

([1]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص541.

([2]) المرجع نفسه، ص545.

([3]) الفارسي، أبو علي، التكملة وهي الجزء الثاني من شرح الإيضاح العضدي، ص34.

فنبدأ بالمتوسطة، اعلم أن الهمزة المتوسطة تكون ساكنة، ومفتوحة، ومضمومة، ومكسورة، فأمَّا الساكنة فهي تجري على ما قبلها، فما قبلها، من الحركة يدبّرها؛ لأنها لما كانت ساكنة ضعفت فلم تدير نفسها؛ إذ لا حركة فيها، ولا قوة، فديرها أقرب الحركات منها، وهي الحركة التي قبلهـــا، فإذا انفتح ما قبلها أبدلت ألفًا؛ لأن الفتحة من الألف والألف من إشباع الفتحة تحدث...وإذا انضم ما قبلها أبدل منها واو ساكنة؛ لأن الضمة من الواو، والواو من إشباع الضمة تحدث، ولأن الواو تبدل منها الهمزة إذا انضمت أو تطرقت بعد ألف زائدة، نحو دعا وأصله دعاو... وإذا انكسر ما قبلهـــا أبدل منها ياء ساكنة كالهمزة؛ لأن الكسرة من الياء والياء تحدث من إشباع الكسرة. ولأن الياء تبدل منها همزة إذا تطرقت بعد ألف زائدة نحو (سقاء) أصله (سقاي).

فأما حكم تخفيف المفتوحة فإنها إذ انفتح ما قبلها، أو كان ألفًا وخففت جعلت بـــين الهمـــزة والألف، في رأى وجاء ...فأما المفتوحة إذا انضم ما قبلها أو انكسر فإنها تبدل منها مع الضم، واو مفتوحة نحو (يؤاخذ) ومع الكسر ياء مفتوحة نحو (مِيَر) جمع (مئره)...وأما المكسورة والمضمومة إذا تحرك ما قبلها بأي حركة كانت أو كان ألفًا فإنهما يجعلان في التخفيف بين بين"[1]

وقال صاحب الإقناع: "فالساكنة تبدل حرفًا من جنس حركة ما قبلها على ما قدمت في غير موضع نحو المؤمنون، ويُوفَكُون، ورَأس، وشِأن، والرُؤيا..) [2]. ثم قال: "وأما المتحركة فما قبلهـــا ينقسم كانقسام ما قبل المتطرفة، فإن سكن ما قبلها وكان حرفًا صـــحيحًا أو واوًا أو يـــاء أصـــليَّن حذفتها وألقيت حركتها على الساكن فحركته بها نحو (خِطْأ) الإسراء 31، و(المَشْئَمَة) الواقعة 9،...

([1]) القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص102-105 بتصرف.

([2]) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج1، ص425-427 بتصرف.

وهذا التخفيف القياسي موافق في هذا الفصل للخط إلا النشأة وموئلًا فإنهما كتبتا ألفًا وياءً بعد الساكنين"[1].

يتبين مما سبق اتفاق النحاة والقراء على جواز تخفيف الهمزة بعدة طرق، منها الإبدال، والحذف، وكذلك نراهم جعلوا ذلك من أجل التسهيل في النطق.

ويرى المحدثون ما يراه القدماء معللين ذلك بعلل صوتية مختلفة، وقد لخص لنا عبد الصبور شاهين بقوله: "ويمكن تلخيص ما سبق في النقاط التالية:

أ- تُقلب الهمزة حرفًا من جنس حركة ما قبلها إذا سُكنت وتحرك ما قبلها مثل سأل- سال.

ب-تُقلب حرفًا من جنس حركة ما قبلها إن كان واوًا أو ياء ويدغم الحرفان (متحركة متحرك ما قبلها) مثل خطيئة- خطيّة، وشؤم -شوم.

ج- أو تلقى حركتها على ما قبلها وتحذف في الحالة السابقة أيضًا.

د- وكذلك تحذف وتلقى حركتها على ما قبلها إذا كانت متحركة وقبلها ساكن صحيح.

وتنطق بين بين في حالات هي:

أ- متحركة وقبلها ألف.

ب-مفتوحة وقبلها فتحة.

ج- مكسورة وقبلها فتحة أو ضمة.

د- مكسورة وقبلها كسرة.

هـ - مضمومة وقبلها فتحة أو كسرة أو ضمة.

([1]) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج1، ص425-427 بتصرف.

و – وفي التقاء الهمزتين تقلب الثانية حرف لين إذا كانتا في كلمة واحدة، وأما إذا كانتا في كلمتين ففيهما التفصيل السابق"[1].

وقد تحدث إبراهيم أنيس عما ما يسمى همزة بين بين باعتبارها صورة من صور التخلص من تحقيق الهمزة، وحاول أن يفسرها تفسيرًا علميًا صحيحًا.

بقوله: تسهيل الهمزة بين بين: هذا هو تفسير القدماء من القراء عن تلك الحالة الغامضة لنطق الهمزة. فقد قالوا إن تسهيل الهمزة المتحركة بأن ينطق بها لا محققة ولا حرف لين خالص بل بين بين[2] وقال: "فإذا صح النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القراء تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركة حركة وراءها. فالذي نسمعه حينئذٍ لا يمت إلى الهمزة بصلة بل هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة من فتحة، أو ضمة، أو كسرة، ويترتب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين"[3].

يتبين من هذا أن هذه الطريقة كانت طريقة أهل الحجاز والقبائل التي تميل إلى التسهيل للتخلص من الهمز وتسهيل الهمزة لتصبح ميسورة النطق سهلة.

ويميل الباحث إلى القول إن النحاة والقراء لجأوا إلى عدة طرق في تخفيف الهمزة، لأنها أشق الأصوات في النطق، وأبعدها مخرجًا مثل الإسقاط، والإبدال، ومطل الحركة، بحيث تصبح حركة طويلة، وسأعرض ذلك بالتفصيل عند القيام بعرض الأدلة.

([1]) عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص102.

([2]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 90.

([3]) المرجع السابق، ص91.

المبحث التاسع

الأدلة السماعية والقياسية

الدليل الأول: تخفيف الهمزة الساكنة

قال سيبويه: "وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفِّف أبدلت مكانها ألفًا، وذلك قولك في رأس، وبأس، وقرأت: راس، وباس، وقرات، وإن كان ما قبلها مضمومًا فأردت أن تخَفِّف أبدلت مكانها واوًا، وذلك قولك في الجؤنة، البؤس، والمؤمن: الجونة، البوس، المومن. وإن كان ما قبلها مكسورًا أبدلت مكانها ياء، كما أبدلت مكانها واوًا، إذا كان ما قبلها مضمومًا، وألفًا إذا ما كان قبلها مفتوحًا، وذلك الذئب، والمئرة: ذيب وميرة، فإنما تبدِلُ مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها؛ لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها"[1].

وقال المبرد: "واعلم أنَّ الهمزة إذا كانت ساكنة، فإنَّها تقلب إذا أردت تخفيفها على مقدار حركة ما قبلها، وذلك قولك في رأس، وجؤنة، وذئب، إذا أردت التخفيف– راس، وجونة، وذيب–؛ لأنه لا يمكنك أن تنحو بها نحو حروف اللين. وأنت تخرجها من مخرج الهمزة، إلا بحركة منها. فإذا كانت ساكنة فإنما تقلبها على ما قبلها، فتخلصها ياءً أو واوًا أو ألفًا" [2].

ونلحظ من قول المبرد أنه يتفق مع سيبويه فيما ذهب إليه وذلك باستبدال الهمزة الساكنة بحرف من جنس الحركة التي قبلها.

([1]) سيبويه، الكتاب، ج3، 543.

([2]) المبرد، المقتضب، ج1، ص157.

لم يختلف القراء عن النحاة في ما ذهبوا إليه، قال مكي: "فأما الساكنة فهي تجري على ما قبلها، فما قبلها من الحركة يدبِّرها؛ لأنها لما كانت ساكنة ضعفت، فلم تدبر نفسها، إذ لا حركة فيها، ولا قوة فدبرها أقرب الحركات منها، وهي الحركة التي قبلها" [1].

وقال صاحب الاتحاف: "القسم الأول: الساكن: ويأتي بعد ضم نحو (يُؤمنون)، (يُؤتي)، (رُؤيا)، (مُؤتفكة)، (لُؤلُؤ)، (تَسُؤكم)، (ويقولُ إئذن لي)، وبعد كسر نحو (جِئْت)، (شِئْت)، (رِئْيا) (هِيء) (والذي اؤتمن)، وبعد فتح نحو (فَأْتوهن)، (فَأْذنوا)، (وَأْمُر)، (ومَأوى)، (اقرَأ)، (وإن يَشَأ)، (الهدى آئتنا). فقراء ورش من طريق الأصبهاني جميع ذلك بإبدال الهمزة في الحالين حرف مد من جنس سابقها في الأسماء، والأفعال، فبعد الضم واوًا، وبعد الكسر ياء، وبعد الفتح ألفًا، فدبرها بحركة ما قبلها" [2].

أما المحدثون فلهم آراؤهم الخاصة بهم، قال إبراهيم أنيس: "فالهمزة المشكلة بالسكون قد تسقط من الكلام ويستعاض عن سقوطها بإطالة صوت اللين قبلها، فينطق بعض القراء "يومنون" في "يؤمنون"، "وذيب" في "ذئب"، "وراس" في "رأس"[3].

ويرى عبد الصبور شاهين عدم صحة ما ذهب إليه القدماء؛ لعدم وجود أية قرابة صوتية لحدوث الإبدال بين هذه الأصوات بقوله: "فنحن أساسًا لا نرى أية قرابة صوتية بين الهمزة والحركات الطوال (الألف، والواو، والياء)، ولا مانع في رأينا من حذف صوت ليقع آخر موقعه، ولكن لا على سبيل الإبدال؛ لأن الإبدال بكافة معانيه يتطلب قرابة صوتية، هي هنا معدومة، بل على سبيل التعويض[4].

([1]) القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص102.

([2]) أحمد بن محمد البناء، الإتحاف، ج1، ص199.

([3]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص90.

([4]) عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص88.

ما تحدث عنه عبد الصبور شاهين بشأن عدم وجود قرابة صوتية بين الهمزة والحركات الطوال يحتاج إلى بيان. صحيح أنّ الهمزة لم تبدل ألفًا في (رأس– راس). لكن هذا لا يعني أن الهمزة سقطت وأنّ الألف حلّت محلّها. الصحيح أن يقال أنّ الهمزة قد سقطت وبقيت حركتها وهي الفتحة، فاجتمعت مع الفتحة قبلها وهي فتحة الراء، فأصبحتا ألفًا.

وقال الدكتور سمير استيتية: "وقد قالوا في تفسير تسهيل الهمزة، في قراءة أبي عمرو، إنَّ الهمزة تنقلبُ إلى حرف علّة، أي أن الهمزة في (يؤمنون) تصبح واوًا، وأن الهمزة في (بئسما) تصبح ياء، وأنها في (مأمنه) تصبح ألفًا.

وليس هذا التفسير صحيحًا بالمعايير الصوتية المعاصرة، والصحيح أن الهمزة تتحول إلى حركة مماثلة للحركة التي قبلها، فتجتمع الحركتان وتصبحان حركة طويلة واحدة، وعلى ذلك؛ فإن الهمزة في (يؤمنون) تتحول إلى ضمة فتجتمع الضمتان وتصبحان واوًا وتتحول الهمزة في (بئسما) إلى كسرة فتجتمع الكسرتان وتصبحان ياء، وتتحول الهمزة في (مأمنة) إلى فتحة فتجتمع الفتحتان فتصبحان ألفًا[1].

الدليل الثاني: تخفيف الهمزة المتحركة التي سبقها ساكن

قال سيبويه: "واعلم أن كل همزةٍ متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها. وذلك قولك: مَنَ بُوك ومَنُ مُك وكم بِلُكَ إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب، والأم، والإبل... ومثل ذلك قولك: لَحْمَر إذا أردت أن تحذف ألف الأحْمَر ومثله قولك في المرأة المَرَةُ والكَمْأةُ الكَمَةُ وقد قالوا الكَمَاةُ والمَرَاةُ، ومثله قليل.

([1]) سمير استيتيه، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص109–110.

وقد قال الذين يخففون قوله تعالى (ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخَبَ) النمل: ٢٥، حدثنا بذلك عيسى، وإنما حذفت الهزة ههنا لأنك لم ترد أن تتم، وأردت إخفاء الصوت فلم يكن ليلتقي ساكن وحرف هذه قصته، كما لم يكن ليلتقي ساكنان"[1].

يتضح من قول سيبويه أن الهمزة المتحركة إذا كان قبلها صوت ساكن فإنك تحذف الهمزة وتلقي حركتها على الحرف الساكن قبلها، وذلك أنك لا تبتدئها بين بين، كما لا تبتدئ بساكن.

وقال ابن السراج: "والهمزة المتحركة لا تخلو من أن يكون ما قبلها ساكنًا أو متحركًا، فالهمزة المتحركة التي قبلها ساكن تكون على ضربين: همزة قبلها حرف مد وهو واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة، أو ألف زيد للمد، والضرب الآخر: همزة قبلها حرف غير مد، فالضرب الأول الهمزة المتحركة التي قبلها مدة فهي تبدل إذا كان قبلها واو أو ياء وذلك في قولك مقروءة- مقروة... الضرب الثاني: الهمزة المتحركة التي قبلها حرف ساكن ليس بحرف مد، فمن يخفف الهمزة يحذفها؛ ويلقي حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك في المرأة، المرة، وفي الكمأة الكمة، وقال الذين يخففون: (ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخَبَ) النمل: ٢٥"[2].

لم يذهب القراء بعيدًا عما ذهب إليه النحاة، فقد قال ابن الجزري: "وأما الهمز المتحرك فيتقسم إلى قسمين: متحرك قبله ساكن، ومتحرك قبله متحرك، وكل منهما ينقسم إلى متطرف، ومتوسط، فالمتطرف الساكن ما قبله لا يخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفًا أو ياء أو واوًا زائدتين أو غير ذلك فإن كان ألفًا فإنه يأتي بعده كل من الحركات الثلاث نحو (جاء، وعن أشياء والسفهاء، ومنه الماء، ومن السماء، ومن الماء، وعلى سواء، وعلى استحياء، ولا نساء من نساء)، وكيفية تسهيل هذا القسم أن يسكن أيضًا للوقف ثم يبدل ألفًا من جنس ما قبله...وأما إن كان الساكن

([1]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص545.

([2]) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص399+ 400.

غير ذلك من سائر الحروف فتسهيله أن تنقل حركة الهمزة إلى ذلك الساكن ويحرك بها ثم تحذف هي "[1].

وأما المحدثون فقد اتفقوا في ذلك مع القدماء، فقد قال عبد الصبور شاهين: "وإذا كانت الهمزة متحركة وكان قبلها حرفًا ساكنًا صحيحًا نحو: يسأل، ويجأر، والمسألة، والخبء، والكمأة، والمرأة، والمِرآة، فالطريق في تخفيفها أن تلقى حركتها على ما قبلها وتحذفها"[2].

ويميل الباحث إلى القول: بما أن الهمزة حرف مستثقل، فقد تخفف، فإذا كانت الهمزة متحركة مسبوقة بساكن فإننا نلاحظ بأن هذا الساكن ينقسم إلى قسمين، إما أن يكون حرف مد (واو، ألف، ياء) أو أن يكون الساكن حرفًا صحيحًا، فإذا كان حرف مد فعند ذلك تقلب الهمزة إلى الحرف الذي منه جنس الحركة، وإذا كان هذا الحرف صحيحًا فإننا نسقط الهمزة على أن تبقى حركتها ثم ننقلها إلى الساكن قبلها نحو (يسأل – يَسَل، ونود القول أيضًا بأن هذه الشواهد مسموعة من العرب قديمًا وما زال لها آثار في أيامنا هذه فنقول مثل سَلْ ما بدا لك، ولذلك فهي صحيحة مسموعة عن العرب.

الدليل الثالث: تخفيف الهمزتين في الكلمة الواحدة بإبدال الثانية

لا يخرج هذا النوع من التخفيف عما أجازه سيبويه وذكره في كتابه. قال سيبويه: "وكان الخليل يستحِبُّ هذا القول فقلت له: لِمه؟ فقال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة أبدلوا الآخرة، وذلك جاءٍ، وآدَمُ، ورأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل (قالت ياويلتا أألد) هود: ٧٢ ، وحقق الأولى، وكلٌّ عربي. وقياس من خفف الأولى أن يقول يا ويلتا أألد وأنا عجوز، والمخففة فما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزنة، يدلك على ذلك قول الأعشى:

([1]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص432.

([2]) عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص98.

أَأَنْ رأت رَجُلًا أعشى أضَرَّ به رَيْبُ المَنونِ ودَهْرُ مُتْبِلٌ خَبِلُ

فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت"[1].

قال المبرد: "واعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي همزتان فتحققا جميعًا؛ إذ كانوا يحققون الواحدة، فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين.....

النحويون يرون إذا اجتمعت همزتان في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة تخفف إحداهما، فإن كانتا في كلمة واحدة أبدلوا الثانية منهما، وأخرجوها من باب الهمزة. أما ما كان في كلمة فنحو قولهم: آدم، جعلوا الثانية ألفًا خالصة للفتحة قبلها، وقالوا في جمعه أوادَم، كما قالوا في جمع خالد خوالد، فلم يرجعوا بها إلى الهمز"[2].

يتبين من قول سيبويه والمبرد أنه عندما تجتمع همزتان في كلمة واحدة، وجب إبدال الثانية من جنس الحركة التي قبلها، وقد قاسوا ذلك على الهمزة الساكنة التي تبدل حرف من جنس حركة ما قبلها.

وقال ابن يعيش: "فإذا كانتا في كلمة واحدة"، كان الثقل أبلغ ووجب إبدال الثانية إلى حرف لين، نحو: "آدم، وآخر، وأيمه، وجاء، وخطايا"، فأما آدم فأصله أأدم بهمزتين الأولى همزة أفعل والثانية فاء الفعل لأنه من الأدمة، وكذلك آخر لأنه من التأخر، فأبدلوا من الثانية ألفًا محضة، وذلك لسكونها وانفتاح ما قبلها، على حد فعلهم في رأس، وفأس، ولا تخفف وإنما تصير ألفًا كألف

([1]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص550.

([2]) المبرد، المقتضب، ج1، ص158.

ضارب، وخاتم، وإنما أشبهناها بالزائدة من حيث لم تكن أصلًا، وعلى ذلك إذا جمعته اسمًا قلت أوادم على نحو، كواهل/ وحوائط"[1].

يتضح من قول ابن يعيش أنهم قاسوا ألف آدم الثانية على ألف كواهل، وكذلك فإنهم قاسوها على الهمزة الساكنة التي قبلها متحرك، ولذا وجب إبدالها حرف لين مطابق لحركة ما قبل الساكنة، وقد قالوا في الجمع أوادم قياسًا على كواهل وحوائط إذ أنها ليست أصلًا.

وأما القراء فكانت لهم أراءٌ خاصة بهم. فقد قال ابن مجاهد: "قراء نافع وابن كثير وأبو عمرو (أأنذرتهم) (بهمزة مطولة) [ثم همزة مخففة]، وكذلك ما أشبه ذلك في كل القرآن مثل ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴿١١٦﴾﴾ المائدة: ١١٦[2]. وقال أيضًا: "وأما عاصم وحمزة والكسائي إذا حققا وابن عامر فبالهمزتين (ءأنذرتهم)، ومثل ذلك كل شيء في القرآن [من الهمزتين في الكلمة الواحدة]"[3].

ويرى المحدثون أن للهمزتين اللتين في كلمة واحدة عدة أحكام، قال إبراهيم أنيس: "ومما لا شك فيه أن توالي همزتين أشق، ويحتاج إلى جهد عضلي أكثر في نطقهما؛ لذلك أفردت كتب القراءات أبوابًا لأحكام الهمزتين المتواليتين يمكن الإشارة إليها بما يلي: إذا كانت الهمزة الثانية مُشكلة بالسكون سقطت واستعيض عنها بإطالة حركة الأولى، مثل: آمن، أوذى، إيتِ.

أما إذا تحركت الهمزتان، فقد لجأ كثير من القراء إلى تخفيض ذلك الجهد العضلي في نطقهما محققتين، بأن نطق بعضهم الهمزة الثانية مسهلة بين بين، ولكن الآخرين أطالوا حركة

([1]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، 116.

([2])ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص136-137 بتصرف.

([3]) المرجع نفسه، ص 137.

الهمزة الأولى ليصير النطق بالثانية هينًا يسيرًا. وهذه الحالة الأخيرة هي التي عبر عنه القدماء بقولهم إدخال ألف بين الهمزتين"[1].

ويقول الدكتور سمير استيتية في ذلك:

1. أن تكون الهمزتان مفتوحتين كما في (أأنت) والحكم في هذه الحال أن تسهل الثانية مع إدخال ألف بينهما هكذا أأنت – أاَ- نت.

والذي يسمونه تسهيلًا، هو في حقيقته حذف للهمزة الثانية وإبقاء حركتها"[2].

ويميل الباحث إلى القول أنه في حال اجتماع همزتين في كلمة واحدة، فإن ذلك يشكل عبئًا ثقيلًا على الناطق، يحتاج معه إلى جهد عضلي، عند ذلك لا بُدّ من وسيلة للتخفيف على الناطق، ولذلك سهل النحاة إحدى الهمزتين، والأولى بالتسهيل الثانية؛ لأن الأولى غالبًا ما تكون للاستفهام.

الدليل الرابع: تخفيف الهمزتين في كلمتين مختلفتين

قال سيبويه: "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو، وذلك قولك: (فقد جا أشراطها) محمد: ١٨، و (ويا زكريا إنا نبشرك) مريم: ٧، ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: (فقد جاء اشراطها) (ويا زكرياء انا) وقال:

كلُّ غرّاءَ إذا ما بَرَزَت تُرْهَبُ العَينُ عليها والحَسد

([1]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص91-92.

([2]) سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، ص110.

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا"[1].

أورد سيبويه هذا الدليل على تخفيف الهمزة الثانية في كلمة إذا وجعلها بين بين لأنها مكسورة بعد فتحة.

ما ذكره سيبويه من أنّه ليس من لسان العرب أن تلتقي همزتان فتحققا غير صحيح؛ فإن عاصمًا والكسائي يحققان الهمزتين وتمثل قراءتهما ما كان يجري على لسان بني تميم وغيرهم.

قال المبرد: "فإذا كانتا في كلمتين فإنَّ أبا عمرو بن العلاء كان يرى تخفيف الأولى منهما، وعلى ذلك قرأ في قوله عز وجل ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴿١٨﴾﴾محمد: ١٨، إلا أن يبتدئ بها ضرورة كامتناع الساكن. وكان يحقق الأولى إذا قرأ (أألد وأنا عجوز) ويخفف الثانية، ولا يلزمها البدل؛ لأن ألف الاستفهام منفصلة. وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال، ويقول: لأنَّ البدل لا يلزم إلا الثانية؛ وذلك لأنّ الأولى يلفظ بها، ولا مانع لها، والثانية تمتنع من التحقيق من أجل الأولى التي قد ثبتت في اللفظ، وقول الخليل أقيس وأكثر النحويين عليه"[2].

يتضح من قول المبرد أن هناك من يحقق الأولى ويخفف الثانية، وهناك من يحقق الثانية ويخفف الأولى، ولكن هذا قليل بالنسبة للنحويين، والذي عليه القياس هو تحقيق الأولى وتخفيف الثانية.

قال ابن السراج: "اعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكل واحدة منهما في كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون أحدهما ويستثقلون تحقيقهما، كما يستثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، وليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان محققتان إلا إذا كانتا عيناً مضاعفة في الأصل نحو: سماءين، ومن كلامهم تحقيق الآخرة وهو قول أبي عمرو وذلك قول الله عز وجل﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴿١٨﴾﴾ محمد: ١٨، (يا

([1]) سيبويه، الكتاب،ج3، ص 548+ 549. البيت مجهول القائل.

([2]) المبرد، المقتضب، ج1، ص158-159.

زكريا إنا نبشرك) مريم: ٧، ومهم من يحقق الأول (الأولى)، ويخفف الآخرة وكان الخليل يستحب هذا. ويقول: لأني رأيتهم يبدلون الثانية في كلمة واحدة كآدم وأخذ به أبو عمرو في قوله (يا ويلتا أأَلِدُ وأنا عجوزٌ)" [1].

يوافق ابن السراج المبرد في ما ذهب إليه من أن هناك من يحقق الثانية ويخفف الأولى، وهناك من يحقق الأولى ويخفف الثانية، وكان الخليل يميل إلى ذلك، وقال عنه المبرد هو أقيس وأكثر عند النحويين.

أما القراء فمنهم من أجاز تحقيق الهمزتين، ومنهم من يرى التخفيف، فقد قال صاحب الكشف: "وحجة من حقق الهمزتين المتفقتين من كلمتين هو ما قدمنا من تقدير انفصال الأولى من الثانية، وأن الوقف يفصل بينهما، وإن تخفيف الثانية في الوزن كالتحقيق، فقرأه على الأصل وهو التحقيق"[2].

قال ابن زنجلة في باب الهمزتين في كلمتين: "وهما على ستة أوجه وجه منها لم يجيء في القرآن وهي الهمزة المكسورة التي بعدها همزة مضمومة كقولك (هؤلاء أُمراء) وباقيها موجودة في القرآن:

1. فأول ذلك المضمومة التي بعدها المفتوحة، كقوله ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾البقرة: ١٣، تهمز الأولى، وتخفف الثانية وتنحو بها نحو الألف.

سبب تخفيف إحدى الهمزتين وهي الثانية أنّ الهمزة الأولى متبوعة بضمة وهي حركة خلفية، والثانية متبوعة بفتحة وهي حركة أمامية.

([1]) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص404.

([2]) القيسي، مكي ابن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص74.

2. وبعد ذلك المضمومة التي بعدها مكسورة، كقوله ﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟ ﴾ البقرة: ٢٨٢، تهمز الأولى، وتنحو بالثانية نحو الياء من غير أن تكسرها.

سبب تخفيف الهمزة أنّ حركة الهمزة الأولى هي الضمة وهي حركة خلفية، وحركة الهمزة الثانية الكسرة وهي حركة أمامية.

3. والثالثة المفتوحة التي بعدها مكسورة، نحو قوله ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ ﴾ البقرة: ١٣٣.

سبب تخفيف الهمزة الثانية أنّ الحركة الأولى وهي الفتحة سفلية والثانية علوية.

4. الرابعة المفتوحة التي بعدها مضمومة، كقوله ﴿ جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا ﴾ المؤمنون: ٤٤، تهمز الأولى، وتنحو بالثانية نحو الواو من غير ضم.

سبب تخفيف الهمزة الثانية أن حركتها خلفية والفتحة وهي حركة الهمزة الأولى سفلية.

5. والخامسة المكسورة التي بعدها مفتوحة، نحو قوله ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ ﴾ الملك: ١٦، تهمز الأولى وتنحو بالثانية نحو الألف، فهذا مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو.... وحجتهم أن العرب تستثقل الهمزة الواحدة وتخففها في أخف أحوالها، وهي ساكنة نحو (كأس) فتقلب الهمزة ألفًا، فإذا كانت تخفف وهي وحدها فإن تخفف ومعها مثلها أولى.

سبب تخفيف الهمزة الثانية أنّ حركتها سفلية وحركة الهمزة التي قبلها هي الكسرة وهي حركة علوية.

وقرأ ابن عامر وأهل الكوفة بهمزتين في جميع ذلك، أرادوا التحقيق وتوفية كل حرف حقه من حركته، ونصيبه من الإعراب، إذا كانت الهمزة حرفًا من حروف المعجم يلزمها من الحركة ما يلزم سائر الحروف[1].

أما المحدثون فلهم آراؤهم الخاصة بهم في ذلك، يقول عبد الصبور شاهين إذا التقت همزتان في كلمتين منفصلتين فأربعة مذاهب:

أ- أهل التحقيق يخففون إحداهما، ويستثقلون تحقيقها، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، إذ ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا.

ب-وتحقيقهما جائز لأنهما منفصلتان في التقدير.

ج- وأهل الحجاز يخففون الهمزتين معًا.

د- قال سيبويه: "ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفًا، وذلك لأنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا بينهما بألف[2]".

وقال الدكتور سمير استيتيه: "وأما الهمزتان المختلفتان من كلمتين فقد اتفق ورش وقالون، على تحقيق الأولى منهما، وتخفيف الثانية كما في التتابعات السياقية الآتية:

أ- المفتوحة والمكسورة: تفيء إلى تسهيل الثانية.

ب-المفتوحة والمضمومة: (جاء امه) بتسهيل الثانية.

ج- المكسورة والمفتوحة: من (وعاء أخيه) بإبدال الثانية ياء.

د- المضمومة والمفتوحة: (تشاء أصبناهم) بإبدال الثانية واو.

هـ- المضمومة والمكسورة: (تشاء إلى) بإبدال الثانية واو.

([1]) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص90-91.

([2]) عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص102.

أما بشأن ما جاء في (أ) و (ب) فالتسهيل هو حذف الهمزة الثانية، مع إبقاء حركتها، وأمـــا ما جاء في (ج) و (د) و(هـــ) فالذي قالوه من أن الهمزة أبدلت ياء أو واوًا صحيحٌ باعتبار الحقائق الصوتية[1].

ويميل الباحث إلى القول إنّ الهمزة صوت مستثقل لما به من صعوبة في النطق؛ فلذلك كان التخفيف إذا كانت واحدة، فعندما تكون همزتان فالثقل أبلغ وأدعى إلى التسهيل، لأن ذلك يحتاج إلى جهد عضلي، ومن هنا نلاحظ أنه قد يتم تسهيل الأولى، وقد يتم تسهيل الثانية وهو الأولى، والأقيس كما يقول الخليل، وكذلك فإن هذا كان مسموعًا عن العرب، موافقًا للقياس.

الدليل الخامس: إبدال الهمزة المتحركة التي قبلها متحرك:

(همزة بين بين) لم يخرج هذا النوع من التخفيف عن الذي قال به سيبويه وغيره من النحاة والقراء.

قال سيبويه: "واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم، وأهل الحجاز، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين، نبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا، والواو إذا كان ما قبلها مضمومًا، وليس ذا بقياس (مُتْلَئِبٌّ) نحو ما ذكرنـــا، وإنمـــا يحفظ عن العرب، كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واوه، نحو (أَتْلجْتُ)، فلا يُجعل قياسًا فـــي كل شيء من هذا الباب، وإنما هي بدل من واو (أولجت)، فمن ذلك قولهم (مِنسَاةٌ)، وإنمـــا أصـــلها (مِنسأة) ويجوز في ذلك كله البدل حتى يكون قياسًا متلئبًّا إذا اضطر الشاعر

قال الفرزدق:

راحت بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً فارْعَىْ فزارةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

([1]) سمير استيتيه، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص175-176.

فأبدل الألف مكانها ولو جعلها بين بين لانكسر البيت"[1].

أورد سيبويه هذا البيت دليلًا على إبدال همزة هَنَأَك بالألف لأن قبلها حرفًا متحركًا بـــالفتح، ويعلق ذلك على الضرورة الشعرية، لأنها لو جعلت بين بين لانكسر البيت. وقد وافقه المبرد وابن جني وابن يعيش.

قال المبرد: "ولكن إذا اضطر الشاعر جاز أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها، فيخلصها على الحرف الذي منه حركة ما قبلها، كما يجوز في الهمزة الـــساكنة مـــن التخفيـــف إن شئت"[2]. وذكر بيت الفرزدق مثالًا على ذلك.

وقال ابن جني: "فأما الإبدال على غير قياس، فقولهم: قريت، وأخطيت، وذكر بيت الفرزدق

راحت بِمَسلَمةَ البِغَالُ عشيةً فارْعَىْ فزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ"[3]

وقال ابن السراج: "وكل همزة متحركة وقبلها حرفًا متحركًا، فتخفيفها أن تجعلها بين بين، إلا أن تكون مفتوحة قبلها ضمة، أو كسرة، فإنك تبدلها، وإنما صار ذلك كذلك لأن الهمزة لو خففتها وقبلها ضمة أو كسرة لنحوت بها نحو الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وذلك محال"[4].

أما القراء فقد اتفقوا مع النحاة، بأن هناك من يبدل الهمزة على غير قياس، فقد قال صاحب الاتحاف: "وهو (ولا يطؤن) (لم تطؤها) (إن تطؤهم) فقط".

([1]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص553-554.

([2]) المبرد، المقتضب، ج1، ص166.

([3]) ابن جني، الخصائص، ج3، ص152.

([4]) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص401.

قرأ أبو جعفر بحذف الهمز فيهن، قال في الدر: "أبدل همزة يطأ ألفًا على غير قياس، فلما أسند للواو التقى ساكنان، فحذف أولهما، وانفرد الحنبلي بتسهيلها بين – بين في (رؤوف) حيث وقع"[1].

ويرى المحدثون في ذلك ما هو قريب من قول النحاة المتقدمين في ذلك. فقد قال عبد الصبور شاهين: "إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتحة، وتجعل بين بين أي بين الهمزة والألف في المتصل والمنفصل، مثل سأل سَالَ وقرأ قَرَا، وقال أحمد وقالَ احْمد، ولا يظهر ذلك إلا بالمشافهة. أو مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة وتبدل مع الضم واوًا، ومع الكسر ياء، مثل جُؤن جُوَن، تؤدة وتودة، غلامُ أبيكِ وغلاموَ بيك. وقال أيضًا: ويذكر ابن يعيش أن قومًا من العرب يبدلون من هذه الهمزات التي تكون بين بين حروف لين، فيبدلون من المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفًا، فيقولون في سأل سال وفي قرأ قرا وفي مِنسأة مِساة، ومن الضمومة المضموم ما قبلها واو، ومن المكسورة المكسور ما قبلها ياء، وذلك شاذ وليس بمطرد"[2].

وقال الدكتور سمير استيتية: "إن الذي سماه علماء القراءات ومنهم ابن الجزري تسهيل بين بين، هو في حقيقته الصوتية إسقاط للهمزة مع الإبقاء على حركتها، ويظهر ذلك في التمثيل الصوتي الآتي:

شركاءُ نا ⟵ شركاُ نا[3].

ويميل الباحث إلى القول إنّ الذي تم هو إسقاط الهمزة والإبقاء على حركتها، وقد التقت فتحتان، فكونتا الألف، وهذا ينطبق على قول حسان بن ثابت للبيت الذي يقول فيه:

([1]) أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقرارات الأربعة عشر، ج1، ص205.

([2]) عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، 99 –100.

([3]) سمير استيتيه، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص141.

سَالتْ هُذَيل رسولَ اللهِ فاحِشَةً ضَلتْ هُذَيلُ بما جاءتْ ولم تُصبِ[1]

وفي هذا البيت تم إسقاط الهمزة وبقيت حركتها فالتقت فتحتان فكونتا ألفًا في لغة من قال سال يسال كخاف يخاف، وليس هذا في لغة حسان بن ثابت، وهنا أبدلت الهمزة للضرورة الشعرية وكان حقها أن تكون بين بين، وهو شاذ ولا يقاس عليه.

الدليل السادس: إبدال الهمزة ياء ضرورةً

قال سيبويه: "واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم، وأهل الحجاز، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا، والواو إذا كان ما قبلها مضمومًا وليس ذا بقياس متلئب نحو ما ذكرنا، وإنما يحفظ عن العرب، كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واوه....

وقال عبد الرحمن بن حسان

وكنتَ أذلّ من وَتَدٍ بقاعٍ يُشجّجُ رَأسَه بالفِهرِ واجي

يريد الواجيء

أورد سيبويه هذا البيت للاستدلال به على إبدال الهمزة المنكسر ما قبلها ياء، وليس هذا بمطرد في القياس، وإنما هو شاذ، وكان حقها أن تكون بين بين [2].

قال ابن يعيش: "وقوم من العرب يبدلون من هذه الهمزات التي تكون بين بين، حروف لين، فيبدلون من المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفًا، فيقولون في سأل سال، وفي قرأ قرا، وفي منسأة منساة، ومن المضمومة المضموم ما قبلها واو، ومن المكسورة المكسور ما قبلها ياء، وذلك شاذ وليس

([1]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص554.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص554-555.

بمطرد، قال سيبويه: وليس ذا بقياس متلئب، وإنما هو بمنزلة اتلجت في أولجت، ولا يقاس عليه...وإنما باب ذلك الشعر ضرورة" [1].

أما القراء فلم يبتعدوا كثيرًا عما قاله النحاة، وعدّوا أن إبدال همزة بين بين شاذًا، ولا يقاس عليه، وقد ذكر ذلك ابن الباذش صراحة عندما قال: "وإنما تخفف بالبدل إذا امتنع تخفيفها بين بين، (وساغ البدل)؛ لأنها لا يوجد لها ما تقرب منه، كما لا تخفف بالحذف إلا إذا امتنع تخفيفها بين بين، وبالبدل فهذه طريقة تخفيفها على القياس، فإذا خففت بالبدل، حيث يجوز بين بين أو الحذف، حيث يجوز البدل أو بين بين، فهو من التخفيف الشاذ والذي لا يقاس عليه" [2].

ويرى المحدثون أن الهمزة عندما تتحول إلى ياء يتم ذلك بأن تبدل الهمزة كسرة، لكونها مسبوقة بكسرة ثم تتحد الكسرتان وتصبحان ياء مد.

يقول الدكتور سمير استيتية: "قرأ حمزة "شئتم" عند الوقف "شيتم"، وقرأ "بئس" عند الوقف "بيس"، وقد أبدلت الهمزة هنا كسرة لكونها مسبوقة بكسرة، ثم أصبحت الكسرتان ياء مد، وهذا يعني عدم صحة القول إن الهمزة قلبت ياء مد" [3].

ويقول فوزي الشايب: "إن تتابع أية حركة مع الكسرة سواء أكانت الكسرة سابقة أم متأخرة، ينشأ عنه انزلاق حركي مكونًا صوت الياء" [4].

من المعلوم أن التسهيل بين بين هو في حقيقته إسقاط للهمزة وإبقاء حركتها، وأن الذي حدث هنا أن الكسرة سابقة الهمزة، والهمزة هنا متطرفة، وعند الوقف عليها تكون أشبه ما تكون بالحرف الساكن، وأن هذا الساكن مسبوق بكسرة، ولذلك أبدلت هذه الهمزة كسرة مشاكلة للكسرة

([1]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص112-113.

([2]) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج1، ص435.

([3]) سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص139.

([4]) فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراه، ص479.

قبلها، وعندئذٍ اتحدت الكسرتان فأصبحتا كسرة طويلة، وهذا الشيء بالنسبة لهمزة بين بين قليل، لكنه صحيح مسموع، وهو شاذ ولا يقاس عليه، إذ إنه ضرورة شعرية فليست لهجة الشاعر القائل، وإنما هي للضرورة خوفًا من كسر الوزن.

الدليل السابع: تخفيف الهمزة المتحركة بإلقاء حركتها على الصامت الذي قبلها إن كان زائدًا لمعنى في كلمتين

قال سيبويه: "وكذلك سمعنا العرب الذي يخففون يقولون: اتبَعُوَ مْرَهُ؛ لأن هذه الواو ليست بمدة زائدة في حرف الهمزة منه، فصارت بمنزلة واو يدعو. وتقول: اتَبِعيَ مْرَهُ صارت كياء يرمي، حيث انفصلت ولم تكن مَدّةً في كلمة واحدةٍ مع الهمزة؛ لأنها إذا كانت متصلة ولم تكن من نفس الحرف أو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، أو تجئُ لمعنى، فإنما تجيء لمَدّةٍ لا لمعنى وواو اضربوا واتبَعوا، هي لمعنى الأسماء، وليس بمنزلة الياء في خطيئة تكون في الكلمة لغير معنى"[1].

قال المبرد: "وتقول في فَوْعَل من سألت سؤأل، فإن أردت التخفيف قلت: سَوَل كما قلت في الياء، وكذلك ما كانت فيه واحدة منهما اسمًا، وإن كان قبل الواو ضمة، أو قبل الياء كسرة تقول في اتبعوا أمره: اتَّبَعُوَ مْرَهُ، وفي اتَّبعِي أمره: اتَّبعِيَ مْرَهُ، وفي اتَّبعًوا إيلكم: (اتَّبَعُوَ بِلكُم)" [2].

وقال ابن يعيش: "وكذلك لو كانتا للالحاق فإنهما تجريان مجرى الأصلية فيسوغ نقل حركة الهمزة إليهما، نحو قولك في الحوأب والحوأبه (الحوب) و (الحوبه) والحوأب المكان الواسع، وواوه زائدة للإلحاق بجعفر، وكذلك الواو إذا كانت مزيدة لمعنى نحو واو الجمع، كقولك: ابتعُوَ مْرَه، وقاضوَ بيك في اتبعوا أمره، وقاضو أبيك، حيث كانت لمعنى الجمع والاسمية، صارت بمنزلة ما

([1]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص548.

([2]) المبرد، المقتضب، ج1، ص160.

هو من نفس الكلمة، نحو واو يدعو، وكذلك تقول: (اتبعيَ مْرّه) في اتبعي أمره، وتشبه بياء يرمي وما هو من نفس الكلمة؛ إذا لم تكن مزيدة للمد كواو مقرؤة فلم تمتنع الحركة" [1].

وقد أجاز القراء ما أجازه النحاة من نقل حركة الهمزة إلى الواو والياء، فقد قال صاحب الكشف: "وعلة ذلك أن الواو والياء، لما خرجا عن تمكن شبه الألف، بكونهما غير زائدين، أشبها الحروف غير الألف، فجاز فيهما أن تلقى حركة الهمزة عليهما، كما يفعل ذلك في سائر الحروف غير الألف"[2].

يرى المحدثون ما يراه القدماء بالنسبة للواو والياء، يقول عبد الصبور شاهين: "فإذا كان حرف المد واللين واوًا وياء ففي تخفيفهما وجهان:

أحدهما أنه تقلب الهمزة من جنس الواو أو الياء وتدغم فيما قبلها.

والآخر أن تلقى حركتها على ما قبلها وتحذف"[3].

وقال الدكتور سمير استيتية: "إذا كان آخر الكلمة نصف حركة، وأول الكلمة التي بعدها همزة، وذلك مثل (ابنيَ ادم)، (خَلَوُ لى)، فالنقل هو المروي عن حمزة أي أنه لا يسكت على الواو والياء؛ بل تسقط الهمزة وتنقل حركتها إلى نصف الحركة الذي قبلها[4].

الدليل الثامن: إدخال الألف بين همزتين

قال سيبويه: "ومن العرب ناسُ يُدْخِلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفًا إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، كما قالوا اخْشَيْنانٍّ، ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة، قال ذو الرمة:

([1]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص109-110.

([2]) القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص109+110.

([3]) عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص98+99.

([4]) سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص135.

فيا ظبية الوَعْساء بين جُلاَجِلٍ بين التَّقا آأنت أم أمُّ سالم"[1]

الشاهد فيه إدخال الألف بين الهمزتين في آانت كراهية لاجتماعهما كما أدخلت بين النوتات في اضربنان.

أورد سيبويه هذا الشاهد الشعري للدلالة على إدخال الألف بين الهمزتين إذا اجتمعتا، وذلك من قبل التخفيف، وذلك من قِبَل قياس إدخال الألف هنا على إدخالها بين النونات في (اضْرِبْنانّ) و (اخْشَينانّ).

قال السيرافي: "يعني أن أهل الحجاز يدخلون ألفًا بين الهمزتين لئلا تلتقي همزتان ثم يلينون الثانية، وبنو تميم لينوا الثانية من غير إدخال ألف بينهما إذا كانت همزة بين بين كالهمزة في النية"[2].

وقال المبرد: "واعلم أنه من أبى قول ابن أبي إسحق في الجمع بين الهمزتين؛ فإنه إذا أراد تحقيقهما أدخل بينهما ألفًا زائدة ليفصل بينهما، كالألف الداخلة بين نون جماعة النساء والنون الثقيلة إذا قلت اضربنان زيد"[3].

وأما القراء فقد قال صاحب الإقناع: "﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ القلم: ١٤، قرأ أبو بكر وحمزة وابن عامر (آن كآن) لهمزتين على الاستفهام ولين الثانية ابن عامر، وفصل هشام بينهما بألف، وابن ذكوان كذلك عند مكي، ولا يفصل عند أبي عمرو على ما ذكرنا آنفًا من (ءأعجمي) فصلت 44"[4].

([1]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص551.

([2]) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، مج 4، ص287.

([3]) المبرد، المقتضب، ج1، ص162.

([4]) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج1، ص269.

ويرى المحدثون أن التسهيل هنا يتم بحذف الثانية، وإبقاء حركتها مع إدخال ألف بينهمـــا. قال الدكتور سمير استيتية: "أن تكون الهمزتان مفتوحتين كما في (أأنت)، والحكم في هذه الحال أن تسهل الثانية مع إدخال ألف بينهما هكذا أأنت ← آا ـَ نت، والذي يسمونه تسهيلًا هو في حقيقته، حذف للهمزة الثانية، وإبقاء حركتها"[1].

ويميل الباحث إلى القول أن إدخال الألف بين الهمزتين كان الحجازيون يرونـــه للتخفيـــف والتسهيل مع تليين الثانية، وقياسًا على إدخالها بين نون جماعة النسوة، ونون التوكيد الثقيلة، وقـــد كان هذا مسموعًا، وإن لم يكن عند أغلب العرب، بل عند جزء منهم هم أهل الحجاز وقياس ذلـــك بأن قاموا إدخال الألف بين الهمزتين، كما تم إدخال الألف بين النونين في اضربنان واخشينان، وهو دليل قياسي مسموع.

(1) سمير استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص110.

الخاتمة:

تناول هذا البحث قراءة أبواب الإمالة والإدغام والهمزة في كتاب سيبويه، وبعد الدراسة تبين لنا النتائج الآتية:

1. إن الظواهر الصوتية (الإمالة والإدغام والهمز) ما هي إلا حلية لغوية أو زينة لغوية، أو نمط لغوي لبعض القبائل العربية البدوية(مثل تميم، وقيس، وأسد)؛ إذ كانت تلك الظواهر تمثل ميولهم ومحافظتهم على طبيعتهم الخشنة.
2. إن أغلب الشواهد والأدلة التي وردت في كتاب سيبويه هي شواهد سماعية.
3. إن ظاهرتي الإمالة والهمزة لا تتفقان وقانون السهولة واليُسر ففيهما من الصعوبة ما يجعلهما يتنافيان وهذا القانون، وكذلك هو الحال في الإدغام، فإن هناك كلمات النطق بها مدغمة أصعب من النطق بها بالفك مثل تَتَسوى أسهل من تَسَّوى بالإدغام، وهذا يبين أن الإدغام لا يتماشى وقانون السهولة والتيسير غالبًا.
4. إن القبائل العربية التي تميل إلى الإمالة هي نفس القبائل التي تميل إلى الإدغام والهمز (تميم، وقيس، وأسد) ومن على شاكلتهم.

المصادر المراجع

القرآن الكريم

الأزهري، خالد بن عبد الله، (ت 905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العلمية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د. ت).

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت 680هـ)، **شرح الشافية**، تحقيق محمد نور الحسين، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، 2005.

استيتية، سمير، **علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن: عمان، الطبعة الأولى، 2012.

-----، **القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية –منهج لساني معاصر**، عالم الكتب، إربد، 2005.

-----، "معالم جديدة للمنهج المقارن بين اللغات السامية – جوانب انثروبولوجية ونفسية واجتماعية"، **مجلة المجمع الأردني**، عدد 3، 1986، ص66.

الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني، (ت920هـ)، **شرح الأشموني**، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، القاهرة، 1993.

الأصبهاني، أحمد بن الحسين بن مهران، (ت381هـ)، **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق سبع حمزه حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1980.

ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد، (ت 577هـ)، **أسرار العربية**، ت. بركات يوسف هنود، شركة دار الأرقم، بيروت، ط1، 1991.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، (ت 745هـ)، **البحر المحيط**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 1983.

أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغوية**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، 1979.

-----، **في اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ط8، 1992.

أيوب، عبد الرحمن، **أصوات اللغة**، مكتبة الشباب، القاهرة، 1990.

ابن الباذش، محمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، (ت 540هـ)، **الإقناع في القراءات السبع**، تحقيق عبد المجيد قطامش، ط1، دار الفكر، دمشق، 1983.

بشر، كمال، **الأصوات اللغوية**، ط1، دار غريب، مصر، 2000.

-----، **دراسات في علم اللغة**، ط1، دار المعارف، مصر، 1986.

البكوش، الطيب، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، تقديم صالح القرمادي، ط3، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، 1992.

البنا، أحمد بن محمد، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب: بيروت- مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1987.

الجندي، أحمد علم الدين، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، 1983، القسم الأول.

ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي، (ت 833هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1900).

ابن جني، عثمان بن جني، (ت392هـ)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.

-----، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955.

-----، **المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصيف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1966.

-----، **المنصف**، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط1، مصر، 1954.

حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، 1979.

-----، **مناهج البحث في اللغة**، الدار البيضاء، المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د. ط، 1986.

خاروف، محمد فهد، **الميسر في القراءات الأربعة عشر**، راجعة محمد كريم راجح، دار الكلم الطيب، دمشق، الطبعة الثانية، 2002.

خريسات، محمود عيسى، **التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2002.

الخليل، عبد القادر مرعي، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، جامعة مؤتة، ط1، 1993.

أبو الخير، أحمد مصطفى، **أصوات اللغة العربية**- جامعة المنصورة، 2006.

الراجحي، عبده، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1999.

الزبيدي، محمد مرتضى، (ت1205هـ)، **تاج العروس**، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، دار صادر، بيروت، 1966.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، (ت403هـ)، **حجة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1997.

ابن السراج، محمد بن سهيل، (ت 316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988.

السعران، محمود، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، 1982، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.

السيرافي، أبو سعيد السيرافي، (ت368)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق أحمد حسين مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

السيوطي، جلال الدين، (ت911)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق شعيب الأرنؤوط و مصطفى الشيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، 2008.

شاهين، عبد الصبور، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987.

-----، **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980، د. ط.

الشايب، فوزي، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1983.

-----، **محاضرات في اللسانيات**، الأردن، وزارة الثقافة، 1999.

شلبي، عبد الفتاح، **في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية**، دار مكتبة الهلال، بيروت، 2008.

عبد الباقي، ضاحي، **لغة تميم دراسة تاريخية وصفية**، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1985، بيروت، ط1.

ابن عصفور، الإشبيلي، (ت669هـ)، **الممتع في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، مصر، 1983.

العقيلي، بهاء الدين بن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار المدني، جده، د. ط، 1984.

عمر، أحمد مختار، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1976.

ابن غلبون، طاهر عبد المنعم، **التذكرة في القراءات الثماني**، دار الغوتاني للدراسات القرآنية، ط1، 2009.

الفارسي، الحسن بن أحمد، (ت377هـ)، **التكملة**، تحقيق ودراسة كاظم المرجان، الجمهورية العراقية،1981.

-----، **التكملة**، وهي الجزء الثاني من شرح الإيضاح للعضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.

فليش، هنري، **العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد**، تعريب عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثولوكية، ط1، 1966.

ابن القاصح، علي بن عثمان بن محمد، (ت590هـ)، **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**، تحقيق ياسر كنعان، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا، ط1، 2003.

القيسي، مكي ابن أبي طالب، (ت 437هـ)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها**، تحقيق أحمد مهدلي، لبنان، 2011، (د.ط)، كتاب ناشرون.

ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت 767هـ)، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مال**، ت: محمد بن عوض السهلي، مكتبة إرضاء السلف، الرياض، ط1، 2002.

المبرد، محمد بن يزيد، (ت 285هـ)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1963، الجمهورية العربية المتحدة.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى التميمي، (ت324هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1972.

بني مصطفى، عبير محمود، **التحليل النطقي والاكوستيكي للظواهر الصوتية في القراءات الشاذة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، 2003.

-----، **الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1993.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (ت 711هـ)، **لسان العرب**، دار خازر، بيروت، (د. ت)، (د. ط).

المكودي، عبد الرحمن بن علي، (ت807هـ)، **شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والعرف مع حاشية وهامش**، للشيخ أحمد عبد الفتاح الملوي الأزهرين، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشريكه، ط3، 1954.

النعيمي، حسام سعيد، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1980.

النمرات، محمد أمين محمود فلاح، **الظواهر الصوتية في رواية شعبة عن عاصم**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2003.

ابن هشام، محمد بن عبد الله ابن هشام، (ت761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الندوة، ط6، (1966)، ج3.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، (ت 643هـ)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، د. ت، د. ط.

Abstract

Consulting Grammatical Rules in Sibawayhi's al-kitab between Narrated Usages and Analogy: Reading Chapters: 'imalah, 'idgham, and glottal stop

Yarmouk University 2012

by

Husainat, Ahmad Jaber

Supervised by

Professor Samir Sharif Steitiya

This dissertation aimed at investigating three phonetic phenomena in Classical Arabic as described in Sibawayhi's: al-kitab: al-'imalah i.e. the pronunciation of /a/ shaded toward / i /; al-'idgham i.e. the contract of one sound into another; and the glottal stop.

This study consisted of an introduction, three chapters, and conclusion. Chapter one dealt with al-'imalah according to its degrees and the Arab tribes who used 'imalah much more than others.

Chapter two discussed al-'idgham according to its phonological reasons and the Arab tribes who used to exaggerate in using this phenomenon.

Chapter three studied the glottal stop from its articulatory point of view. This leads to a comparative study between its description in the traditional works and modern studies in phonetics.

The study ended up with the conclusion that the three phenomena were used in Arabic dialects according to the phonological processes with some exaggeration as a kind of speech ornament.

Key words: Arabic phonology, 'imalah, 'idgham, glottal stop.